الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

تخصص : اقتصاد التنمية

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان

التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في موريتانيا

إعداد الطالب:

عال ولد سالم فال

تحت إشراف الأستاذ :

البروفيسور بونوة شعيب

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د. بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. بوطالب قويدر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. طويـــل أحمد	أستاذ محـــــاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بدي نصر الدين	أستاذ محـــــاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2005-2006

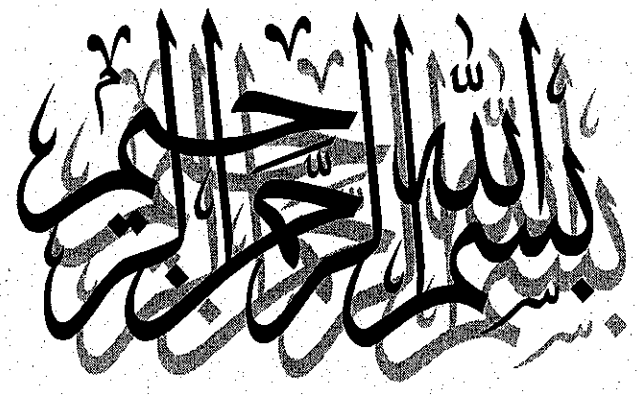
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل المتواضع إلاّ أن أتقدم بكامل تشكراتي وعظيم عرفاني لأصحاب الفضل علي في إتمام هذا العمل واخص بالذكر أستاذي المشرف البروفيسور " بونوة شعيب" الذي رافق هذا البحث منذ كانت الأفكار عائمة إلى أن تمّ إنجازه بتوجيهاته النيرة الجمة ، فليجد هنا أسمى آيات التقدير والعرفان .

عادل وليد سالم فال

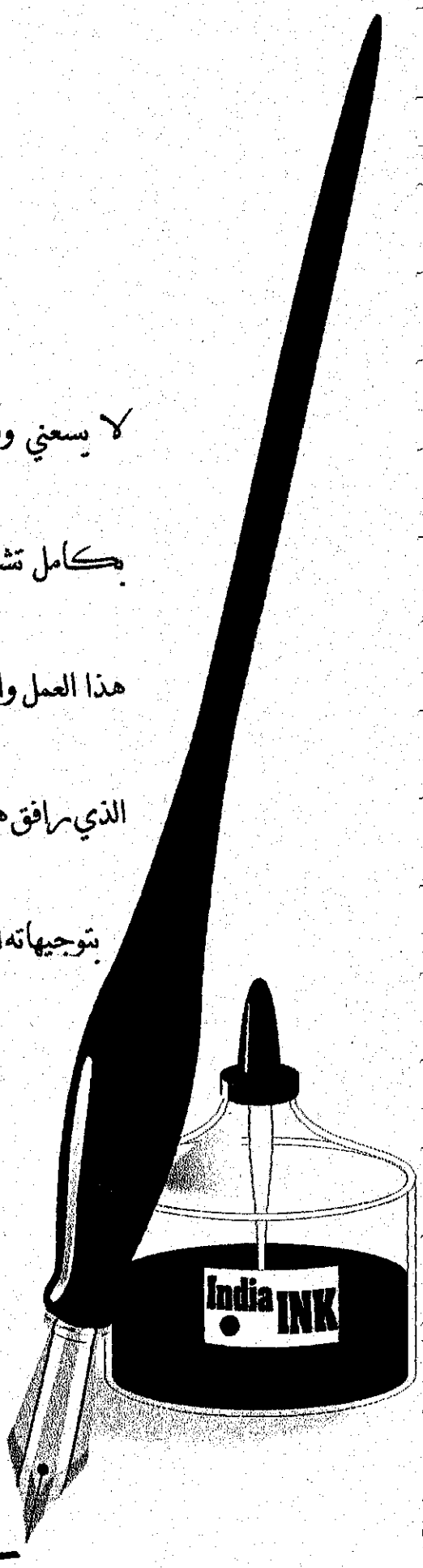

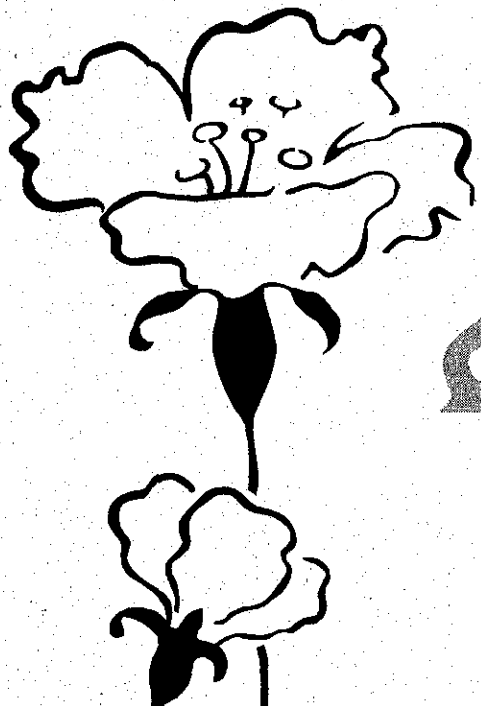

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

- روح الفقيدة ، مرشدتي وسر نجاحي في هذه الحياة الوالدة الغالية زينب بنت كران أسكنها الله فسيح جناته.

- الأب الغالي العزيز سالم فال ولد محمد شيخ.

- جميع إخوتي وأخواتي عرفانا لهم بالجميل وخصوصا محمد ولد عالي محمد.

- وجميع الطلبة الموريتانيين في تلمسان وزملائي في الدراسة وأخص بالذكر محمد دريويش ، عبدوس ، عباس ، فؤاد ، فيصل.

كما لا أنسى الذي سهر على طبع ونسخ هذه المذكرة الأخوين كمال ومحمد.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

عادل والد سالم فال

المقدمة العامة

المقدمة العامة

مرت موريتانيا بمراحل صعبة من الاستقلال وحتّى الآن ، حيث المشاكل المطروحة في عقد التنمية الأولى هي توفير البنية التحية الاجتماعية والاقتصادية وإيجاد الحدّ الأدنى من الخدمات اللازم توافرها لمجتمع زراعي وقبلي ، والقبلية نظام اجتماعي وسياسي وعسكري ، وهذا بالإضافة إلى الاعتماد على الزراعة كنشاط اقتصادي رائد وتهميش القطاعات الأخرى ، أمّا في عقد التنمية الثاني فقد حاولت الحكومة الموريتانية التغلب على عقبات العقد الأوّل ، فأقامت عدّة منشآت كالمصانع الصغيرة ميناء نواكشوط وبناء بعض المستشفيات والمدارس ، هذا بالإضافة إلى الجهود المبذولة لرفع من إنتاجية القطاع الزراعي ، ورفع من نسبة مشاركة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي.

إنّ دخول موريتانيا في حرب الصحراء وبداية موجة الجفاف والانقلابات العسكرية وصدمة البترول الأولى وتناقص حجم المساعدات والاستثمارات القادمة إلى موريتانيا أدّت هذه العوامل وغيرها إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير حميدة ظهرت بشكل واضح في نتائج الخطط الاقتصادية الثالثة.

وإذا كانت حرب الصحراء والركود الاقتصادي العالمي وتزايد صعوبة شروط الاقتراض وسوء تسيير الاستثمارات وسوء إدارة القروض الخارجية والاقتصادية بشكل عام ، كل هذه الأشكال وغيرها كانت فعالة في أداء الاقتصاد الموريتاني حيث تزايد معدلات التضخم وارتفعت معدلات البطالة وتناقص كم وكيف الخدمات العامة (الصحة والتعليم) وتوقف الكثير من المشاريع نتيجة انعدام التمويل أي باختصار تردت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من أجل تقويم هذه الوضعية الاقتصادية والمالية المتردية قرّرت الحكومة الموريتانية بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدخول في

مرحلة جديدة أطلق عليها الإصلاح الاقتصادي بدءا من 1985 بتسميات مختلفة ، وأهداف تنصّ على :

- رفع معدلات نمو الإنتاج.
- تخفيض معدلات التضخم.
- القضاء على عجز الميزانية العامة.
- القضاء على عجز ميزان المدفوعات.
- تخفيف أزمة المديونية.

إنّ تحقيق هذه الأهداف الماكرو اقتصادية تتطلب إستراتيجيات تنموية على المستويين القطاعي والمؤسسي ماكرو اقتصادية في المجالات المالية والنقدية والتشغيلية وإستراتيجية للديون الخارجية ، وبالتالي تكيف نفسها مع المتغيرات العالمية من اجل انطلاقة اقتصادية جيدة يوفر الرفاهية للمجتمع الموريتاني.

*** الإشكالية :**

بعد حصول موريتانيا على استقلالها السياسي باشرت مشاريع تنموية قصد النهوض بالمستوى المعيشي لمواطنيها بيد أنّ الإشكال المطروحة آنذاك كان أساسا شحّ الموارد المالية وكان سببا للجوء إلى الخارج لسدّ هذا النقص وخلال مسيرتها التنموية تحصلت موريتانيا أيضا على الكثير من الهبات والمساعدات من جهات دولية عديدة بالإضافة إلى استفادتها من مسح الديون في الفترة الأخيرة ، وبالرغم من كل ذلك لم تتمكن موريتانيا من إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية فعلية ومن هنا يبقى السؤال المطروح : ما مدى فعالية التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في موريتانية أو بعبارة أخرى هل استطاعت موريتانيا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال انتهاجها مسار التمويل الخارجي؟

*** الأسئلة والفرضيات :**

من هذا المنطلق نطرح الأسئلة والفرضيات التالية :

1- ماذا يقصد بالتمويل الخارجي والتنمية الاقتصادية ؟

2- ما هو واقع الاقتصاد الموريتاني في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ؟

3- ما هي الآثار التنموية لمصادر التمويل المحلية والأجنبية في موريتانيا ؟

4- ما هو تأثير المديونية الخارجية على تحقيق التنمية الاقتصادية في موريتانيا ؟

5- هل نجحت موريتانيا في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نفترض الفرضيات التالية :

1- التمويل الخارجي له دور مهمّ وتزداد أهميته كلّما كان داخليا والتنمية الاقتصادية تحسين نوعية الحياة والتغير الهيكلي في الإنتاج.

2- يشهد الاقتصاد الموريتاني في ظل التحويلات الراهنة تطورا ملحوظا بجميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

3- تتوقف الآثار الإيجابية للمصادر التمويلية المحلية والأجنبية على كيفية استخدامها.

4- المديونية الخارجية لها تأثير بالغ وملاحظ في تحقيق التنمية الاقتصادية الموريتانية.

5- إنّ عجز المصادر التمويلية المحلية عن تمويل التنمية يؤدي بصفة مستمرة إلى طلب ما هو أجنبي.

*** تحديد إطار البحث :**

محصلة خصائص التخلف في الدول المتخلفة هي ظاهرة التخلف لكن حدة كل خاصية تختلف من بلد لأخر ومن وقت لآخر تبعا للعوامل الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعوامل الخارجية البيئية والدولية ارتأينا دراسة بلد معين وهو موريتانيا ومن اجل التعرف أكثر على وضعية وتطور هذا البلد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

*** دوافع اختيار الموضوع :**

بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا عن تحديد إطار البحث ما له من دور تحفيزي لاختيار الموضوع فقد دفعته الرغبة في إثراء المكتبة العربية في الجزائر وموريتانيا بمثل هذه المواضيع والدراسات الّتي تعالج مسار التمويل والعراقيل التي حالت دون إحداث تنمية تشكل اللبنة الأساسية لقيام تنمية شاملة في موريتانيا .

*** أهمية البحث :**

ترتكز أهمية البحث في تحديد العلاقة بين التمويل والتنمية الاقتصادية والتغيرات التي يحدثها التمويل على الجوانب المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع توضيح عوامل الإخفاق التنموي في البلدان النامية والتي كثيرا ما يرجعها البعض إلى نقص الموارد التمويلية وبالتالي يكتسي هذا البحث أهميته من خلال إثبات أو نفي صحة هذا الادعاء من خلال تقييم تجربة بلاد نامي .

*** المنهج والأدوات المستخدمة :**

استخدمنا في هذا البحث الأساليب المعروفة للدراسات الاقتصادية:

- المنهج التاريخي : حيث استعرضنا المراحل المختلفة للمخططات الاقتصادية ومراحله ببرنامج الإصلاح الاقتصادي بمراحله المختلفة.
- المنهج الوصفي وفيه تم التعرض لوصف مختلف المراحل والمتغيرات الاقتصادية والظروف المحيطة بهده المتغيرات (دوليا وداخليا)
- المنهج التحليلي وفيه تم اعتماد الأسلوب التحليلي لمعدلات نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية ومقارنتها بالأهداف الاقتصادية.

*** صعوبات البحث :**

لقد واجهت في إطار إعداد هدا البحث عدة صعوبات من أهمها ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة وذلك بفعل تناقص البيانات والمصادر والإحصائيات المتحصل عليها مما تطلب مني جهدا جهيدا في محاولة التوثيق بين ما هو متاح منها سواء على المستوى الوطني كنشرات مكتب الإحصاء والبنك المركزي .
- تجد نفسك في بعض الأحيان عاجزا عن الحكم على مدى صحة المعلومات الضئيلة المتحصل عليها .

* **خطة البحث** :

لقد تمّ تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول رئيسية:

- تطرقنا في الفصل الأوّل إلى الإطار النظري حول التمويل والتنمية الاقتصادية وفي المبحث الأوّل تناولنا عموميات حول التمويل وأهميته ، وفي المبحث الثاني التنمية والنمو كمفهوم عام.

- الفصل الثاني : تشريح الوضعية الراهنة للاقتصاد الموريتاني وفي مبحثه الأول الموارد البشرية والمبحث الثاني الموارد الطبيعية وفي المبحث الثالث الخطط الاقتصادية قبل 1985

- الفصل الثالث : تأثير المديونية الخارجية على موريتانيا. وفي المبحث الأول تطور حجم وخدمة المديونية الموريتانية والمبحث الثاني التركيب الهيكلي للمديونية الموريتانية والمبحث الثالث شروط الاقتراض والمبحث الرابع أسباب تفاقم المديونية الخارجية لموريتانيا وتأثيرات ذلك.

- الفصل الرابع : فعالية التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في موريتانيا و في المبحث الأول التجربة الموريتانية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمبحث الثاني فعالية مصادر التمويل الخارجي في موريتانيا والمبحث الثالث تمويل المؤسسات غير مصرفية والمبحث الرابع فعالية القروض والمساعدات في تمويل التنمية في موريتانيا.

- وخاتمة البحث لخصت أهم الاستنتاجات والتوصيات واقتراح لسياسة بديلة.

الباب النظري

الفصل الأوّل

الإطار النظري حول التمويل والتنمية الاقتصادية.

الفصل الأول

الإطار النظري حول التمويل والتنمية الاقتصادية

تمهيد :

إنّ مشكلة التمويل والتنمية الاقتصادية في رأي الكثير هي مشكلة حجم الاستثمارات بها لهذا فإنّ نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على مدى قدرتها على زيادة معدلات الاستثمار وبمستوى ملائم لمعدل نمو السكان فيها ، وهنا تبرز مشكلة ضآلة معدلات الادخار وبالدول النامية كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار الأمر الّذي يدعو هذه الدول إلى الاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مدخراتها القومية لتوفير الموارد اللازمة الاستثمارات المطلوبة وفي هذا الفصل الّذي نقدمه يعتبر محاولة متواضعة لتقديم مبحثيين أساسيين للتمويل التنمية الاقتصادية.

- المبحث الأول : عموميات حول التمويل وأهميته.
- المبحث الثاني : التنمية والنمو كمفهوم عام.

المبحث الأول

عموميات حول التمويل وأهميته.

ارتبط الفكر الاقتصادي في كثير من بحوثه بمسألة تحديد ماهية التمويل والمشاكل المرتبطة به ، إذ أنّه ظهر كمجال مستقل للدراسة مع بداية القرن العشرين ولا شك أنّ الاستعراض للتطور الّذي حدث مع بداية عام 1900م يوضح الأهمية الّتي يحتلها التمويل في الوقت الحاضر ، بيد أنّ التمويل كظاهرة اقتصادية يعتبر أحد المشاكل الرئيسية الّتي تعانيها الاقتصاديات الدول النامية في علاقتها التبعية للاقتصاديات المتقدمة باعتباره أحد الظواهر اللصيقة بها ، وهذا ما استدعى منا دراسة الجزء الأول من هذه الظاهرة الّتي نعتبرها محاولة لتقديم ثلاثة مطالب وهي المطلب الأول مفهوم التمويل والمطلب الثاني أهمية التمويل وأنواعه المطلب الثالث مصادر التمويل الخارجي.

المطلب الأول : مفهوم التمويل.

التمويل هو مجموعة من الأسس والحقائق الّتي تتعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها ، سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت أو الأجهزة الحكومية[1] بمعنى لنه الطريقة الّتي يحصلا عليها الأفراد والدول على الموارد سواء كانت نقدية أو عينية ، ففي العصر الحديث لم يقتصر التمويل على الحصول على المبالغ المالية فحسب بل تعداها إلى جلب المعدات والخبرات من أجل تجسيد واستثمار المبالغ المالية بصورة أفضل من أجل مردودية أعلى واستفادة أكثر وهناك من الاقتصاديين من يرى أنّ التمويل له معنيان معنى حقيقي ومعنى نقدي حيث يرى أنّ المعنى الحقيقي هو توفير

[1] - La wrence D. Schalland Gihi Haley, Introduction to financial, Management (Newyork MC-2lw. HillBook company 1997, p 12.

السلع والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية وتكوين رؤوس الأموال جديدة ، أمّا المعنى النقدي فيقصد به الحصول على الأموال النقدية اللازمة من أجل توفير الموارد الحقيقية حتّى نخلق رؤوس الأموال جديدة[1].

ورغم الاختلاف حول مفهوم التمويل ، إلاّ أنّ الكثير من الاقتصاديين يرى أنّ التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لتطوير مشروع خاص أو عام ، وبالتالي دفع عملية التنمية الاقتصادية ، ممّا ينجم عنه تحسين وضعية المجتمع في كل النواحي ، التنموية غير أنّ مشكلة التمويل في البلدان النامية ترتبط بأبعاد متعددة ، تتوزع بين ما هو ذاتي وموضوع واجتماعي وثقافي ، فالبعد الذاتي هو المرتبط مباشرة بالتمويل والمتمثل في جمع الموارد وكيفية استخدامها ، أمّا البعد الموضوعي ، فهو المتجسد من خلال وضع قيود على البنوك ممّا يجعلها غير فعالة من الناحية التمويلية بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية والمالية ، والمتمثلة في ضعف الطاقة الادخارية ، وتبني المشاريع الضخمة الّتي يعجز الجهاز المالي عن تغطيتها هذه مع ارتفاع العبء الضريبي بسبب متطلبات التنمية[2].

وفي الأخير ، البعد الاجتماعي والثقافي ، والمتمثل أساسا في بنية المجتمع المتخلف الّذي ينتشر في أسلوب التمويل الذاتي ، الإقراض العائلي ، انتشار الأمية ، نقص الكفاءة، نبذ معدل الفائدة في بعض المجتمعات الانتشار الجغرافي للسكان بعيدا عن الأجهزة المصرفية.

المطلب الثاني : أهمية التمويل وأنواعه.

أ/ أهمية التمويل :

يعتبر التمويل العمود الفقري لأي مشروع أو خطة تنموية ، ويلاحظ هذا من خلال ما أوردناه سابقا عند تعرضنا لمفهومه ، فإذا نظرنا إلى الاقتصادات المعاصرة نجد

[1] – محمد عبد العزيز عجمية ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1983 ، ص 121.

[2] – سمير محمد عبد العزيز ، المداخيل الحديثة في تمويل التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 1998 ، ص 19 وما بعدها.

أنّ التمويل هو أساس تطور القوي الإنتاجية لأنّه بدون الوسائل النقدية لا يمكن أن يتحول رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج ممّا يؤكد المقولة الشهيرة القائلة " بأنّ المال هو قوام الأعمال ".

وتتجسد أهمية التمويل من خلال استثمارات الخطة التنموية ، إذ أنّ الموارد التمويلية تتحدد من خلال مستوى الزيادة المستهدفة في الناتج القومي ، والمستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال وتطور أسعار عناصر ومستلزمات إنتاج السلع ، والخدمات الاستثمار خلال فترة التنفيذ[1]ومن أجل أن يلعب التمويل الدور المنوط به يجب أن يستخدم استخداما عقلانيا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، ويتم ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار العوامل السابقة الّتي تحدد حجم الموارد التمويلية وخاصة في البلدان النامية الّتي هي في حاجة ماسة إلى هذا النوع من الموارد ممّا قد ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي الّذي يعتبر شرطا أساسيا ومهما في أي عملية تنموية.

غير أنّ البلدان النامية عانت كثيرا من الناحية التمويلية بفعل استنزاف الحقبة الاستعمارية لمواردها النقدية والعينية ممّا جعلها في تبعية دائمة لها ، طلبا في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريعها التنموية الهادفة إلى خلف تنمية شاملة ، تعود على شعوبها بالفائدة.

ب/ أنواع التمويل :

يمثل التمويل أهم مقومات التنمية الاقتصادية ، فبدونه لا يستطيع أي بلد أن يحقق تنمية إلاّ بواسطته يتم توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مشروعات الخطة التنموية غير أنّ الموارد التمويلية تنقسم إلى قسمين : تمويل الداخلي يمكن الحصول عليه من المصادر الداخلية ، وتمويل خارجي يستوجب من البلد إيجاد طريقة للحصول عليه من المصادر الأجنبية.

[1] – شوقي حسين ، الموارد التمويلية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 1998، ص 42 وما بعدها.

1- التمويل الداخلي :

يقصد بالتمويل الداخلي ، الموارد النقدية والعينية الّتي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية المختلفة لتمويل التنمية بالصورة الّتي تحقق أكبر معدلات تلك التنمية[1] وبالتالي فالتمويل الداخلي ، ما هو إلاّ عبارة عن حجم الموارد التمويلية الداخلية الّتي توجه إلى الطاقات الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، ويمكن القول أنّ التمويل الداخلي هو أهم مقومات التنمية الاقتصادية فهو يتميز بمجموعة من الخصائص ، نذكر منها على سبيل المثال ، أنّه يسمح للقائمين على اتخاذ القرار العمل بعيدا عن تأثيرات أي جهة خارجية، بالإضافة إلى تفادي المشاكل الّتي تصاحب الإفراط في الاعتماد على المصادر الخارجية ، ويبقى نجاح الخطط التنموية يتوقف بالدرجة الأولى على مدي قدرة الجهات الفاعلة في تعبئة قدرة أكبر من الموارد التمويلية الداخلية.

2- التمويل الخارجي :

يقصد بالتمويل الخارجي اللجوء إلى المصادر التمويلية الأجنبية[2] من أجل الحصول على الموارد النقدية والعينية ، في حالة ما إذا كانت المصادر الذاتية لا تكفي لتغطية وتنفيذ الخطط التنموية ، وهو أسلوب كثيرا ما تلجأ إليه البلدان النامية لتنفيذ وتدعيم خططها الاستثمارية ، غير أنّ الدول النامية في أغلب الحيان تتوجه إلى طلب ما هو أجنبي دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير الّتي تجعل هذه الموارد ذات منفعة ويجمع الكثير من الاقتصاديين على أنّ الموارد الأجنبية يجب أن لا تتم الاستعانة بها إلاّ في حالة الحاجة إلى تغطية الجانب التنموي الّذي يحتاج إلى النقد الأجنبي ، وذلك في حالة ما إذا كانت صادرات البلد لا تكفي لتغطية وارداته ، وبالتالي فمصادر التمويل الخارجي لها أهمية كبيرة في العملية التنموية في البلدان النامية ، وخاصة إذا استطاعت هذه البلدان أن تدرس وتقارن بين الأرباح والتكاليف الّتي ستنجم عن جلب هذه الموارد الأجنبية ولن

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 22 وما بعدها.

[2] – د. سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام ، المرجع السابق ، ص 23.

يتم ذلك إلاّ إذا عرفت هذه الدول الكيفية الّتي تستطيع أن تجلب بها هذه الموارد ، دون الإفراط في تقديم التنازلات واستغلالها استغلالا جيدا[1].

غير أنّ المتتبع الأوضاع الاقتصاد العالمي ، وخاصة الدول النامية يرى أنّها لم تنجح في التعامل مع هذه الموارد ممّا أوقعها في الكثير من المآزق الاقتصادية ، والّتي من بينها على سبيل المثال مشكلة المديونية الّتي تعتبر المعضلة الأساسية للتنمية الاقتصادية في هذه الدول ، بحكم أنّها البوابة الرئيسية لاستنزاف مواردها الداخلية ، بالإضافة إلى أنّها آلية أساسية للتدخل في شؤونها الداخلية وبالتالي إعاقة خططها التنموية.

المطلب الثالث : مصادر التمويل الخارجي.

تلعب مصادر التمويل الخارجي دورا مهما للتعجيل عملية نمو الاقتصادي في لبلدان النامية ، بسبب عدم قدرة الموارد المحلية على الوفاء بالاحتياجي بالاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج الطموحة لتنمية الاقتصادية وبسبب عدم كفاية الإيرادات من النقد الأجنبي لتمويل الاحتياجات المتزايدة من السلع الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية ومن المسائل المحلية الّتي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر تقوم مصادر التمويل الخارجي بدور إذا لم تكون المصادر الداخلية للتمويل غير كافية أو كانت الحكومات في الدول المتخلفة غير قادرة أو غير راغبة في اتخاذ القرارات المطلوبة للارتفاع بمستوى هذه المدخرات إلى ذلك المستوى الّذي يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية ، فإنّ هذه الحكومات قد تلجأ إلى مصادر خارجية للتمويل لدعم مصادرها الداخلية وبصفة عامة يمكن القول أنّ هناك أربعة مصادر أساسية للتمويل الخارجي وهي :

1- صادرات كمصدر الحقيقي للتمويل الخارجي.

2- الاستثمارات الأجنبية.

[1] – عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل الخارجي والتنمية المحلية ، المؤسسة العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص 25 وما بعدها.

3- المعونات الأجنبية.

4- مفهوم المنحة والمعونة الأجنبية.

1- صادرات كمصدر الحقيقي للتمويل الخارجي :

من المعروف أنّ الزيادة في حصيلة الصادرات تؤدي إلى الزيادة الدخل القومي وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي فيزد الطلب على السلع والخدمات ويكون هذا دافعا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وهو ما قد يسفر في النهاية عن انتعاش الاقتصاد القومي بصفة عامة وبالطبع يحدث العكس تماما في حالة انكماش حصيلة الصادرات[1].

يضاف إلى هذا أنّ هذه الصادرات تتسم بقلة أو انعدام مرونة العرض سواء في حالة زيادة لأسعار أو انخفاضها ، ومعنى ذلك أنّه في الوقت الّذي تحتاج فيه عملية التنمية إلى زيادة الواردات من المعدات والآلات وبعض أنواع السلع الوسيطة اللازمة ، للإنتاج وبالإضافة إلى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية الّتي تصاحب زيادة الدخول المتولد في غمار التنمية الاقتصادية وعلى ذلك فلم يعد أمام الدول النامية حتّى يمكنها زيادة حصيلة صادراتها ، إلى اللجوء إلى الأخذ بأسلوب التكامل الإقليمي وزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها وكذا اتخاذ مواقف مشتركة في علاقتها مع الدول متقدمة.

[1] –د.محمود يونس محمد، د. عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعتي الإسكندرية وبيروت ،ص 35.

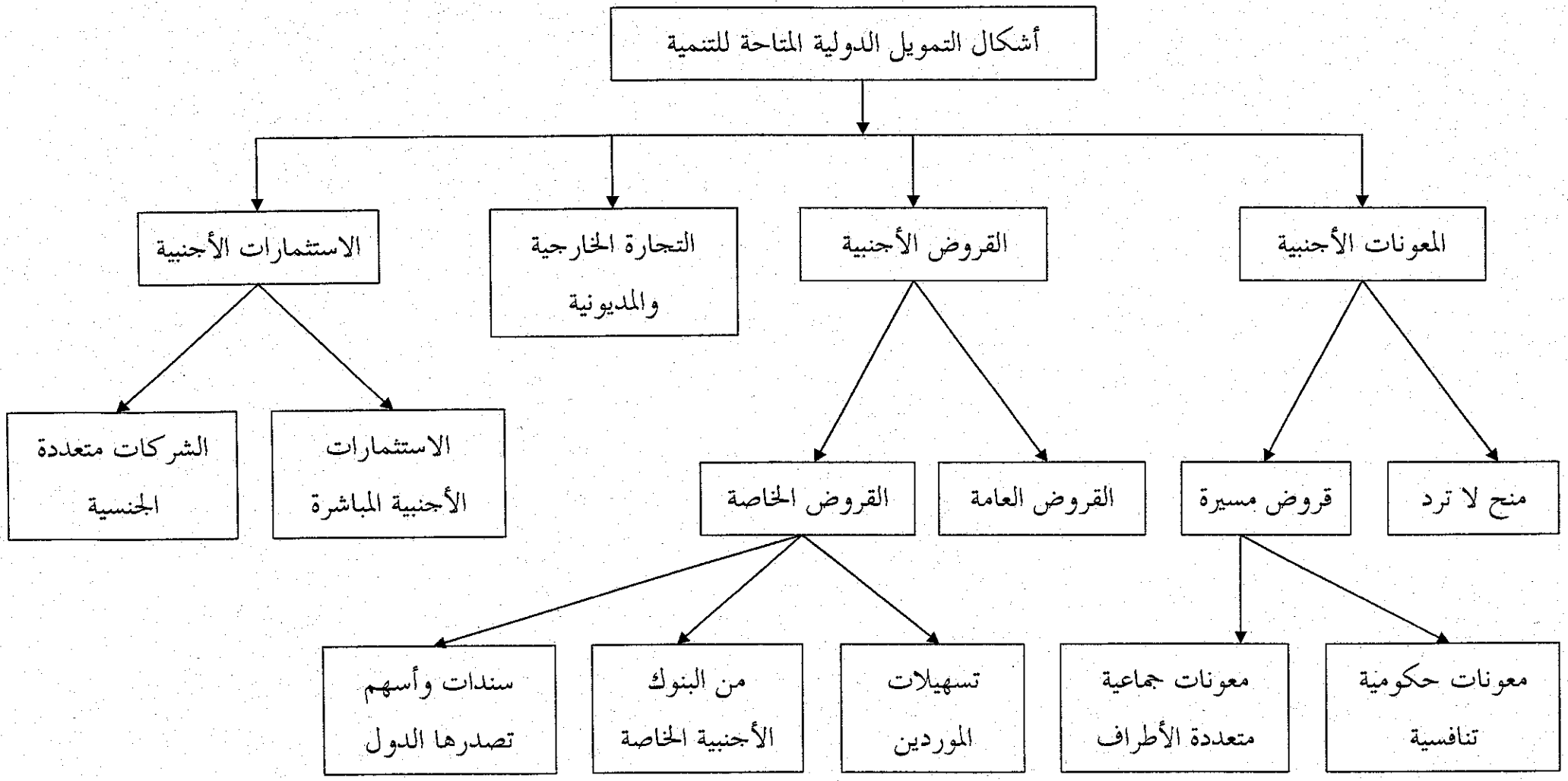
أشكال التمويل الدولية المتاحة للتنمية
المعونات الأجنبية
القروض الأجنبية
التجارة الخارجية والمديونية
الاستثمارات الأجنبية
منح لا ترد
قروض مسيرة
القروض العامة
القروض الخاصة
الاستثمارات الأجنبية المباشرة
الشركات متعددة الجنسية
معونات حكومية تنافسية
معونات جماعية متعددة الأطراف
تسهيلات الموردين
من البنوك الأجنبية الخاصة
سندات وأسهم تصدرها الدول

2- القروض الأجنبية ومصادرها :

توصف القروض الأجنبية بأنّها أداة تمويلية يمكن من خلالها الحصول على الأموال الأجنبية المكملة للأموال المحلية الّتي تستخدم في إحداث التنمية الاقتصادية ، غير أنّ هذه القروض تتنوع أشكالها والطريقة الّتي تقدم بها ويمكن الحصول على القروض الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وهيئة التمويل الدولية وكذلك صندوق النقد الدولي أو من بعض الحكومات أو من المنشآت الدولية الأجنبية أخرى أمّا مصادر القروض الأجنبية فسنتناول منها في الفقرة الأولى ، هيئة التنمية الدولية ، والفقرة الثانية ، تقيم القروض الأجنبية من الناحية التمويلية.

الفقرة الأولى : هيئة الدولية (I.D.A) International Development Association

تعتبر هيئة التنمية الدولية ، إحدى وكالات الأمم المتحدة الّتي أنشئت حديثا سنة 1960 هدفها تقديم القروض الائتمانية ، بشروط يسهل على البلدان النامية الحصول عليها ، فهي تتميز بأسعار فائدة منخفضة . وآجال طويلة ، تتراوح من أربعين إلى خمسين سنة ، إلاّ أنّها تستوفي رسم خدمة قدرها 0,75% ولا تقدم هذه القروض إلاّ للدول الّتي يبلغ متوسط نصيب الفرد فيها 580 دولار سنويا أو أقل ومن أهم الدول المتلقية لهذا النوع من القروض ، دول إفريقيا جنوب الصحراء ، حيث تحصل على نصف القروض المقدمة سنويا ، وفي الواقع تمثل هيئة التنمية الدولية صندوقا للإقراض الميسر ، وتتم إدارتها بواسطة البنك الدولي الشيء الّذي يجعلها تخضع لنفس الإجراءات والمعايير الّتي يسير عليها البنك.

الفقرة الثانية : تقييم القروض الأجنبية من الناحية التمويلية :

يمكن تقييم القروض الأجنبية بأنّها تلعب دورا مهما في تنمية البلدان النامية ، من خلال تزويدها بالأموال اللازمة للعملية التنموية ، وذلك من خلال الجهات المانحة ، غير أنّ الجهات المانحة توجه إليها بعض الانتقادات ، والّتي من أهمها ، عدم كفاية المبالغ المالية المقدمة للوفاء بكل احتياجات هذه البلدان ، بالإضافة إلى أنّ هذه المبالغ كثيرا ما توجه لبعض المشروعات الخاصة الّتي تأتي في المرتبة الأولى من الناحية التنموية ، وسيطرة الطابع السياسي الّذي يقيد حرية الجهات المتلقية عن التصرف بحرية ، والخطير في الأمر أنّ هذه

القروض كثيرا ما تنطوي على تحقيق مصالح وأغراض شخصية للهيئات المانحة الشيء الّذي يلحق أضرارا باقتصادات هذه البلدان ، ويعرض سياستها واستقلالها للخطر كما أنّها قد أنهكت ميزانيتها من خلال تكبدها مديونية الخارجية ثقيلة وهذا ما جعل جل البلدان النامية يعاني ضائعة مالية لا تترك له أي فرصة إلاّ أن يقبل كل ما تمليه الجهات المانحة القروض ، ذلك ما يشاهد اليوم على الأرض الواقع من خلال ما تعانيه هذه الدول، من تخلف ، وفقر وبؤس ، وشقاء مقابل ترف مادي في العالم المتقدم غير أنّه لا يمكن إنكار ما حققته القروض الأجنبية من تقدم في بعض الدول الّتي عرفت كيف تستفيد منها.

3- **الاستثمارات الأجنبية :**

يمثل الاستثمار الأجنبي مصدر تمويل يدخل ضمن مصادر التمويل الأجنبي الّتي تعتبر مكملة لمصادر التمويل الداخلي في البلدان النامية وخاصة تلك الّتي تعاني من ضائعة مالية تعيق تنفيذ استراتيجياتها الهادفة إلى مسايرتها ركب الأمم المتقدمة.

ويمكن تعريف مفهوم الاستثمار الأجنبي على أنّه كل استثمار يتم خارج الوطن وذلك قصد بحث عن دولة مضيفة تسمح له بتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والمالية ولمدة زمنية معينة تختلف من مستثمر لآخر[1] ويمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية إلى قسمين، استثمارات أجنبية مباشرة واستثمارات أجنبية غير مباشرة ، ويعرف استثمار أجنبي مباشر بأنّه ذلك النشاط الّذي يترتب عنه تحكم مباشر في المراقبة، والتسيير والإشراف على المشروعات الاستثمارية من قبل المستثمر الأجنبي ، وهذا النوع هو الّذي تعمل البلدان النامية على استقطابه إلى درجة المنافسة بالعديد من الحوافز المادية والضمانات القانونية ، أمّا الاستثمار الأجنبي غير المباشر ، فهو الّذي يعني امتلاك الأفراد ، أو المؤسسات الأجنبية لبعض الأوراق المالية (الأسهم والسندان مثلا) في دولة أخرى دون بأي نوع من الرقابة ، والمشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري ، أي أنّه تقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب بمجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المزمع القيام بها ، وبالتالي تبقى صلة المستثمر الأجنبي

[1] – مفهوم التنمية العربية الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص 1. www.arab.opi.org

بالمشروع غير مباشرة فبعض المنظمات الدولية تعمل على تشجيع المستثمرين الأجانب[1] وذلك نظرا لضآلة المساهمة الأجنبية غير المباشرة في تكوين رؤوس أموال المشروعات الإنتاجية في البلدان النامية ، ويرجع سبب في ذلك إلى عدم ثقة المستثمر الأجنبي في الكفاءة الإدارية والفنية اللازمة لتأسيس وإدارة مشروعات التنمية الاقتصادية.

4- مفهوم المنحة والمعونة الأجنبية ومصادرها :

يختلف مفهوم المنحة عن مفهوم المعونة الأجنبية ، بفعل أنّ كلا منهما له ما يميزه عن الآخر ، غير أنّ هذا الاختلاف لا يمنعهما من القيام بدور تنموي فعال ، بوصفهما موردين أساسيين في العملية التنموية.

ويتمثل مفهوم المنحة في أنّها مجموعة من الموارد الّتي لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية ، بوصفها هبة خالصة وبالتالي هي لا تمثل التزاما بدفع مستقبل ، أمّا المعونة فهي مجموعة الموارد النقدية والفنية ، الّتي يمتزج فيها عنصر الهبة مع عنصر القرض الّذي يدخل في نطاق المديونية الخارجية وهذا النوع من القروض الّذي يمكن وصفه بأنّه معونة هو القروض الميسرة ، الّتي تقل أسعار الفائدة فيها عن المعدلات العالمية وكذا مدة السداد تستغرق فترة الزمنية طويلة والأصل في كل من المنحة والمعونة أن تكون في صورة نقدية إلاّ أنّها قد تأتي في صورة عينية[2] وحسب المفهوم الّذي تأخذ به الأمم المتحدة لا يعني " المنح الخالصة " فقط وإنّما يشتمل أيضا على القروض طويلة الأجل الّتي تقدمها حكومات الدول المتقدمة والهيئات الدولية وحاليا الدول المصدر للبترول إلى الدول النامية والسبب الّذي أجله أدخلت القروض طويلة الأجل في عداد المعونة الاقتصادية الأجنبية يرجع في الواقع إلى ما تميز به القروض عادة من مرونة الشروط المالية الّتي تقدم بمقتضاها فهي قروض سملة soft loans ، إذا ما قورنت بالقروض التقليدية الّتي تقدم على أسس تجارية من حيث طول فترة السداد وسعر الفائدة وطريقة سداد القرض (بالعملة الوطنية أو الأجنبية أو

[1] – د. فرح عبد العزيز عزت ، الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1999 ، ص 4 وما بعدها.

[2] – د. سمير محمد عبد العزيز ، المداخيل الحديثة في تمويل التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، ص 408.

بمنتجات المحلية) وغير ذلك من التيسيرات الأخرى[1]، أمّا عن المصادر المعونات الأجنبية يمكن تقسيمها إلى معونات وحيدة المصدر نستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدولة المستفيدة ومعونات جماعية والّتي تقدمها الهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة في التنمية الاقتصادية فالمعونات الوحيدة المصدر أو بعبارة أخرى المعونات الحكومية الثنائية تتمثل في المنح والقروض الّتي تعقدها الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة وهي معونات تتميز بأنّها تعقد بشكل رسمي official.

أمّا المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف (الجماعية) فتتمثل في المنح والقروض الميسرة الّتي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مع الدول النامية[2].

[1] – د. محمود يونس محمد ، د. عبد النعيم محمد مبارك ، المرجع السابق ، ص 40

[2] – د. سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام ، المرجع السابق ، ص 311.

المبحث الثاني

التنمية والنمو كمفهوم عام

المطلب الأول : مفهوم التنمية والنمو.

1- مفهوم التنمية الاقتصادية :

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية ، فيعرفها البعض بأنّها العملية الّتي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي ، ويعرفها آخرون بأنّها العملية الّتي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ، وعلى العموم فإنّ التنمية الاقتصادية هي العملية الّتي يتم من خلالها تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وعلى ذلك فإنّ العناصر الّتي تنطوي عليها التنمية الاقتصادية هي :

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل[1].

وتشير قضية التفرقة بين الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، فكلاهما يعني الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تهيئة الإمكانيات المادية والبشرية للإنتاج الحقيقي في المجتمع ويميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أي استخدامها كمترادفين يلاحظ أنّه العكس من النمو الاقتصادي ، تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل وتغيير في هيكل الإنتاج وتغيير في

[1] – إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، الطبعة الثانية ، صنف 3/046 ، دار الطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص 50.

نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغيير في كمية السلع والخدمات الّتي يحصل عليها الفرد في المتوسط ولعلّ هذا يعني أنّ التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي وإنّما تمتد لتشمل التغيير النوعي والهيكلي[1].

2- **مفهوم النمو الاقتصادي :**

أ/ يعرف Jacques Lacaillan[2] " النمو الاقتصادي " بمقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل " ، وحسب هذا التعريف ، فالنمو هو نمو في حجم الإنتاج الكلي الخام ، والّذي يشير إلى حجم السلع والخدمات ، الّتي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة ، كما أنّ النمو الاقتصادي يتمثل في كونه ظاهرة مستمرة تدريجية وتراكمية ، وليست ظاهرة مؤقتة أو فورية ، خاصة في البلدان المتخلفة الّتي تتميز وتراكمية ، مستويات الادخار بسبب الفقر وضعف أنظمتها المالية في تعبئة تلك المدخرات المتوفرة في الجميع.

ب/ حسب تعريف « Josphe Shumputer » : فإنّ النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والّذي يمكن الاستدلال عليه في حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة[3].

وحسب هذا التعريف ، فإنّ النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ، ومتوسط دخل الفردي يساوي الدخل الكلي مقسوما على السكان[4]، وبالتالي فإنّ النمو الاقتصادي في هذه الحالة ، يشير إلى نمو نصيب الفرد في المتوسط من دخل المجتمع الكلي.

ونستنتج من هذا أنّ النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي ، وإنّما هو أكثر من ذلك ، بحيث يعني حدوث تحسن في المستوى المعيشي للفرد زيادة نصيبه، من الدخل الكلي.

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمينة ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 52.

[2] - Jacques Lecaillon " La croissance économique", édition Cujas, Paris, 1972, p 10.

[3] – جهينة سلطان العيسى ، خضر زمرياء ، كلثم علي الغائم " علم اجتماع التنمية " ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 37 – 38.

[4] – عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 11.

والنمو الاقتصادي هو مفهوم مادي يطلق على الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الفردي خلال فترة من الزمن ، ويقاس بمعدل النمو السنوي.

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي (+) تحويلات المواطنين المقيمين في الخارج (-) تحويلات الأجانب المقيمين في البلاد.

أو الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي (±) صافي التحويلات.

والناتج المحلي الإجمالي " هو مجموع القيم النقدية لكافة السلع النهائية والخدمات الّتي تنتج داخل حدود الدولة الجغرافية خلال فترة زمنية محددة سواء كان المنتجون مواطنون أم أجانب[1].

المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية.

سوف نبيّن في هذا المطلب أهمّ النظريات الحديثة الّتي عالجت التنمية الاقتصادية. إنّ دراسة النظريات لها أهمية كبرى ، وهذا من الناحيتين العلمية والتاريخية ، من الناحية العلمية المقارنة بين نظريات الماضي والحاضر ، أمّا من الناحية التاريخية فتجعلنا هذه الدراسة لا نقع في أخطاء الماضي ، بل نتفادى كل ما هو معرقل لسير عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

1- النظرية الكلاسيكية :

لقد قدم الاقتصاديين الكلاسيك التنمية الاقتصادية معنى التحليل الكلي لآليات عمل الأسواق ، كما عالج التحليل الكلاسيكي مشاكل الإنتاج ، تراكم رأس المال وتوزيع القدرة الشرائية بين أفراد المجتمع وسنعالج التنمية عند أبرز المفكرين الكلاسيك.

أ/ التنمية الاقتصادية من وجهة نظر آدم اسميت :

يعتبر الاقتصادي الأستكتلدي أدم اسميت (ADAM SMITH) صاحب أولى النظريات الحديثة في التنمية ، فقد أصدر عام 1776 كتابه بعنوان " بحث في طبيعة وأسباب

[1] - توفيق إبراهيم أيوب ، عبد الكريم النخالة ، أساتذة آخرون ، الاقتصاد، إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص 194.

ثراء الأمم " والّذي حاول فيه تحليل طريقة الانتقال من اقتصاد زراعي متأخر إلى اقتصاد صناعي متقدم[1] وقد أولى اسميت اهتماما كبيرا لتقسيم العمل الّذي حسب تحليله يؤدي إلى رفع الإنتاجية ، فتخصص العمال في أنشطة معينة يجعلهم ينتجون كمية أكبر بنفس المجهود المبذول في حالة إنتاجهم لأنشطة متعددة ، كما أنّ تقسيم العمل يعزز أكثر بإدخال المعدات والآلات المتخصصة ، ويؤكد اسميت على التراكم الرأسمالي حتّى تحدث التنمية ويحدث هذا التراكم عندما يقرر الأفراد تخصيص جزء من مواردهم الإنتاجية لإنتاج السلع الإنتاجية بدلا من السلع الاستهلاكية ، أي رغبة الأفراد تخصيص جزء من دخولهم للادخار عوض استهلاكه كله.

إلى جانب تقسيم العمل والتراكم الرأسمالي يجب توسيع الأسواق حتّى تتماشى مع أسلوب الإنتاج الكبير ، الّذي يتطلب طلب كافي على السلع المنتجة ، فهي ظل هذه الشروط تنطلق عملية التنمية وتصبح متجددة ذاتيا.

لكن توجد حدود لهذه العملية التراكمية للتنمية فهي ظل التقدم الاقتصادي يفضل تراكم رأس المالي ، وتزايد معدل النمو السكاني ، وقلة الموارد الطبيعية تنخفض الأرباح وينعدم بذلك ما يحفز الرأسمال البين على الاستثمار[2].

ب/ التنمية الاقتصادية من وجهة نظر دافيد ريكاردو :

اعتبر دافيد ريكاردو (DAVID RICARDO) في كتابه أساسيات الاقتصاد السياسي والضرائب " الصادر عام 1817 أنّ عملية التنمية هي ظاهرة طبيعية وعملية متجردة ذاتيا شأنه في ذلك شأن سميت وقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي :

العمال الرأسماليين وأصحاب الأراضي هذه الطبقات تتحصل على الترتيب على أجور، أرباح ، ريوع.

ريكاردو اعتبر أنّ الأرباح تبدأ في الارتفاع قبل أن تنخفض تدريجيا إلى مستوى الصفر في حالة الركود الّتي تمثل نهاية عملية التنمية كيف ذلك ؟

---

[1] – روبرت لأون ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة نادية خيري ، الناشر Salvat ، 1975 ، ص 49.

[2] – محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 52 – 54.

إنّ الرأسماليين يستعملون الأرباح للاستثمار ممّا يرفع من الإنتاج والإنتاجية فشراء الآلات وطلب إضافي على العمل يجعل الأرباح تنمو وترتفع الأجور كذلك عن المستوى الطبيعي ، ممّا يرفع من عدد العمال.

ارتفاع الأجور وزيادة الطلب على اليد العاملة يؤدي إلى ارتفاع عدد السكان وهذا بدوره يرفع من مستوى الطلب على السلع الغذائية ، لكن عرض الأرض محدود في كل دولة فخصوبة الأرض متغيرة من قطعة إلى أخرى ممّا يدفع المستثمرين إلى كراء أراضي أقل خصوبة بسعر السلع الغذائية يتحدد بالتكلفة الحدية للإنتاج ، وزيادة التكلفة يرتفع السعر ، كما أنّ الرأسماليين يضطرون لرفع أجور العمال لتأمين معيشتهم ، الريع يرتفع بسبب تنافس الرأسماليين على شراء الأراضي ، وهكذا تتوصل العملية بتناقص الأرباح إلى أن تصل إلى مستوى الصفر ، فلا يبقى أي حافز يدفع الرأسماليين إلى الاستثمار ، وتكون في هذه الحالة الريوع في أعلى مستوى لها والأجور عند مستواها الطبيعي[1].

ويقترح ريكاردو لتجاوز هذه التجارة الخارجية ، فالدول الصناعية الّتي تتخصص في الصناعة التحويلية تقوم باستيراد الغذاء الرخيص من الدول النامية وبذلك تستطيع أن تتفادى قيود مواردها الطبيعية المحدودة والمستتبعات الّتي تترتب عليها ، ويساهم ذلك في الوقوف دون الوصول إلى حالة الركود[2].

ج/ التنمية عند فر يدريك ليست :

فريدريك ليست (FERDERIC LIST) هو اقتصادي ألماني ، تتجلى مساهمته في نظريات التنمية في إرائه الّتي تضمنها كتابه " النظام الوطني الاقتصادي " الصادر عام 1814م والّتي ركزت على النقاط التالية :

- التنمية لا تتوقف فقط على ما يملكه المجتمع من ثروة وإنّما تعتمد بصفة أساسية على نمو القومي الإنتاجية ، حيث أنّ التنمية تتوقف على الترابط الوثيق بين القوى الإنتاجية الزراعية والصناعية ، فتنمية إحدى القوى الإنتاجية دون الأخرى لا يعني تنمية.

---

[1] - Gérard Azouly, " Les théorie de développement ", p 71 – 73.

[2] – محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص 54.

- يرى « LIST » أنّ مستوى التنمية يختلف ، وأنّ معالجته على مستوى الدولة يتم بإقامة حواجز جمركية بين الدول لحماية صناعتها الناشئة ، وتطوير طاقتها الإنتاجية.
- يخلص « LIST » إلى بناء نظرية التنمية الاقتصادية عن طريق التصنيع المحمى بالحواجز الجمركية وقد نقلها فيما بعد عنه الاقتصادي الأمريكي هنري كاري (Henry Carry) [1].

ويمكن تلخيص أهم الأفكار الّتي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية في النقاط التالية :

- الإيمان بالمنافسة التامة ، وفعاليتها في التخصيص الأمثل للموارد فوجود قوانين طبيعية تنظم النشاط الاقتصادي وتجعل من المصلحة الفردي لا تتنافى مع المصلحة العامة ، وبذلك رفض الكلاسيك أي تدخل حكومي يؤدي إلى عرقلة هذا النظام.
- القوانين الاقتصادية تعمل بعفوية واستمرارية وما يحدث من خلل يعتبر طارئ ويحدث في المدى القصير.
- الاقتصاد يعمل في ظل التشغيل الكامل في المدى الطويل ، فحسب قانون المنافذ لجون باتيس ساي " العرض يخلق طلبه ".
- يوجد توازن حتمي وتلقائي بين الادخار الاستثمار ، بسبب تغير سعر الفائدة ، كما أنّ الكلاسيك يعتقدون أنّ من يدخر هو الّذي يتخذ قرار الاستثمار.
- إنّ النقود ما هي إلاّ وسيط للتداول ، أي أنّها حيادية ، وبالتالي ليس لها تأثير على الدخل والإنتاج ، ويقصر تأثيرها على المستوى العام للأسعار.
- اعتبر التحليل الكلاسيكي أنّ التنمية هي عملية تعتمد على التقدم التقني في تعميق تقسيم العمل وتكثيف رأس المال وتتأثر سلبيا بمعدلات نمو السكان المرتفعة[2].

2- **النظرية النيوكلاسيكية** :

أعطى التحليل النيوكلاسيكي أهمية كبيرة لمعدل الفائدة ، فمن ناحية هو يحدد حجم المدخرات ، بحيث أنّه إذا ارتفع معدل الفائدة فإنّ ادخار الأفراد يرتفع حتّى مع بقاء الدخول

---

[1] – محمد العماري ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، دار الحياة ، دمشق ، 1969 ، ص 78.

[2] – عبد الزهرة ، فيصل يونس ، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة ، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 15 – 16.

عند مستواها الأول ، كما أنّه يوجد مستوى منخفض جدا تستهلك عنده كل الدخول من ناحية أخرى يلعب معدل الفائدة دورا أساسيا في تحديد الاستثمار ، حيث يقارن المستثمرين بين معدل الفائدة على القروض ، ومعدل الفائدة المتوقع من استثمار معين فإن كان معدل الفائدة المتوقع أكبر من معدل الفائدة على القروض فإنّ الاستثمار يكون مربحا.

وقد فرق التحليل النيوكلاسيكي بين المدخر والمستثمر ، فحسب رأيهم ليس من الضروري أن يكون المدخر والمستثمر نفس الشخص فرجال الأعمال يمكنهم الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام أرصدة مقترضة كما أنّ الأفراد يمكنهم الادخار عن طريق شراء سندات ، بدل أصول عينية ، ويلعب في هذه الحالة سوق رأس المال دوره في تحقيق رغبة المستثمرين والمدخرين في إطار معدل فائدة معين[1].

وبالتالي سنعالج نظرية التنمية عند أبرز المفكرين النيوكلاسيكي.

أ/ النموذج النيوكلاسيكي (نموذج سولو – سوان) :

حسب النموذج سولو – سوان يركز على محاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة حيث وضح سولو الشواهد التاريخية الأساسية للنمو الاقتصادي في هذه الدول عددا من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي :

- إنّ هناك تفوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0,05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.؟
- إنّ معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.
- إنّ معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بين الأقطار.
- إنّ المكانة النسبية للقطر في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تتعدل بحيث يمكن أن يصبح القطر الفقير غنيا والعكس بالعكس[2].

[1] – محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص 60.

[2] – المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، برامج تدريبية على شبكة الأنترنت www.arab.opi.org

ب/ **نموذج هارود – دومار :**

يعتبر نموذج هارود – دومار للنمو أحد أشهر النماذج الجدد وقد ركز هذا النموذج على أهمية دور الادخار في زيادة الاستثمار ، وقد حاول هارود دومار تقديم خاصية أكثر لنموذج كينن وقد تابع دومار على نفس الهدف نموذج هارود دومار ملائم لتحليل الدوريات الاقتصادية للاقتصاديات المتقدمة ، خاصة بسبب تأكيدها على مشاكل عدم استقرار طرق النمو في فكر كينـــز ، وقد استعمل هذا النموذج كثيرا في دراسات التنمية لبساطته.

كما أنّه يستند على التشغيل الناقص ، وهي خاصية تتميز بها الدول السائرة في طريق النمو.

ركز هذا النموذج على أهمية دور الادخار في زيادة الاستثمار وعلى كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا بالفرض استبدال رأس المال الثابت.

وإذا افترضنا أنّ نسبة الادخار الوطنية ونرمز لها (S) تمثل نسبة معينة (مثلا 8%) من الناتج الوطني ، فإنّ حجم الاستثمارات الجديدة (Ln) يحدد بمستوى الادخارات الكلية وبالتالي يمكن بناء نموذج بسيط للنمو الاقتصادي من المعدلات التالية :

(1) $S = sy$ (S = الادخارات الكلية).

(2) $Ln = \Delta K$ وتمثل التغير في رأس المال ΔK ، الّذي يعبر عنه بمعدل رأس المال الإنتاج ® ، وتصاغ العلاقة في المعدالة التالية :

(3) $R = K/Y$ و $R = \Delta K/\Delta Y$ ومنه $R\Delta Y$ ، ΔR .

أنّ الادخارات الكلية S يجب أن تتساوى مع الاستثمارات الكلية I ، يمكن التعبير عن العلاقة بالمعادلة التالية :

(4) $S = S\,y$ ، وبما أنّ I هي التغير في مخزون رأس المال ، كما يتضح من المعادلة (2) $I = R\Delta Y$ نستنتج أنّ : $Sy = R\Delta Y$.

بقسمة هذه المعادلة على Y نحصل على :

$$(Sy = R.\Delta Y)/Y \Leftrightarrow S = R.\Delta Y/Y \Leftrightarrow S/R = \Delta Y/Y$$

ركز هذا النموذج على أهمية دور الادخار في زيادة الاستثمار وعلى كل بلد إدخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كمد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت.

وإذا افترضنا أنّ نسبة الادخار الوطنية ونرمز لها (S) تمثل نسبة معينة (مثلا 8%) من الناتج الوطني ، فإنّ حجم الاستثمارات الجديدة (ln) يحدد بمستوى الادخارات الكلية وبالتالي يمكن بناء نموذج بسيط للنمو الاقتصادي من المعدلات التالية :

(1) S = Sy (S : الادخارات الكلاية).

(2) $\ln = \Delta K$ وتمثل التغير في رأي المال ΔK ، الّذي يعبر عنه بمعدل رأس المال الإنتاج ® وتصاغ العلاقة في المعادلة التالية :

(3) R= K / y و $R = \Delta K / \Delta Y$ ومنه $\Delta K = R\Delta Y$.

أنّ الادخارات الكلية S يجب أن تتساوى مع الاستثمارات الكلية I يمكن التعبير العلاقة بالمعادلة التالية :

(4) S = I حيث أنّ S هي نسبة من الدخل القومي كما يتضح من المعادلة (1) S = S Y وبما أنّ I هي التغير في مخزون رأس المال ، كما يتضح من المعادلة (2) $I = R\Delta Y$ نستنتج أنّ

$Sy = R\Delta Y$

وبقسمة هذه المعدلة على Y نحصل على :

$$Sy = R\Delta Y / Y \Leftrightarrow S = R\Delta Y / Y \Leftrightarrow S / R = \Delta Y / Y$$

يمثل الجزء $\Delta Y / Y$ نسبة التغير أو معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي والّذي تحدد بعاملين هما الادخارات السنوية من الدخل الوطني ومعدل رأس المال على الإنتاج ، أي أنّ معدل نمو الدخل القومي يتناسب طرديا مع الادخارات وعكسيا مع معدل رأس المال / الإنتاج ، أي كلما كان هذا المعدل مرتفع كلما انخفض معدل نمو الناتج القومي.

يمكن أن نخلص في هذا المطلب أنّ المفكرين الكلاسيك هم بداية جديدة لمبادئ وأسس ومع ذلك فإنّ نظريتهم كانت عامة رغم إشارتهم إلى ما يتعلّق بالتنمية الاقتصادية.

كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ العمل الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج وبالتالي في التطور والتنمية ، وأنّ الاستثمار هو القوة الدافعة لتكوين رأس المال ، لكن الاستثمار يتطلب الادخار ، وهذا الأخير يتطلب زيادة الدخل.

3- نظرية R – Mckinnon حول فعالية تمويل التنمية الاقتصادية :

يرى Mckinnon إلى العدد الرئيسي الّذي تلعبه المدخرات الموجهة أساسا إلى التمويل الاستثماري معيار في ذات صياغ إلى أهمية المكانة الرئيسية للأسواق المالية في توفير القروض الموجهة إلى تمويل القطاعات الحساسية بما توفره من مكتسبات مالية ولكن يشترط في نفس الوقت إقصاء كل أشكال تدخل الدولة المفرط والمعيق للسياسات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى تحرير المعدل الحقيقي للفائدة.

وحسب Mckinnon يبين العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي هي أنّ النمو يؤدي إلى التنمية وقد تطورت هذه الدراسات حسب Gold Smith و إذا أن يحقق هدفين أساسيين لتكوين البنية المالية :

- البنية المالية خليط المعدات المالية للأسواق والوسائط الّتي تنشط في اقتصار وبالتالي ينمو.
- تحليل الآثر الحاسم للتنمية هو أنّ التنمية تسرع النمو ويزيد النتائج الجيدة للاقتصاد عن طريق تسجيل هجرة رؤوس الأموال " إلى أحسن المستخدمين "[1] ويرى Mckinnon أنّ نظرية التمويل للتنمية الاقتصادية ترتكز على نظرة جديدة للأخذ بالاعتبار الأهل ومكانة التقدم التقنين في تفسيرات النمو والتقدم التقني لم يعد اليوم متغير خارجي ولكن متغير اقتصادي ينظر ويأخذ بالنظر إلى سلوكيات وكبر اقتصاديات الحجم ومعرفة ميكانيزمات النمو الاقتصادي للإمكانية التأثير عليها يظهر

[1] - Développement financière et croissance économique dans les pays en transition, RANOMA. J. mborean, 3 novembre 2004, p 3.

كأعمال وواجبات أولية أساسية للاقتصاديين .بما أنّ النمو هو في الأساس ضرورة للإمكانية تحقيق والوصول إلى الوظيفة الكلية لأنّها توازي دور الدولة في الاقتصاد[1].

4- دور التحرير المالي للادخار والاستثمار حسب Mckinnon و Show :

أ/ نظرية Mckinnon حول الادخار والاستثمار :

إنّ تحليل Mckinnon ، 1973 ، يعتبر امتداد لنظرية Guvley و Show ، 1960 ، فيما يتعلق بالدور المحوري الّذي تلعبه الوساطة المالية في تخصيص الموارد وتوجيه الادخار نحو الاستثمار[2].

ويبدأ Mckinnon تحليله في إطار اقتصاد مجزأ (Fragmentée) [3] الّذي لا يعكس فيه الأسعار الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وفي هذا الوضع فإنّ كل الوحدات الاستثمارية غير قابل للتجزئة أي أنّه ممول كليا تمويلا ذاتيا يتطلب تراكما مسبقا (ادخار) وينقسم الادخار إلى :

- ادخار على شكل أصول حقيقية غير منتجة.
- ادخار على شكل أرصدة نقدية (ودائع بنكية) يفترض أنّها دالة متزايدة لمعدل الفائدة على الودائع ، أي أنّه كلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع يزيد الحافز على الادخار ، أي أنّ الأرصدة النقدية الحقيقية تعتبر قناة لتراكم رأس المال في الدول النامية.

ب/ نظرية Show 1973 في دور التحرير المالي للنمو الاقتصادي :

في سنة 1973 نشر Show كتاب بعنوان التعميق المالي في التنمية الاقتصادية وقد اعتبرت مساهمته تكملة لما كتبه Mckinnon 1973 حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي في الدول النامية.

---

[1] - Voir : Barro et sala-e- Martin (1996), p 4.

[2] - Elsa Assicen : Le développement financière entre stabilisation et libéralisation financière, université de Paris, IX dauphine, www.Dauphine.fr.

[3] - في الاقتصاد المجزأ هناك درجة كبيرة من الانفصال بين المؤسسات من جهة والعائلات من جهة أخرى ، حتّى أنّهم يواجهون أسعار فعلية مختلفة بالنسبة للأرض رأس المال والسلع وليس لديهم إمكانية الوصول إلى نفس التكنولوجيا.

ومن خلال هذا الكتاب أراد Show أن يبين أنّ التعمق المالي (التطور المالي) يعتبر الشرط الضروري لتحقيق مسويات أعلى للنمو الاقتصادي وأنّ الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية والّتي يجب أن تستورد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية بشكل يعكس النظرة النسبية للادخار كما أنّ معدل الفائدة الحقيقية موجبة تؤدي إلى زيادة الادخار وتسمح بتخصيص أحسن للموارد المالية فيرتفع بذلك النمو الاقتصادي[1].

5- **توافق بين نظريتين Mckinnon وShow** :

حول أهمية تحرير المالي للادخار لقد توصل كل من Mckinnon و Show إلى أنّ التحرير المالي ، وهذا يرفع معدلات الفائدة الحقيقية يؤدي إلى زيادة الادخار ، والّذي يسمح بدوره برفع حجم الاستثمار وإحداث تعمق مالي.

كما أنّ كل من Mckinnon وShow ، ركزا على الدور الإيجابي للوساطة المالية في التخصيص الأمثل للموارد المالية إلاّ أنّ هناك اختلافات جوهرية بين التحليلين ، وتكمن في الاختلاف الواضح بين فرضيات شاو وماكينون ورغم هذه الاختلافات بين نظريات شاو وماكينون اعتبر البعض أنّ وجهتي النظر مكملتان لبعضها ، حيث أنّه في إطار أي اقتصاد فإنّ هناك مشروعات تعتمد على التمويل الذاتي وهو ما ذهب إليه ماكينون ومشروعات أخرى تمول بالافتراض المعرفي وهو ما افترضه شاو ، كما أنّ هناك مشروعات تعتمد على التمويل الذاتي وهذا ما دعى (1986 MOLHO) إلى التأكيد على أنّه لا ينبغي أن ينظر للفرضيتين أنّها غير متكاملتين ، وهذا ما كرسته الأعمال المكملة لمنهج التحرير مالي وكذلك الأعمال الّتي انتقدته[2].

---

[1] - Baptiste Venet " libéralisation financière et développement économique de la littérature", creled, cerpen, universityn Paris, IX dauphine, www.Dauphine.fr.

[2] - Saïdane Dhafer " libéralisation financière séquentialisation et marché des capitaux cas de la Tunisie (Analyse d'économie et de gestion Tunisie) N° 3 Octobre 1995, p 77.

يمكن أن نلخص من نظريات النمو والتنمية الاقتصادية أنّ شاو وماكينون قد توصلا إلى أنّ التحرير المالي له دور مهمّ في تحرير معدلات الفائدة ويزيد من معدلات الادخار والاستثمار ويؤدي إلى نمو الاقتصاد ، وبالتالي خلق تنمية اقتصادية.

ونستنتج من نظريات شاو وماكينون أنّ كبح القطاع المالي يؤثر على كفاءات البنوك والمؤسسات المالية في قيام بدورها كوسيط مالي يلعب دورا أساسيا في التمويل الاقتصادي ، وبالمقابل فإنّ التحرير المالي يؤدي إلى بناء قطاع مالي أكثر تطورا ويسمح بأحسن تخصيص للموارد المالية بسبب قدرته الكبيرة على تسيير المخاطرة ، وتوفير التمويل لأصحاب الأفكار الاستثمارية الجديدة بما يشجع على الابتكار والإبداع في مختلف النشاطات الاقتصادية.

خلاصة الفصل الأوّل :

من خلال هذا الفصل الّذي خصصناه في الإطار النظري حول التمويل والتنمية الاقتصادية ، أبرزنا من خلاله الدور الحيوي والهام الّذي يمكن أن تلعبه في مجال التطور التنموي وتحليل حول التمويل الخارجي وبين الدور الّذي تلعبه في التنمية وتعرفنا على عموميا التنمية الاقتصادية ونستنتج أنّ التنمية هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وأنّ التنمية الدول النامية يجب أن تبدأ بما هو متاح من موارد البلد ذلك أنسب استراتيجية للتنمية هي الّتي تقوم على أساسا من الواقعية والتلاؤم مع ظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وقد توصلنا أنّ مفهوم التنمية الاقتصادية يرتكز في الأساس على الكم والنوع في آن واحد ، وفي هذا الصدد أوردنا بعض التعريفات الّتي تعتبر شمولية بحيث أنّها ترتكز على تحقيق الأهداف الأساسية للحياة الاقتصادية.

الفصل الثاني

تشريح الوضعية الراهنة للاقتصاد الموريتاني

الفصل الثاني

تشريح الوضعية الراهنة للاقتصاد الموريتاني.

تمهيد :

تقع موريتانيا عند نقطة الملتقى بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء ، على امتداد أرض واسعة تصل مساحتها إلى 1030700 كلم^2 ، كما كانت تعرف قبل الاستعمار الفرنسي " بلاد شنقيط " في إقليم معظمه صحراوي ، وقد ظل هذا الإقليم دون سلطة سياسية منذ سقوط دولة المرابطين في القرن الرابع عشر ، إلى أن احتلها الفرنسيون في مطلع القرن العشرين ، وقد وجد المستعمر مشقة كبيرة في الاندماج في المجتمع الذي ألف طوال فترة ما بعد سقوط دولة المرابطين تشكل إمارات قبلية تربطها مصالح اقتصادية بدائية (المرعى والماء). ويشكل الدين الإسلامي الرابطة القوية الّتي توحد مشاعرهم إذا ما لاحظوا وشعروا بتهديد يمكن أن يطاله. وبعد جهد مضن من الاستعمار استعمل فيه سياسات الترغيب والترهيب استطاع أن يشكل مراكز إدارية تنتقل بتنقل المجتمع البدوي هدفها أساسا جمع الضرائب وفتح الاحتلال النازي وتلقى هزائم كبيرة في مستعمراته الاستقلال السياسي على أمل أن يبقى في هذه المستعمرات فترة أطول مستخدما أساليب استعمارية أخرى ، وهذا ما فعله مع موريتانيا حيث أعطاها استقلالها السياسي بتاريخ 28 نوفمبر 1960 ، دون أن يترك لها أي شيء يمكن أن يساعد على إقامة بنية تحتية.

وبعد حصول البلاد على الاستقلال تولى الحكم فيها فريق من زعماء القبائل المحاطين بالمستشارين الفرنسيين تتعين عليهم مهمة صعبة تتمثل في الانطلاق من الصفر تقريبا في كافة المجالات معتمدة في كثير من تمويلاتها على الخزينة الفرنسية ، ولسنا بحاجة إلى القول بانّ الحكومة هذه ظروفها لم تكن مؤهلة للبدء فورا بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ناهيك عن ضرورة توطيد السيادة الوطنية ، وجعل القرار السياسي وطنيا

قبل القرار الاقتصادي ، واقتناع المواطن بمفهوم الدولة الجديدة وبأنّها ليست كسابقتها الاستعمارية ، وهذه الأمور بررت للقائمين على الأمر آنذاك إبقاء الوضع الاقتصادي والاجتماعي على ما هو عليه من ترد عيشة الاستقلال ، الأمر الذي كان مبررا للاستعمار في إكمال مهمته وهي نهب الثروات الوطنية وربط عجلة الاقتصاد الوطني باقتصادياته ، وكان من أبرز سمات هذا النهب هو انتزاع استثمار الخامات المعدنية الموجودة في شمال ووسط البلاد ، بالإضافة إلى إعفاء الاستثمارات من عملية نهب وفساد. وعلى كل فقد اعتبرت عملية النهب هذه بداية لتحديث الاقتصاد الموريتاني ، وتنقسم موريتانيا من الناحية الإدارية إلى 13 ولاية تدار كل منها من قبل والي كما تنقسم هذه الولايات إلى 53 مقاطعة على رأس كل منها حاكم.

إنّ الدارس للاقتصاد الموريتاني تتطلب منه الدراسة معرفة :

- المبحث الأوّل : الموارد البشرية.
- المبحث الثاني : الموارد الطبيعية.

المبحث الأوّل

الموارد البشرية.

أوّل جهد إحصائي : هو ذلك المتعلق بحصر المراكز الحضرية عام (1961-1962) والذي شمل 24 مركزا حضريا ، وأعقبه مسح آخر للوسط الريفي في الفترة (1964-1965) وقدر عدد السكان بحوالي (1098800) نسمة ، وفي تعداد 1977 وصل عدد السكان 1338838 نسمة ، وفي 1988 أجرى التعداد الثاني ، وبلغ عدد السكان 1864236 نسمة ، وبلغ عدد السكان سنة 1998 حوالي 2493185 نسمة ، أي بمعدل زيادة سنوية تتراوح ما بين 2,61 % و2,9 % [1].

ويرجع هذا الانفجار السكاني إلى عوامل عدّة منها اتساع الفجوة بين معدل المواليد البالغ 45,49 في الألف ، بسبب تحسن الأحوال المعيشية والصحية مع استمرار نفس البيانات الاجتماعية والثقافية الّتي تحثّ على زيادة النسل ، وبين معدل الوفيات المنخفض نسبيا 16,4 في الألف ، وبلغ معدل الإنجاب الإجمالي (6,1 طفل) للمرأة ، ويعني ذلك أنّ زيادة المستويات المعيشية والصحية للسكان سيفاقم الفجوة بين المواليد والوفيات ، الأمر الذي يتطلب وضع سياسة سكانية للتوفيق بين معدلات النمو السكاني ومعدلات نمو الاقتصاد المتوقعة.

1- خصائص السكان :

يتكون سكان موريتانيا من غالبية عربية وأقليات زنجية هي (الهالبور ، السوننكي، الولوف) وينظر البعض إلى هذا التنوع العرقي كعامل قوة في البناء السياسي

[1] – عبدوتي ولد عالي ، التخطيط الإقليمي في موريتانيا ، بحث نيل شهادة الماجستير في الجغرافيا ، معهد البحوث والدراسات ، القاهرة ، 1997 ، ص 20.

والاقتصادي للدولة. من خلال الهرم السكاني يتضح أنّ نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تصل على 44 % في حين تصل نسبة من تزيد أعمارهم عن 60 سنة حوالي 6,2 %.

وتشير بيانات تعداد 1988 إلى أنّ مجموع السكان الناشطين اقتصاديا (10 سنوات فأكثر) قد بلغ حوالي 585809 نسمة ، وبذلك فإنّ نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي تبلغ 34,4 % أمّا المعدل العام للاستخدام البشري فقد بلغ 33,6 % ويبلغ التوظيف 75,1 % من جملة قوة العمل[1].

تمثل نسبة الرجال إلى النساء حوالي 98,6 و97,7 في سنوات 97 و98 على التوالي، ويبلغ معدل وفيات الرضع (من 0 إلى 5 سنوات) حوالي 161 و157 في الألف في جنس الذكور ، وفي جنس الإناث حوالي 149 و146 في الألف في السنوات 97 و98 على التوالي.

يمثل سكان الريف من إجمالي السكان حوالي 90,9 % و77,3 % ، 59 % و47,5 % و46,4 % في السنوات 65 و77 ، 88 و97 ، 1998 على التوالي، ويرجع هذا التناقص الكبير لسكان الريف إلى عوامل طرد كثيرة منها : الجفاف ، والبحث عن العمل ، والبحث عن خدمات الصحة والتعليم...الخ. وعوامل جذب في المدينة ، وق أدت الظاهرة إلى تزايد النمو السريع لبعض المدن وبالذات أنواكشوط وأنواذيبو في المرتبة الأولى وفي المراتب الثانية عواصم الولايات.

الجدول رقم 01 : توزيع السكان حسب الظروف العائلية – الزوجية – في موريتانيا.

الجنس	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل
الذكور	52,7	43,8	2,4	1,1
الإناث	35,1	45,8	11,3	7,8

Source enquête nationale sur la migration et l'urbanisation. ONS 97, p 1.

[1] - ONS Statistique l'annuaire de Mauritanie, 93, NKTT, 95, p 16.

- نسبة المشاركة = (مجموع السكان النشطين اقتصاديا / إجمالي عدد السكان) / 100.
- معدل التوظيف = (عدد العاملين فعلا/ مجموع السكان اقتصاديا) / 100.
- معدل الاستخدام البشري = (عدد العاملين فعلا / إجمالي عدد السكان) / 100.

الجدول رقم 02 : توزيع سكان موريتانيا على الأقاليم.

السنة	1988	1997	1998
الحوض الشرقي	212203	268467	276038
الحوض الغربي	159296	199427	205012
لعصابة	167123	206040	211529
قورقول	184359	216619	221756
لبراكنه	192157	231101	237067
الترارزة	202596	208386	210365
أدرار	61043	70816	72306
أتواذيبو	63030	102316	107012
لقانت	64909	74982	76433
قيد ماغة	116436	145267	149211
تيرس زمور	33147	43996	45416
أنشيرى	14613	13458	13427
أنواكشط	393325	637629	667301

Source : ONS Annuaire Statistique, 1998, p 26.

2- **التعليم** :

اعتمد التعليم في موريتانيا في سنواته الأولى على التعليم المحظري الديني ونبذ المدارس وتحريمها شرعا على أساس بعدها الاستعماري ، إلاّ أنّ هذا التوجه سرعان ما بدأ في التقلص ، على الأقل بالرجال ، أمّا بالنسبة للمرأة فما زالت الأعراف تمنعها من السفر إلى الخارج ، وبالتالي حصر تخصصها في المتاح ، في المدارس والجامعات الوطنية الّتي ما زالت تفتقر إلى الكثير من التخصصات.

الجدول رقم 03 : حالة التعليم في موريتانيا 91 – 98.

	92-91	93-92	94-93	95-94	96-95	97-96	98-97
التعليم الأساسي							
مجموع التلاميذ	18720	21821	24804	26917	28994	31265	33019
منهم البنات	80629	96806	11105	12102	13268	14681	15469
معدل التمدرس	% 53,4	% 63,3	% 71,3	% 77,9	% 82,1	% 85,6	-----
الثانوية الإعدادية							
مجموع التلاميذ	36882	40147	44819	45613	49221	49812	54776
منهم البنات	12486	13579	16008	16470	16613	17115	22632
معدل التمدرس	% 13,3	% 14,4	% 15,8	% 15,7	% 16,6	% 16,4	-----
هيئة التمدرس	1905	1864	1768	1824	1865	1822	1886
منهم الأجانب	85	68	23	12	4	10	-----
الجامعي							
مجموع الطلاب	8111	10014	9992	10144	10768	9143	-----
منهم البنات	867	1112	1320	1328	1486	1422	-----
هيئة التمدرس	250	266	270	270	270		-----
منهم الأجانب	74	73	66	-----	-----	-----	-----

Source : ONS Annuaire Statistique, 1998, p 25.

إنّ التزايد الكبير في عدد التلاميذ خلال السنوات الأخيرة خاصة على مستوى التعليم الابتدائي الذي وصل إلى أكثر من 85 % على الرغم من التفاوت الكبير في نسب التمدرس سواء على مستوى الجنس (إناث/ذكور) أو على مستوى الأقاليم أو بين المدينة والريف ، وهذا ما طرح اليوم مشاكل جديدة تتعلق بنوعية التعليم وفعاليته وملاءمته مع متطلبات الواقع.

لقد ارتفعت ميزانية التربية الوطنية الّتي تمثل حوالي 25 % من ميزانية الدولة عام 1997 من 3554,5 مليون أوقية عام 1991 إلى 5265,5 مليون أوقية عام 1996 ، وكان المعدل الوسط للزيادة النسوية الذي سجل في هذه الفترة 8,2 % ، وتتوزع هذه الميزانية بالشكل التالي : 4,1 % للتعليم الأساسي ، 31 % للتعليم الثانوي الفني ، 20 % للتعليم العالي ، أمّا الباقي 3 % ، فهو يمثل مصاريف بعض مصالح الإدارة المركزية.

ويمثل حجم الرواتب في ميزانية التربية من 80 % وتصل هذه النسبة إلى 97 % في ميزانية القطاع الفرعي للتعليم الأساسي ، و91 % في الثانوي العام و52 % الثانوي الفني، و50 % الثانوي التأهيلي و33 % في التعليم العالي.

وتشكل المنح الدراسية الحجم الكبير الذي يأتي في الدرجة الثانية في ميزانيات مختلف مراحل التعليم بنسبة 6 % في الثانوي العام ، و26 % في الفني ، 46 % في الثانوي التأهيلي ، و58 % في التعليم العالي ، أمّا الجزء المتبقي من الميزانية فهو جزء هزيل لا يكفي لتغطية الحاجة من المعدات والتجهيزات والأثاث وهيئة الرقابة[1]. وبالرغم من الجهود الضخمة المبذولة والتطور الهائل الذي حصل في السنوات الأخيرة ، فلا يزال تطور القطاع التربوي يواجه مشاكل أساسية لها صلة بطول مدّة الدراسة تحسين نوعية وملاءمة التعليم وكذلك نمو طاقات إدارة وتسيير النظام التربوي.

وفيما يخصّ اتساع النظام التعليمي ، بقيت مشاكل الدخول إليه قائمة على مختلف مستوياته بسبب عجز البنى الأساسية ، وعدم كفاية التجهيزات وموظفي الهيئة التعليمية.

وتتعرّض عملية الانتقال ، من مرحلة التعليم الأساسي إلى المرحلة الثانوية ثمّ الالتحاق بالتعليم العالي ، للمشاكل نفسها ، ولا تسمح باستقبال سوى عدد قليل - من الطلاب.

---

[1] – وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، استراتيجية التنمية بين عامي 98-2001 ، الشراكة بين الدولة والقطاع ، المجموعة الاستشارية ، الثالثة، في باريس 25 – 28 مارس 1998 ، ص 82.

وتتأثر فعالية ونوعية التعليم بظروف التعليم الّتي تتميز بالاكتظاظ في الفصول ، وغياب الأثاث المدرسي والأدوات المدرسية والتباين بين البرنامج الدراسي ومسيرة الطلاب وإحباط المدرسين وضعف التأطير. هذا بالإضافة إلى المصاعب التنظيمية المتمثلة في ضعف القدرة على الإدارة والتخطيط من أجل تحقيق تنمية متجانسة للقطاع التربوي في الواقع ، هناك بالإضافة للمصاعب التنظيمية ، النقص في كفاءة الموظفين والوسائل اللوجستية الذي يؤثر بشكل شديد على عمل الجهاز الإداري بكل مستوياته.

3- **قطاع الصحة** :

تميزت الوضعية الصحية للبلد حتّى الثمانينات بالهشاشة نتيجة عوامل كثيرة منها تزايد الضغط على المصالح الصحية الحضرية نتيجة لهجرة ونقص التجهيزات ونقص الأدوية والإطار المؤهل وضعف الميزانية المخصصة للقطاع ، بالإضافة إلى التوزيع السيئ للبنى التحتية والإطار الصحي بين الولايات من جهة وبين عواصم الولايات والريف وبين العاصمة والولايات.

قد أدّت الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة إلى توسيع تأمين الحماية الصحية الأساسية على أكثرية السكان ، ووصلت نسبة التغطية الصحية اليوم إلى 75 % من السكان المقيمين ضمن منطقة شعاعها 10 كلم بالمقارنة مع معدل 30 % عام 1980.

تضاعفت النفقات الصحية والقسط المخصص من ميزانية الدولة للصحة بين عامي : 92-96 بوتيرة سنوية نسبتها 0,5 % ، أمّا المصاريف باستثناء الرواتب والأجور ، فقد وصلت في الميزانية الصحية إلى 43 % عام 96 مقابل 29 % عام 1991 ، ومع هذا بقي القطاع الصحي ضعيف الأداء وما زالت المؤسسات الثانوية (مستشفيات إقليمية) والخدمات (مستشفيات وطنية) تعاني مشاكل التنظيم والإدارة والتمويل بالأدوية والمعدات المستهلكة ، وتكوين بعض الكفاءات وجاهزيتها مثل الأطباء والجراحيين (خاصة في المستشفيات العمومية).

وقد شهد القطاع الخاص تطورا سريعا وقدم للقطاع دعما مكملا إلاّ أنّه قطاع ضعيف التأطير والرقابة مما أدّى إلى بعض المصاعب ، كالمنافسة مع القطاع العام وغلاء

تكاليف ، فضلا عن ضعف المستوى في مجال خدمات العناية والمعالجة. كما نلاحظ حالات قصور في ميادين التنظيم والتخطيط وإدارة الموارد البشرية والتأهيل. وقد تزايد هذا العجز بسبب غياب اندماج النشاطات وسوء التنسيق داخل قطاع وبين القطاعات ولا تزال سياسة التوعية الصحية والأبحاث ناقصة.

على الرغم من التقدم الذي حصل ، يستمر وسط البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يخلق آثاره بشدّة على نتائج القطاع ، وبالتالي بات من الضرورة تبنى رؤيا تضمّ القطاعات الفرعية بهدف حل مشاكل الصحة ، وذلك بالبحث أحيانا عن حلول في قطاعات أخرى من جهة ، والسهر على تخفيف الآثار السلبية على الصحة والناجمة عن مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من جهة أخرى تطالب منظمة الصحة بالحدود الدنيا للخدمات الصحية في دول العالم وبالذات الدول الفقيرة ، فمثلا يجب أن تمثل نسبة الأطباء إلى عدد السكان 10000/1 ، والصيادلة 50000/1 ، وأطباء الأسنان 30000/1 ، وقد بلغت هذه المعدلات على التوالي في موريتانيا سنة 1981 ، 8338/1 و67383/1 و51941/1 [1].

4- مشاركة المرأة الموريتانية في التنمية :

تشكل النساء أكثر قليلا من نصف سكان موريتانيا وتلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وقد تعرض دور المرأة لتحول عميق بفضل العمران والحياة الحضرية حيث أجبرت هجرة الرجال الواسعة ، النساء على القيام بأشغال نشطة، وقامت بأعمال كانت فيما مضى من نصيب الرجال ، لكن هذه التحولات في النشاطات النسائية لم يرافقها تأهيلا على الخبرات الجديد ، وهذا ما يقلص من إنتاجيتها، وعلى الرغم من التطور لا تزال هناك مشاكل هائلة مثل الفقر ، وارتفاع نسبة النساء ربات العائلات (32 %) والأمية (70 %) والظروف الصحية الهشة ، وضعف مردودية العمل ، وضعف الوعي لدى المرأة بحقوقها والفرص المتاحة أمامها لتحسين

[1] - O.N.S Annuaire Socio-Demo, Op.cit, p 45.

أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ، وما زالت الإناث في الفروع الفنية والمهنية لا تتجاوز (18,5 %) وفي التعليم العالي (13,8 %)[1].

5- **السكن** :

قلبت التحولات الّتي شهدتها العقود الأخيرة التوزيع السكاني في موريتانيا ، فمنذ الجفاف تسارعت ظاهرتي التقري والتحضر ، مما انعكس على أشكال وأصناف السكن، نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة ، مما أدى إلى وجود أحياء الصفيح المحيطة بالمدن الكبرى ، وتدنى الوضع الصحي والتعليمي في هذه المناطق ، وتزايد معدلات الجريمة ، ووصلت نسبة السكان الذين يسكنون المساكن الهشة أكثر من 45 % (خيام ، أكواخ ، صفيح...). وفي العاصمة أنواكشوط النسبة إلى 48[2] %.

وفي سنة 1995 أكّد المسح الذي أعدته وزارة التخطيط واليونيسيف نفس النسب، وزاد بأنّ البنى التحتية قليلة ، والخدمات الكهربائية ينالها 16 % من السكان يستخدمون الفحم والخشب كمصدره للطاقة ، ويمثل المصباح الزيتي نمط الإضاءة الغالب في الوسط الريفي.

وتتمثل إحدى المميزات الرئيسية للمسكن الموريتاني في هشاشة محيطه الصحي ، ذلك أنّ زهاء ثلث الأسر مزودون بتجهيزات صحية ملائمة (نظام المجاري والمراحيض المغطاة...).

ويظل مصدر المياه في الريف الآبار العادية أو بمسار Sondage وفي الوسط الحضري يتزود أكثر من 50 % عن طريق الشراء نم الحنفيات العمومية نتيجة شبكة المياه الموجودة حاليا[3].

---

[1] - Secrétariat d'état à la condition féminin, Diagnostic de la situation des femmes en Mauritanie, Mars, 95, p 3.

[2] - Robert. J. Berg, et Jennifer Seymaur Whitaker, Stratégies pour un nouveau développement en Algérie, Economica, 1990, p 129.

[3] – وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة 1997 ، نوفمبر 1998.

المبحث الثاني

الموارد الطبيعية.

المطلب الأوّل : الوسط الطبيعي.

موريتانيا بلد منبسط ، رتيب المظهر وتهيمن عليه السهول والمساحات الصحراوية الّتي من أهمها المجابات الكبرى ، وفي الواقع فإنّه باستثناء كدية الجل الّتي تصل أعلى نقطة فيها إلى حوالي 915م فإنّ الارتفاعات على امتداد هذه المساحات لا تتجاوز 500 متر.

وتندمج موريتانيا ضمن البيانات شبه الجافة شأنها في ذلك شأن معظم الدول الساحلية ، ويتجلى ذلك في ارتفاع درجات الحرارة ، وضعف التساقطات المطرية وعدم انتظامها ومحدودية الغطاء النباتي ، ومصادر المياه سواء تعلق الأمر بالمياه السطحية أو الجوفية ، تقسم الأقاليم البيئية في موريتانيا إلى[1] :

1- الإقليم الصحراوي :

ويشمل المناطق الواقعة شمال خط المطر (100 مم) وتمثله آطار بير أم قرين ، الزويرات ، ويتميز هذا الإقليم بندرة الأمطار لبعده عن تأثير الرياح الموسمية ، كما يتميز بمناخه الصحراوي الحار الجاف ، حيث يعدّ أكثر الأقاليم الموريتانية تعرضا لرياح الهرمتان الحارة الجافة المحملة بالأتربة والغبار ، ويتميز هذا الإقليم بالفقر الشديد في نوعية وكثافة وأطال الغطاء النباتي ، وتتركز النباتات هنا في أعماق الأودية والمناطق المنخفضة بين الكثبان الرملية والتلال ، ومعظم النباتات في هذا الإقليم موسمية لا تتجاوز حياتها أربعة أشهر هي فقر ، سقوط الأمطار ، ولهذا فإنّ الإبل هي الحيوانات الوحيدة القادرة على الرعي في هذه الأقاليم وإن كانت الأغنام (الماعز) تربى على نطاق ضيق في الواحات الّتي تعتمد على المياه الجوفية كما تنتشر في هذه الأقاليم بعض السبخات مثل

[1] – مهدي الصحاف ، ومصطفى طاهر ، دراسة في جغرافية موريتانيا الحديثة ، الطبعة 1 ، 1981 ، ص 46.

سبخة الجل وسبخة شمشان ونمو حولها بعض النباتات المحلية وتعتمد كل مدن هذا الإقليم على المياه الجوفية.

2- **الإقليم شبه الصحراوي :**

يشمل المناطق الواقعة بين خطي المطر (100-200 مم) وتمثله مدن ، ولاته ، تجكجة ، ويتميز هذا الإقليم بتعرّضه للمؤثرات الصحراوية أكثر من تعرضه للرياح الموسمية الممطرة وهو أقلّ حرارة وجفافا من الإقليم الصحراوي ، حيث تزداد نسبيا كثافة الغطاء النباتي حول حافات الهضاب والأودية المحيطة بها ، وكذلك حول السدود بدرجة كبيرة ، وبالذات في المناطق ذات التربة الزراعية نسبيا ، كما تربى الإبل والماعز في الإقليم بدرجة كبيرة.

3- **إقليم الساحل الإفريقي :**

يشمل المساحات الواقعة بين خطي المطر (200-400 مم) وتمثل هذا الإقليم مدن، النعمة ، آلاق ، كيفه ، لعيون... ويتأثر هذا الإقليم بصورة واضحة بالرياح الموسمية الممطرة ولهذا تنخفض درجات الحرارة فيه بسبب كثافة الغطاء النباتي ، وارتفاع معدلات تساقط الأمطار ، ونظرا لغنى الإقليم النسبي من حيث أنواع وأطوار النباتات ، فقد أصبح المجال الرئيسي للرعي ، موريتانيا وخصوصا في الأجزاء الوسطى والشمالية منه حيث تناسب المراعي فيها رعي : الإبل والأغنام والماعز ، في حين أنّ الأجزاء الجنوبية من هذا الإقليم تمثل مراع مناسبة للأبقار ، كما تنشط الزراعة المطرية في أجزائه الجنوبية وأهمّ المزروعات هي : الذرة ، البيضاء ، وتكثر السدود كما تعتمد معظم مدن هذا الإقليم على الآبار الّتي تغذيها مياه الأمطار أو على المستنقعات الموسمية ويضمّ هذا الإقليم غالبية مراكز العمران في موريتانيا.

4- **إقليم حوض النهر (نهر السنغال) :**

ويشمل المساحات الواقعة ضمن وادي نهر السنغال ومع أنّ كمية المطر تصل إلى (350 مم) على معظم المدن الواقعة على النهر إلى أنّ الجريان السطحي الدائم لنهر

السنغال كاف لخلق بيئة غنية نباتيا وحيوانيا ، وتنخفض درجات الحرارة بشكل ملحوظ بسبب كثافة الغطاء النباتي ، وتمثل المدن الواقعة على نهر هذا الإقليم وخصوصا سيلبابي ، بوقى ، كيهيدي ، وتنمو في هذا الإقليم غابات الطلح والمتسلقات والأشجار دائمة الخضرة ، ويشكل هذا الإقليم المنطقة الزراعية الأولى في موريتانيا ، كما تتسم تربية الأبقار بكثافة في هذا الإقليم حيث توجد حضيرة من الحشائش الكثيفة الدائمة ، وفي هذا الإقليم توجد أهمّ المشاريع الزراعية الموريتانية وخصوصا زراعات الأرز والخضروات، إضافة إلى الزراعات التقليدية (الذرة البيضاء ، الدخن ، البطيخ ، والفول السوداني...) وتسجل في هذا الإقليم أعلى الكثافات السكانية.

5- **إقليم السواحل المحيطة** :

ويشمل هذا الإقليم شريطا ضيقا يتراوح عرضه بين (20-30 كلم) ويمتدّ من أنجاقو جنوبا على الحدود مع السنغال وحتّى أنواكشوط أنواذيبو... ويتأثر هذا الإقليم بالرياح البحرية الشمالية الغربية ، وأمطار هذا الإقليم شتوية شمال أنواكشوط وصيفية جنوبية ، ويتأثر هذا الإقليم بتيار كناريا البارد حيث يلطف من درجات الحرارة ، ويزيد من المعدلات الضباب ويقلل من فرص تساقط الأمطار بسبب تبريده للمياه مما يقلل من احتمالات التبخر ، ويتميز هذا الإقليم الساحلي بتربة شديدة الملوحة ، وتنتشر السبخات في هذا الإقليم (أندرامشة ، أنتريربت) وتنمو في هذا الإقليم بعض النباتات المحلية الّتي تعتبر غذاء مفضلا للإبل ، وتتغذى هذه النباتات على الضباب والندى وكذلك عل الرطوبة الدائمة للتربة. وتوجد في هذا الإقليم أهمّ المحميات الطبيعية في موريتانيا (الحديقة الوطنية لحوض آرقين 1976) على مساحة تقدر بـــ 1200 كلم مربع ويقع جزء منها في الماء والجزء الآخر على اليابسة ، وتمتد هذه المحمية على السواحل الموريتانية مياهها وغناها البيولوجي حيث يعتبر ملجأ آمنا تضع فيه الأسماك بيضها وتتكاثر فيه ، كما تلتقي في هذه المنطقة الأنواع الحيوانية والنباتية المختلفة ذات الأصل البارد مع الآخر ذات الأصل الحار. كما تعدّ المنطقة غنية بأنواعها النباتية والحيوانية البرية ، إضافة إلى كونها مهجرا مفضلا لأعداد هائلة من الطيور يقدر عددها

بـــ (2,5 مليون طائر) ولهذا التنوع اعتبر الحوض من المناطق السياحية الهامة في موريتانيا.

إذن – أدّى من بين عوامل أخرى – اختلاف الظروف البيئية في موريتانيا إلى تباين الظروف الاقتصادية (النشاط ، العمل ، الفقر...) والظروف الاجتماعية (الأمية ، معدل الخصوبة ، الوفيات ، العمر المتوقع ، الوعي الصحي ، ظروف السكن) كما أدّى أيضا إلى تعدد مصادر المياه حيث تتوفر موريتانيا على مصادر مياه سطحية هائلة ودائمة التدفق تقدر بـــ 6 مليار متر مكعب في السنة ، نصفها من نهر السنغال والباقي هو معدل الإمكانات لسعة تخزين السدود ونقاط المياه...

وتعدّ المياه الجوفية المصدر الأساسي لكافة مدن البلاد باستثناء مدينة روصو المزودة بمياه سطحية – وتتوزع المياه الجوفية بشكل متفاوت في البلاد ، وتنتشر بطريقة متميزة وسط أربعة مجمعات جيولوجية مائية كبرى هي[1] :

* الحوض الرسوبي : الساحلي الذي ينتشر على مساحة أكثر من 90 ألف كلم مربع ويشمل مناطق الترارزة ، جزء من البراكنة ، وجورجول ، وءانشيري ، وأنواذيبو ، ويحتوي على مصادر هائلة من الماء وهي معرضة للنضوب والتأثر بمياه البحر.

* القوس الموريتاني : وهو يغطي جزئيا منطقة كيدماغة ولعصابة وتقانت ، ويحتوي بعض نقاط المياه ويمتاز بارتفاع تكاليف استغلال هذه المياه نتيجة العوامل الجيولوجية.

* الحوض الرسوبي في تاودني والذي يغطي ثلاثة أرباع أراضي موريتانيا ، وتواجد المياه فيه كميا ونوعيا مرهون بطبيعة الصخور المانعة لمجرى المياه ودرجة انشطارها وموقعها.

* الشمال الموريتاني (طية الرقيبات) وهي منطقة غير مواتية من الناحية الهيدرولوجية.

[1] – وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، إستراتيجية التنمية ، ص 70.

المطلب الثاني : القطاعات الاقتصادية.

يعتمد الاقتصاد الموريتاني على موارد طبيعية متعدّدة منها الزراعي ومنها المنجمي ومنها السمكي وأخيرا النفطي ، وقد اعتمدت مجموعة من الخطط الاقتصادية لإدارة وتسيير هذه الموارد.

أ) القطاع الريفي[1] :

أهمّ مكونات هذا القطاع هي الزراعة والتنمية الحيوانية (تربية الحيوانات) ، تعتمد غالبية السكان على هذا القطاع حيث يعمل به حوالي (37,6 %) من مجموع السكان النشطين اقتصاديا وهو ما يمثل (50,2 %) من مجموع العمالة حسب تعداد 1988 وقد كان هذا القطاع هو مجال التشغيل الوحيد تقريبا عند الاستغلال كما يمثل (61 %) من الناتج المحلي الإجمالي ، إلاّ أنّ هذه سرعان ما تراجعت نتيجة عوامل عدة منها الجفاف ، وتزيد الاهتمام بالقطاعات الأخرى وصلت النسبة إلى 15,4 % سنة 1989 ورغم الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع منذ منتصف الثمانينات إلاّ أنّه ما يزال بعيدا عن تمثيل دوره الطبيعي ، في الهيكل الاقتصادي الموريتاني.

1- الفلاحة :

تبين من دراسة المقومات البيئية أنّ الظروف الطبيعية غير مشجعة لهذا القطاع في معظم أنحاء البلاد ، نتيجة نقص الخبرة ، وبدائية الآلات ، وضعف التنظيم التعاوني ، وتخلف الأساليب الزراعية ، وضعف التمويل ، واتساع المسافة بين مختلف النقاط وضعف وانعدام البنية التحتية ، مما أدّى إلى تدني الإنتاج والإنتاجية ، وفيما يلي أهمّ أنماط الزراعة في موريتانيا :

---

[1] - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، إستراتيجية التنمية بين عامي 2001/98 ، الشراكة الدولية والقطاع الخاص ، عرضت على المجموعة الاستشارية الثالثة في باريس 25-28 مارس 98 ، ص 70.

1-1- **الزراعة المطرية**[1] :

تعتمد أساسا على الأمطار المتساقطة في فصل الخريف (45 يوما) بشكل مكثف، وتتفاوت هذه المناطق حيث تكثر الأمطار كلما اتجهنا إلى الجنوب ، الحوضين ولعصابة وكيدماغة والترارزة ، وقد أدّى هذا التفاوت إلى تباين في المناطق من حيث ، كمية المساحات الصالحة للزراعة والمزرعة ، وتركز السكان وتوجيه السياسات الزراعية للدولة المعلقة بإقامة السدود واستصلاح الأراضي ، وبرامج تثبيت الرمال المنتقلة... وتنقسم إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي : زراعة السهول ، زراعة المنخفضات (الوديان) زراعة السدود.

إنّ الاعتماد الكلي لهذا النوع من الزراعة على الأمطار يجعل إنتاجها يمتاز بالتذبذب ، حيث شهدت بعض السنوات معدلات تزايد سالبة ، وفي سنوات الإنتاج الجيد لم يتجاوز معدل النمو السنوي 1,47 % ، وأهمّ محاصيل هذا النمط الزراعي ، الذرة البيضاء والصفراء والفاصوليا (المحاصيل الّتي تحتاج إلى كميات من المياه كبيرة).

1-2- **الزراعة المروية** :

تقدر المساحة القابلة للري بمياه نهر السنغال بحوالي 150 ألف هكتار يستغل منها حتّى الآن حوالي 25 % على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER).

1-3- **الزراعة الفصلية (زراعة الواحات)** :

تتركز في الوديان ذات المياه الجوفية القريبة من السطح حيث يتمّ رفع المياه بالوسائل التقليدية في الغالب باستثناء السنوات الأخيرة وما عرفته من إدخال الوسائل الحديثة لاستخراج المياه. ويزرع في هذه المناطق في فصل الشتاء محاصيل عدّة منها : الذرة ، الحناء ، التمور ، الدخن ، الخضروات...

[1] – محمد ولد أعمركت ، دور الزراعة في التنمية الاقتصادية الموريتانيا ، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1995 ، ص 135.

يتركز هذا النوع من الزراعة أساسا في شمال البلاد ووسط حيث ارتفاع درجات الحرارة لا تقل عن 28 درجة ، إلاّ أنّ هذا النشاط عرف تراجعا في بعض سنوات الجفاف ، مما أدّى إلى هجرة وتحول الكثير من أنشطة أخرى ، وهذا ما تطلب قيام الدولة بإنشاء مشاريع تهدف إلى تقديم معونات فنية ومالية إلى أصحاب الواحات للرفع من مستوى إنتاجيهم ثمّ إنتاجهم.

إنّ الطبيعة الصحراوية المسيطرة على معظم الأراضي الموريتانية تجعلها غير مؤهلة لإنتاج كل المحاصيل وبالذات في المناطق غير النية فهي تنتج مثلا[1] :

* الذرة والدخن : يزرعان في حوض النهر وبعض المناطق المويه ، وتمثل المساحة المزروعة من هذا المحصول 45 % من المساحة الكلية المزروعة ، ويبلغ متوسط الإنتاج والإنتاجية على التوالي 93,1 ألف طن ، 0,68 طن للهكتار.

* القمح والشعير : يزرعان في مناطق السدود والأودية والواحات ويعدّ القمح من أهمّ العناصر المكونة للوجبة الوطنية الموريتانية ، إلاّ أنّ أهمية في المحاصيل المنتجة ما زالت قليلة، فقد بلغ إنتاج القمح في السنوات 90 و93 و96 و98 على التوالي 600 ، 600 ، 600 و817 طن ، وفي نفس الوقت ما زالت الحاجة إلى الخارج قائمة حيث استوردت موريتانيا في السنوات 95 ، 96 ، 97 ، و98 من القمح 26 ، 44 ، 55 ، و118 طن وبالنسبة للقمح 67 ، 57 ، 63 و84,6 طن في نفس السنوات[2].

* الأرز : يزرع في منطقة الترارزة وقورقول ، ويزرع بأساليب شبه حديثة ، وبالذات في منطقة النهر حيث الرطوبة عالية ، مما يمكن من زراعة الأرز مرتين في السنة مما زاد من الكميات المنتجة ، وقد بلغ إنتاج الأرز في السنوات 90 ، 93 ، 96 و98 على التوالي 31078 ، 37045 ، 40049 ، 61151 طن في حين ما زالت الحاجة إلى الخارج هي: 46، 66 ، و92 طن في السنوات 95 ، 96 و97 على التوالي.

---

[1] - O.N.S annuaire statistique 98, Op.cit, p 46.

[2] - Ministère des économiques et du développement bilan économique et social, 90/98, 2001, p 94.

* الخضروات والتمور : يقدر عدد النخيل حوالي مليون نخلة موزعة على أدرار ، تقانت، لعصابة حيث بلغ إنتاج الخضروات 18000 ، 29625 ، 59263 و82176 طن في السنوات 90 ، 93 ، 96 ، 98 على التوالي، في حين وصل إنتاج التمور إلى 12351 طن.

2- **التنمية الحيوانية (الثروة الحيوانية)** :

يلعب المناخ الدور البارز في تحديد نوعية المواشي الّتي يمكن أن تعيش في المنطقة ، وموريتانيا تحكم عليها طبيعتها الصحراوية وإطلالتها على المحيط الأطلسي أن تمتلك ثروة متميزة ، ففي الجنوب الممطرة تعيش الأبقار والماعز (الأغنام) والإبل والخيول والحمير ، أمّا في الوسط والشمال فتعيش الإبل والغنم نتيجة قدرة هذه الحيوانات على تحمل قسوة المناخ.

إذن تتوزع الثروة الحيوانية توزيعا يتفق مع توزيع المراعي ، ففي الإقليم الشرقي (الحوضين ولعصابة) يوجد ما يزيد على 64 % من الأبقار و74 % من الأغنام والماعز و40 % من الإبل ، ويرجع هذا التركز إلى الظروف المناخية المناسبة للرعي وعدم وجود أنشطة منافسة لهذا القطاع ، أمّا إقليم النهر فهو يضمّ 32 % من الأبقار و45,8 % من الأغنام والماعز و21,2 % من الإبل ، أمّا بقية البلاد فتكاد تنعدم فيها الأبقار إذ تضم ولاية تكانت 3,6 % من مجموع الأبقار في حين يضمّ الشمال حوالي 38 % من الإبل.

تعترض الثروة الحيوانية لجملة من المشاكل منها ، عدم وجود مشروع نموذجي (حكومي أو خاص) عدم وجود نظام تسليفي (للقرض) ، ضعف مبادرة الخواص في الاستثمار في هذا القطاع باستثناء بعض مصانع الجلود والألبان المحصورة النشاط (أنواكشوط ، أنواذيبو مثلا) ومحصورة التخصص (لا توجد مصانع لمشتقات الألبان ولا الجلود) كما يعتمد القطاع على الجهود الخاصة لأصحاب الثروة الحيوانية الذين يعتمدون عليه كمصدر للرزق ، ويغلب طابع البداوة والأمية على هؤلاء مما يجعلهم يهتمون بالأعداد قبل النوعيات ، إضافة إلى أنّ الأعداد الّتي يبيعونها من هذه القطعان لا تتجاوز حدود احتياجاتهم المعيشية مما يقلّل من دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ويزيد مع الوقت من الضغط على المراعي الفقيرة بأعداد من تحملها ويزيد من فقرها

وتصحرها (البيئة والتنمية). إذن لا بدّ من وضع خطة محكمة لإعادة تأهيل هذا القطاع، وتطويره بشكل يتناسب مع دوره الهام في توفير فرص العمل ومساهمته الكبيرة في الناتج الداخلي الخام ، وزيادة الصادرات عن طريق تحسين النظام التسويقي.

الجدول رقم 04 : يوضح مجموع الحيوانات (بالآلاف من الرؤوس).

	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
البقر	1200	1200	1100	1111	1122	1353	1394	1434	1477
غنم	8900	9078	9260	9441	9634	10851	11393	11962	12569
الإبل	1080	1091	1102	1113	1124	1163	1185	12071	1231

Source : B.C.M Bulletin trimestriel des statistiques, Mars 2000, p 40.

ب) **القطاع الصناعي**[1] :

نعني هنا بالقطاع الصناعي الصناعات الإستراتيجية (باستثناء الصيد الصناعي) والصناعات التحويلية.

كانت أهمية هذا القطاع محدودة في السنوات الأولى نتيجة حداثة الدولة وانعدام النية اللازمة ، لكن بمجرد أنّ استغلال مناجم الزويرات الحديدية وصلت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 39 % عام 1969 ، إلاّ أنّ هذه المساهمة سرعان ما انخفضت نتيجة عوامل دولية (انخفاض أسعار الحديد في العالم) وعوامل داخلية منها حرب الصحراء) لتصل إلى حدود 23 % سنة 1974.

أمّا بالنسبة للصناعات التحويلية فقد عرفت ازدهارا كبيرا في السبعينات نتيجة توجه الفكر الاقتصادي للدول المتخلفة في مرحلة معينة وفهمها لمفهوم التبعية والاستقلال وما ترتب على ذلك من تشجيع وخلق صناعات وطنية ، مصنع السكر ، الألبان ، الزيوت ، تكرير البترول... (سياسة الإحلال محل الواردات) معوضة للسلع المستوردة،

[1] – محمد يسلم ولد سقان ، التنمية الصناعية في موريتانيا ، بحث لنيل الماجستير في الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 94 ، ص 8.

وفي مرحلة لاحقة توجيه هذه الصناعات نحو التصدير (الصناعات الموجهة نحو التصدير)، وقد رافق النهج سياسة تسهيلية للقروض من أجل خلق قطاع خاص وطني ، وهذا ما لم يسمح بالتطور الطبيعي لهذا القطاع وولادته بعملية قيصرية ترتب عليها القول اليوم ، هل وصل القطاع الخاص الموريتاني درجة النضج والوعي (غير أبوي) ، والتنظيم (غير نظام محاسبي) الّتي تمكنه من زيادة التنمية في موريتانيا وفق متطلبات العولمة.

إنّ الأهداف المطلوبة في هذا التوجه (سياسة الإحلال مل الواردات ، والصناعات الموجهة إلى التصدير) لم تتحقق نتيجة عوامل كثيرة منها الداخلي ، مثل عدم وجود البنية التحتية ، ضيق السوق ، عدم وجود العمالة المتخصصة ، عدم وجود قانون للاستثمار مشجع ، قلة العملات الصعبة... ومنها الخارجي مثل : ضعف التجارة البينية بين دول الجوار ، المنافسة الدولية ، الركود الاقتصادي العالمي ، ارتفاع أسعار الفائدة.

1- **المعادن** :

تمتلك موريتانيا موارد معدنية هامة بفضل التنوع الجيولوجي للطبقة الباطنية ، والعدد الكبير من المؤشرات الدالة على وجود عدد من المعادن غير الحديدية الوطنية للمناجم.

ومن بين المعادن غير الحديدية يتواجد النحاس في منطقة قلب أم قرين ، وتشير الدراسات إلى وجود آثار لهذا المعدن في الجنوب ، كما تمّ العثور على الذهب وعلى عدد من مكامن الجبس والملح من جهة ، ومن جهة أخرى تمّ العثور على مؤشرات لمكامن الرصاص والكروم والمنغنيز واليورانيوم والرمل الأسود والتربة النادرة في عدد من المناطق الجيولوجية المختلفة ، وقد أصدرت تراخيص التنقيب عن عدد من هذه المعادن ، وفيما يتعلّق بالهيدروكاربونات تمّ العثور على بعض المؤشرات لوجود هذه المواد في بعض الأحواض الرسوبية الساحلية في منطقة تاودنى والحوض الساحلي.

1-1- **الحديد** : من أهمّ المعادن المنتجة في موريتانيا ، ويتركز في شمال موريتانيا ، حيث يوجد أكثر من خمسين مكتشف وقد بدأ استخراجه من 1963 ويتوزع على النحو التالي:

* المجموعة الأولى : وفيها ثلاثة أنواع توجد في شرق من تزاديت ، يبلغ الاحتياطي فيها 90 مليون طن ، وفي الغرب في منطقة أفديرك ويقدر الاحتياطي فيها بنحو 37 مليون طن ، وفي منطقة أرويسات في الوسط ويبلغ الاحتياطي فيها حوالي 125 مليون طن من أجود أنواع الحديد.

* المجموعة الثانية : والمتمثلة في مليون طن من معدن الكويرتز الذي يحتوي على نسبة من الحديد تتراوح ما بين 25 % و50 %.

* المجموعة الثالثة : الموجودة في مكشف أمهاودات.

تنقل الكميات المنتجة عبر خط للسكة الحديدية يبلغ طوله 635 كلم يمتد من منطقة أفديرك إلى ميناء انواذيبو على المحيط الأطلسي ، وقد كانت شركة "ميفرما" التابعة لمكتب الأبحاث الجيولوجية والمعدنية الفرنسي تقوم على استغلال هذه الثروة بالاشتراك مع شركات بريطانية وألمانية.

لقد استمرت شركة ميفرما في الإنتاج والتصدير حتّى تأمينها وحلول الشركة الوطنية للصناعة والمناجم S.N.I.M محلها ، وهي الآن أهمّ مؤسسة في البلاد والمستخدم الثاني للعمالة بعد الدولة (الوظيفة العمومية) حيث يزيد عمالها على 3500 عامل أغلبيتهم من العمالة الموريتانية.

1-2- **النحاس** : أنتج لأول مرّة سنة 1971 بكمية قدرها 240 طن ثمّ ارتفع ليصل إلى 21,8 ألف طن ليتوقف إنتاجه وتصديره سنة 1978 نتيجة ظروف اقتصادية وسياسية ، مما كان له الأثر الواضح على حجم وقيمة الصادرات الموريتانية ، وفي سنة 1992 بدأ إنتاج الذهب من النحاس في مكمن قلب أم قرين علي بعد 4 كلم من مدينة أكجوجت، وذلك بعد إنشاء شركة سامين ومن بعدها شركة موراك للقيام بهذه المهمة.

وتقدر الاحتياطات النحاسية في موريتانيا بحوالي 3,2 مليون طن من خام الأكسيد ومخلوط الأكسيد والكبريتيد ويبلغ معدل النحاس فيها 1,73 % ومعدل الذهب 1,3 غرام في الطن ومعدل تواجد الفضة 1,2 غرام في الطن ، أمّا خام الكبريتيد فيتراوح احتياطه بين 35 و39 مليون طن ، وتبلغ نسبة النحاس فيه 1,41 % ونسبة الذهب 0,82 غرام في الطن ونسبة الفضة 0,79 غرام في الطن كما توجد بعض المؤشرات على وجود النحاس في مناطق متفرقة من البلاد[1].

1-3- **الجبس** : أشرفت سنيم (SNIM) على إنتاج في الفترة 73-1978 بمعدل إنتاج سنوي يتراوح ما بين 10-12 ألف طن ومنذ 1984 بدأت ساميا باستغلاله من سبخة أنذرامشة على بعد 45 كلم من العاصمة أنواكشوط طول السبخة 60 كلم وعرضها 5 كلم ويقدر الاحتياطي بأكثر من 15 مليون طن وتبلغ نسبة كبريتات الكالسيوم المائية في هذه الاحتياطات حوالي 92 % وقد شهد إنتاج الجبس تذبذبا في سنوات السبعينات نتيجة تدهور العلاقات السنغالية (أزمة 1989).

1-4- **الملح** : يستخرج بطرق تقليدية من سبخة الجل في تيرس ، ويبلغ احتياطها من الملح حوالي 11,5 مليون طن ، وتوجد هذه السبخة بالقرب من خط حديد (الزويرات – أنواذيبو) مما يسهل نقله إلى مصانع السمك في أنواذيبو الّتي تحتاج إلى كميات كبيرة من الملح ، كذلك تعدّ انتريرت من أهم السباخ في الخطوط الساحلي. إنّ البدائية في إنتاج واستخراج الملح في موريتانيا تجعل الإنتاج في موجه إلى تغطية الطلب المحلي.

1-5- **النفط** : منذ سنوات قليلة – وبالذات 2000 و2001 بدأت مؤشرات وجود النفط تظهر في مناطق متفرقة من موريتانيا ، وعقدت عدّة اتفاقيات تنقيب مع شركة أجنبية. وبالفعل فقد تمّ استخراج النفط الموريتاني حيث تمّ تصدير 75000 برميل من النفط الخفيف يوميا على أمل الارتفاع في السنوات القادمة حسب تصريح مدير الشركة

[1] – عبدوي ولد عالي ، التخطيط الإقليمي في موريتانيا ، بحث لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1997 ، ص 53 – 54.

الأجنبية المستقلة للنفط (Woodsid) وهذا ما سيجعل موريتانيا في حالة الدول العشر الأولى المصدرة للنفط في إفريقيا بعد الكاميرون ومتقدمة على تونس ، وحسب الحكومة الموريتانية العسكرية توقعت أنّ ثروة النفط في عام 2006 سوف تدفع بمعدل نمو اقتصادها لأكثر من 20 % وسوف تعزّز خزينة الدولة بما قد يصل إلى 300 مليون دولار سنويا ، حيث يمكن أن تساعد هذه الثروة على التنمية في بلد فقير[1].

الجدول رقم 05 : يوضح النشاط المنجمي في موريتانيا.

الفترة	إنتاج الذهب بالأوقية	إنتاج الجبس بالطن	الحدي بالألف طن
83			7402
84			8999
85			9203
86		12642	9261
87		19422	8914
88		6033	10170
89		6849	11263
90		3599	11545
91		2839	10246
92	21755	3323	9110
93	39260	3600	9362
94	53884	3506	11060
95	38473	4300	11305
96		5810	11891
97		0	12634
98		6000	12220
99			11120
2000		16433	11458

Source : Bulletin Trimestriel des statistiques 2000, p 39.

[1] - wwww.Saharahmédia.com

2- الصناعات التحويلية :

ظلت السياسات التصنيعية في موريتانيا تواكب اهتمامات الفكر الاقتصادي التنموي في دول العالم الثالث حيث ركزت المخططات التنموية على الأنشطة الإستراتيجية في مرحلة أولى ، نتيجة عوامل عدّة منها حداثة الدولة وحاجتها الماسة إلى التمويلات ، وضعف هياكل الدولة ونقص أو فقدان اليد العاملة الماهرة والمتخصصة ، هذا الإضافة إلى الثقة الكبيرة للممول الأجنبي في هذا القطاع خصوصا بدافع الحصول على المواد الأولية من جهة ، ومن جهة ثانية سهولة إدارته بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

وفي مرحلة ثانية الخطة الاقتصادية الثالثة الّتي أقرت مجموعة من المشاريع الصناعية التحويلية منها[1] :

1/ مشروع إقامة مجمع تعدين في مدينة أنواذيبو يتكون من :

- وحدة إنتاج الصلب بطاقة إنتاجية تقدر بمليون طن سنويا.
- وحدة لاختزال الحديد بطاقة قدرها 600 ألف طن سنويا.
- مصنع كهربائي للصلب بطاقة سنوية قدرها 500 ألف طن.

2/ مشروع لإقامة بعض التجهيزات المكملة للمجمع السابق منها :

- محطة لتوليد الطاقة الكهربائية طاقتها 140 ميغاوات.
- مصنع لتحلية المياه.

3/ مشروع لإقامة مصنع لتركيز النحاس في مدينة أنواكشوط.

5/ مشروع إقامة مصنع لحامض الكبريت من اجل إستخدامه كمدخلات لصناعة الأسمدة الكيماوية.

6/ مشروع إقامة مصفاة للنفط المستوردة في أنواذيبو.

---

[1] - سيد محمود ولد سيد محمد ، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 1987 ، ص 222.

7/ مشروع إقامة مصنع للسكر في أنواكشوط طاقته 50 ألف طن سنويا.

8/ مشروع إقامة مصنع للألبان في أنوكشوط طاقته 60 هيكتولتر سنويا.

9/ مشروع إقامة مصنع للألبسة.

من خلال هذا التوجه الذي يرفع شعار سياسة الإحلال محل الواردات في المرحلة الأولى والصناعات الموجهة إلى التصدير في مرحلة ثانية ، نقول إنّ نجاح هذه السياسات مرهون بشروط داخلية منها : السوق ، العمالة ، البنية التحتية... وشروط دولية وإقليمية منها : ظروف المنافسة الدولية ، ونجاح التكتلات الإقليمية... ومن هنا نلاحظ ما يلي من خلال خلق هذه المشروعات في موريتانيا[1] :

- إنّ هذه المشاريع قادرة فيما لو تمّ تنفيذها وتشغيلها بصورة مثلى أن تعطي دفعة قوية لعملية التنمية الصناعية بصورة خاصة والتنمية الاقتصادية بصورة عامة في هذا البلد المختلف جدا ، ذلك أنّ هذه المشاريع قد استهدفت أساسا تقييم الموارد المعدنية المحلية (كالحديد والنحاس) وهي الموارد الّتي تشكل نقاط القوة والضعف في آن واحد للاقتصاد الموريتاني.

- تتصف معظم هذه المشاريع بكثافة رأس المال ، وبالتالي استخدام تقنيات متطورة ، وبما أنّ موريتانيا تفتقر إلى هذين العاملين (رأس المال ، الخبرة) فإنّها ستضطر حتما إلى استيرادها من الخارج ، الأمر الذي سيزيد من تبعيتها للعالم الخارجي (المديونية) مما يتناقض مع الهدف الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية وهو تحقيق الإنتاجية وهو تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

- تتصف هذه المشاريع باتساع الطاقة الإنتاجية بصورة تفوق إمكانية السوق المحلية على استيعاب منتجاتها ، وعلى المستوى الإقليمي (دول الجوار) وجود نفس المصانع في الدول المجاورة نتيجة غياب خطة إقليمية تنظم هذا التوجه وتشجع التجارة البينية أو أنّها ستعمل دون طاقتها الإنتاجية مما يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج.

---

[1] - محمد يسلم ولد سقان ، التنمية الصناعية في موريتانيا ، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص 15.

– تتركز المشاريع المقامة في أنواكشوط العاصمة وأنواذيبو العاصمة الاقتصادية مما يتيح لهذه المشاريع المتجاورة جغرافيا الاستفادة من الوفرات الخارجية مهما كانت ضآلة التكامل الإنتاجي بينها ، إلاّ أنّ هذا التمركز كان له بعض السلبيات نذكر منها :

- تفاوت النمو الاقتصادية بين المناطق.

- الهجرة الداخلية وما ترتب عليها من انفجار سكاني في هذه المدن وما خلفه هذا الانفجار من ضغط على المرافق العمومية (التعليم ، الصحة...) ونمو غير عقلاني للمدينة (أحياء الصفيح).

بالإضافة إلى المصانع تنشط في موريتانيا بعض الصناعات الحرفية التقليدية كالصناعات الجلدية (الدباغة ، الأحذية) وصناعات السجاد وأنشطة الحدادة وصناعات الأواني ، الأدوات المنـــزلية التقليدية.

ج) **قطاع الصيد** :

يقسم عادة هذا القطاع إلى قسمين : الصيد التقليدي وهو تابع للقطاع الريفي ، والصيد الصناعي أو الحديث وهو تابع للقطاع الصناعي ، إلاّ أنّنا فضلنا إفراده كقطاع واحد ، وتجاوز التقسيم أو التبويب المتعارف عليه لإعطاء هذا القطاع تميزه اللائق في الاقتصاد الموريتاني من جهة ، ومن جهة أخرى نتيجة للإحصاءات الصادرة في الغالب والتّي تعطي الأرقام بشكلها الإجمالي دون التفصيلي (صيد صناعي ، صيد تقليدي).

تمتد المصائد الموريتانية على طول الساحل الموريتاني البالغ حوالي 600 كلم ، أمّا العرض فهو المنظم من قبل القانون البحري. ويفسر غنى المصائد الموريتانية البحرية بحدوث وتوسع عمليات انبثاق المياه العميقة المصاحبة لتيار كناري البارد الذي يمر عبر السواحل الموريتانية ، هذا بالإضافة إلى شكل الساحل والإنتاجية البيولوجية العالية للمياه ووجود مناطق الخلجان والجزر واتساع الرصيف القاري (30 ميلا بحريا) قرب تيمريس و(80 ميلا بحريا) قرب خليج أنوذايبو وتزداد إمكانية الاستفادة من هذه الثروة

السمكية مع توفر ظروف مناخية مناسبة في أغلب شهور السنة لعملية الصيد حيث ترتفع درجة الحرارة وتقل سرعة الرياح ، مما يزيد من طول فصل الصيد[1].

الجدول رقم 06: يوضح الطاقة السنوية للمصائد الموريتانية (بالألف طن).

المصائد البحرية :

النوعية	أسماك السطح	أسماك العمق	أسماك النازلى	التونة الصغيرة	التونة الكبيرة	المجموع
الطاقة	424	43	13	20-10	20-10	510

مصائد المياه العذبة :

الموقع	سيدي دياما ومانتالى	سدفم لقليت	بحيرة الركيز	المجموع
الطاقة	45	1	12	58

المصدر : عبدوتي ولد عالي ، التخطيط الإقليمي في موريتانيا ، بحث لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص 60.

تعرضت الثروة السمكية الموريتانية لنهب استعماري منذ 1923 منذ تأسيس الشركة الصناعية للصيد الكبير والمؤسسة العامة الأطلسية 1947 والشركة الموريتانية للصيد الاقتصادي 1957. ومنذ 1960 بدأت محاولات تنشيط هذا القطاع بالرفع من مستوى الاستثمار فيه وزيادة عدد الأساطيل البحرية المرخص لها بالصيد في المياه الإقليمية ، حيث وصلت الاستثمارات إلى حوالي 811 مليون أوقية في الفترة من 1960-1970.

إنّ الفوضوية في منح التراخيص وضعف وسائل المراقبة وانعدام البنية التحتية... كل هذا أدّى إلى ضعف مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الموريتاني[2].

---

[1] – سيد محمد ولد محمد الأمين ، مصائد الأعماق في الشواطئ الأطلسية الموريتانية ، المجلة الجغرافية الموريتانية ، العدد 1 ، أنواكشوط ، ص 8.

[2] – محمد يسلم ولد سقان ، التنمية الصناعية في موريتانيا ، بحيث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص 17.

في بداية الثمانينات وإثر الصعوبات الاقتصادية الّتي عانت منها البلاد بسبب ضغط الجفاف ، وتوقف إنتاج النحاس والجبس ، وتذبذب إنتاج الحديد ، بدأ الاهتمام بهذا القطاع يتزايد مع مرور الزمن باعتباره يشكل موردا هاما للعملة الصعبة ، ولذلك قررت الحكومة الموريتانية إلغاء نظام الرخص ، وإنشاء قانون جديد ينظم عمليات الصيد، ووضعت سياسة جديدة للقطاع ، وأرغمت البواخر على تفريغ حمولتها في أنواذيبو للتعرف على مطابقة الحمولة والنوعية للرخصة الممنوحة لتتولى الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية ، عملية تصديره ، كما قامت الدولة بتشجيع وحدات تصنيع السمك وزادت من إمكانيات التخزين في ميناء الصيد الرئيسي ، وحسنت من مستوى المراقبة ومستوى التكوين المهني ، واتبعت سياسة جمركية لتشجيع هذا القطاع ، وقد أثمرت هذه الجهود في الرفع من مساهمة هذا القطاع من 0,9 % من الناتج الداخلي الخام إلى 13 % سنة 1984.

أمّا بالنسبة للصيد التقليدي فإنّ أهميته كانت محدودة نتيجة استخدامه للآلات التقليدية ، وتركزه في النهر والسدود الكبيرة وبعض المناطق في المحيط الأطلسي وهو موجه بالأساس إلى السوق المحلي.

الجدول 07 : يوضح تطور قيم الإنتاج السمكي بالطن.

السنة	الصيد الصناعي	الصيد التقليدي	الإنتاج الكلي
86	475200	16000	491286
87	542891	19851	562829
88	490767	22025	491286
89	789239	14183	803511
90	436405	10427	446922
91	473280	12098	485378
92	440349	15441	455790
93	462751	17173	479924
94	291006	15328	306334
1995	407240	17257	424497

Source : Ministère des pèches et de l'économie maritime, Rapport annuel, 1995, p 30.

ومن جهة أخرى فقد انطلقت أخيرا بعد التغير الذي حدث في 03 أوت 2005 في مدينة أنواذيبو العاصمة الاقتصادية أعمال ملتقى التشاور الأوّل حول إستراتيجية تنمية قطاع الصيد والاقتصاد البحري في بلادنا وناقش المشاركون في هذا اللقاء جملة من القضايا المتعلقة بهذا الموضوع على أساس وثيقة اعتمدتها وزارة الصيد والاقتصاد البحري تشخص عوائق ومشكلات القطاع ، وتهدف الإستراتيجية المراد بحثها إلى دفع التطورات والآليات الضامنة لضرورة صيانة الثروة البحرية ، ممّا يمكّن الأجيال القادمة من الاستفادة منها وكذلك تحقيق المردودية الاقتصادية للأنشطة المتعلقة بقطاع الصيد البحري وضمان تطور القطاع.

وتؤكد الوثيقة المعروضة أمام المشاركين البيئة والمحافظة على سلامة منتوجنا السمكي. إضافة إلى التسيير التشاركي للثروة البحرية واستصلاح الشاطئ وحماية البيئة ودفع عملية إدماج القطاع الاقتصادي الوطني ويتضمن برنامج الملتقى تقديم محاضرات تتناول التسيير المستديم للثروة وإصلاح الساحل وحمايته وحاضر ومستقبل الثروة البحرية[1].

د) **القطاع التجاري** :

يحتل القطاع التجاري المركز الثالث بعد الزراعة والتنمية الحيوانية من حيث العمالة حيث يعمل بهذا القطاع سنة 1992 حوالي 13,8 % من الناتج المحلي الإجمالي.

تقوم التجارة الخارجية لموريتانيا على تصدير ثلاث سلع أساسية هي المنتجات البحرية الخامة المعدنية ، المواشي ، ويتمّ تصدير الأسماك وخامات الحديد إلى أسواق أوروبا واليابان ، ويتمّ تصدير المواشي إلى الدول الإفريقية المجاورة وخصوصا السنغال ومالي وساحل العاج ، حيث وصلت الاستثمارات إلى حوالي 811 مليون أوقية في الفترة من 1960-1970.

[1] - wwww.Saharahmédia.com

في بداية الثمانينات وإثر الصعوبات الاقتصادية الّتي عانت منها البلاد بسبب ضغط الجفاف ، وتوقف إنتاج النحاس والجبس وتذبذب إنتاج الحديد بدأ الاهتمام بهذا القطاع يتزايد مع مرور الزمن باعتباره يشكل موردا هامات للعمل الصعبة ، ولذلك قررت الحكومة الموريتانية إلغاء نظام الرخص وإنشاء قانون جديد ينظم عمليات الصيد ووضعت سياسة جديدة للقطاع ، وأرغمت البواخر على التفريغ في انواذيبو للتعرف على مطابقة الحمولة والنوعية للرخصة الممنوحة لتتولى الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية عملية تصديره ، كما قامت الدولة بتشجيع وحدات تصنيع السمك وزادت من إمكانيات التخزين في ميناء الصيد الرئيسي وحسنت من مستوى التكوين المهني ، واتبعت سياسة جمركية لتشجيع هذا القطاع ، وقد أثمرت هذه الجهود الرفع من مساهمة هذا القطاع من 0,9 % من الناتج الداخلي الخام 1980 إلى 13 % سنة 1984.

أمّا بالنسبة للصيد التقليدي فإنّ أهميته كانت محدودة نتيجة استخدامه للآلات التقليدية ويتركز في النهر والسدود الكبيرة وبعض المناطق في المحيط الأطلسي وهو موجه بالأساس إلى سوق محلي.

وبالنسبة للواردات تستورد موريتانيا السلع المصنعة والمواد الغذائية والخدمات من المجموعات الأوروبية وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم 08 : كبار الموردين لموريتانيا.

السنة / البلد	1997		1998	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
فرنسا	18635	% 28	27922	% 41,3
اليابان	3113	% 4,7	4189	% 6,2
أمريكا	3758	% 5,7	5124	% 7,6
إسبانيا	3614	% 5,4	4099	% 6,1
ألمانيا	4137	% 6,2	6568	% 9,7
بلجيكا	3124	% 4,7	2762	% 4,1
الصين	1707	% 2,6	1032	% 1,5
الدول المنخفضة	819	% 1,2	1510	% 2,2
الجزائر	10738	% 16,2	7227	% 10,7
تايلاند	2767	% 4,2		
دول أخرى	14049	% 21,1	7141	% 10,6
المجموع	66461	% 100	67574	% 100

Source : Direction générale des douanes, Rapport annuel 1998, p 24.

تمتاز التجارة الخارجية (الواردات ولصادرات الموريتانية من التركيز الشديد حيث تحتكر فرنسا أكثر من ربع الواردات الموريتانية ، وتحتكر اليابان ثلث الصادرات الموريتانية.

الجدول رقم 09 : الدول الزبونة لموريتانيا.

السنة / البلد	1997	1998
	النسبة	النسبة
اليابان	% 19,6	% 11,7
إيطاليا	% 20,9	% 19,9
فرنسا	% 15,2	% 20,6
إسبانيا	% 10,7	% 9,9
بريطانيا	% 3,3	% 3,4
بلجيكا	% 9	% 10,8
ساحل العاج	% 1,5	% 1,1
نيجيريا	% 4,1	% 5,9
ألمانيا	% 3,5	% 4,6
أخرى	% 12,1	% 12,1
المجموع	% 100	% 100

Source : O.N.S annuaire statistique 1998, p 85.

تمثل مدينة أنواكشوط الأهم في شبكة التبادل التجاري في موريتانيا حيث يتّم عن طريق ميناء مرفأ أنواكشوط استيراد معظم احتياجات البلاد ويتمّ توزيع بعضها في الإقليم الداخلية ، كما يتمّ إعادة تصدير بعضها إلى الدول المجاورة ، كما تشكل أهمّ سوق للمنتجات المحلية من اللحوم والمنتجات الزراعية.

أمّا الأقاليم الداخلية فتتميز بنوع من التخصص حيثي تشتهر الأقاليم الشرقية بثروتها الحيوانية والّتي يتمّ تصديرها إلى بقية الأقاليم وإلى الخارج أيضا ، كما تتميز أقاليم النهر بمنتوجاتها الزراعية (الحبوب والخضروات) أمّا السمة الخاصة بالمناطق الشمالية والوسطى فهي إنتاج التمور والخضروات إلى جانب المعادن.

وما زالت العاصمة أنواكشوط تلعب دور الوسيط في التبادل التجاري بين أقاليم البلاد نتيجة ضعف شبكة الطرق بين الأقاليم.

وتتميز بعض الأقاليم الداخلية بموقع جغرافي متميز بانفتاحه على الدول المجاورة مما يزيد من حركة التبادل التجاري مع العالم الخارجي ، فولاية الترارزة تشكل المنفى الرئيسي إلى دولة السنغال المجاورة ، ولهذا فهي تلي العاصمة من حيث نسبة العاملين في القطاع التجاري ، إذ يعمل بها (16 %) من مجموع العاملين بالتجارة على مستوى الدولة، كما تعتبر ولاية الحوض الشرق من أهمّ المنافذ التجارية على جمهورية المالي المجاورة ، ويعمل بهذا القطاع حوالي (8,7 %) من مجموع العاملين في القطاع التجاري، وحتّى الآن ما زالت المواشي وبعض السلع التجارية ، إضافة إلى الجبس هي أهمّ عناصر التبادل التجاري مع الدول المجاورة.

إنّ الضعف الذي تعاني منه التجارة البينية بين موريتانيا والدول المجاورة وأيضا الأقاليم الموريتانية يرجع إلى عوامل عدّة منها : انعدام أو ضعف البنية التحتية ومن المنتظر أنّ يتحسن مستوى هذه التجارة في السنوات القادمة بإقامة طريق أنواكشوط بامكو (مالي) وطريق أنواكشوط المغرب ، وهذا بالإضافة إلى ترميم وإنشاء الشبكة الداخلية وظهور ثورة الاتصالات (الجوال) وكهربة المدن الداخلية.

هـ) قطاع النقل والمواصلات :

كانت محاور النقل في موريتانيا تتخذ اتجاها شماليا – جنوبيا على مر العصور ، وعلى أساس محاور الحركة هذه ازدهرت مدن مثل شنقيط ، تيشيت ، وادان ، ومع ظهور الأوروبيين على الساحل الموريتاني واهتمامهم بتجارة الصمغ والجلود وفيما بعد الحديد تغيرت محاور المواصلات لتصبح شرقية غربية تنطلق من الداخل نحو الساحل ، وجاء بناء العاصمة الموريتانية على ساحل المحيط واستقطابها لمعظم الأنشطة والخدمات ليكون بمثابة إعلان رسمي بأنّ كل الطرق يجب أن تنطلق من أنواكشط ، بلغت الطرق البرية في موريتانيا حوالي 5739 كلم سنة 1993 منها 1788 كلم معبدة و68,1 % ممرات ترابية ، ومن أهمّ الطرق طريق الأمل الرابط بين الترارزة ، لبراكنه ، لعصابه ، تكانت ،

الحوض الشرقي ، الحوض الغربي ، والطريق أنواكشوط أطار ، وطريق ألاق – كيهيدي، وطريق صنقراف – تجكجة ، وقد تمّ تعبيد طريق أنواكشوط أنواذيبو وطرق العيون أنيور.

أمّا بالنسبة للسكك الحديدية ، فإنّ موريتانيا تمتلك خطا واحدا يربط مناجم الحديد في ازوبرات بموانئ التصدير في أنواذيبو ويبلغ طوله حوالي 650 كلم. ويعدّ قطاع نقل الحديد إلى ميناء التصدير في أنواذيبو من أطول القطارات في العالم حيث يصل عدد عرباته إلى 200 عربة مخصصة لنقل الخامات الحديدية باستثناء ثلاث منها. بإضافة إلى النقل البري يوجد النقل البحري والنهري حيث يعتمد هذا الأخير على العربات الّتي تنقل الركاب والبضائع بين ضفته نهر السنغال ، وقد تحسنت الملاحظة بعد إنشاء سدي (اديامًا ومانانتلي) حيث ارتفع منسوب مياه النهر وأهمّ مناطق العبور هي روصو ، كيهيدي ، بوقى ، كما يتمّ النقل عبر الزوارق التقليدية والزوارق ذات المحركات. وقد أصبح بالإمكان عبور النهر بالسيارات من خلال سد مانانتلي ، وما زال النقل النهري بين المدن النهرية ضعيفا بالمقارنة مع أنماط النقل الأخرى.

تمتلك موريتانيا موانئ أربعة هي ميناء أنواذيبو المستقل وميناء أنواذيبو المعدني ، وميناء أنواكشوط المستقل (ميناء الصداقة) ومرفأ أنواكشوط ، على الرغم من أهمية هذه البنية التحتية للنقل البحري ، فإنّ وحدات النقل البحري الموريتاني ما زالت ضعيفة للغاية.

وفي مجال النقل الجوي كانت الخطوط الجوية الموريتانية تحتكر النشاط في السنوات الماضية والآن السماح لشريك وطني آخر ، وخلقت الدولة بنية تحتية مقبولة حيث أنشأت مطارات في العاصمة أنواكشوط ، وأنواذيبو ، أطار ، تجكجة ، كيفة ، لعيون ، سيلبابي ، كيهيدي ، النعمة ، أزويرات ، مما ساهم في تحسين مردودية هذا النشاط وبالذات في السنوات الأخيرة نتيجة الأعطاب الّتي أصابت بعض الطرق المعبدة نتيجة انعدام الصيانة مثلا طريق الأمل.

الجدول رقم 10 : حركة النقل الجوي لمطار أنواكشوط.

السنة	95	96	97	98	99	2000
الطائرات بالوحدات	6138	9864	13815	13357	7392	4663
المسافرون	254537	226425	235414	202985	193176	101957
عند الوصول	101025	95794	112885			
عند الذهاب	102464	97099	106379			
عند العبور	51048	33532	16150	11071	7119	395
البضائع بالألف طن	3653	2607	3087	2810	2753	643
عند الوصول	1377	1110	1096			
عند الذهاب	2276	1497	1991			

Source : Bulletin trimestriel des statistiques, p 43.

الجدول رقم 11 : حركة النقل الجوي لمطار أنواذيبو.

السنة	95	96	97	98	99	2000
الطائرات بالوحدات	2864	3100	3806	3576	3173	1476
المسافرون	102016	91276	99531	87858	69732	35785
عند الوصول	42578	39561	43547			
عند الذهاب	44050	42385	48722			
عند العبور	15388	9330	7262	10923	1253	119
البضائع بالألف طن	566	539	749	665	217	137
عند الوصول	301	213	240			
عند الذهاب	265	326	509			

Source : Bulletin trimestriel des statistiques, 2001, p 43.

الجدول رقم 12 : حركة النقل البحري – ميناء أنواكشوط.

السنة	93	94	95	96	97	98	99	2000
وصول البواخر	298	280	265	291	299	306	323	291
الصادرات بالطن	22122	15802	20539	18814	25312	30188	29087	36595
الواردات	621568	529435	603910	710272	776608	813115	845245	84253

Source : Bulletin trimestriel des statistiques, p 41.

الجدول رقم 13 : الناتج المحلي الإجمالي حسب أنواع النشاطات الاقتصادية بالأسعار الجارية بمليون أوقية.

المسميات	89	90	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
القطاع الريفي	23378	22032	24437	27603	29381	32190	32958	35900	38963	41561	46607
الزراعة	4494	3024	3407	5851	6886	7439	7233	8487	9859	9961	12123
المواشي	17971	18317	19958	20157	21387	21907	22761	24766	26596	28664	30763
صيد تقليدي	913	631	1072	1595	1108	2844	2964	2637	2508	2936	3721
استخراج المعادن	9474	10221	7561	10525	10347	15549	16910	19125	26232	23668	29940
صناعات تحويلية	8527	7901	9715	12901	12587	13754	15171	14484	14594	16498	19311
صناعات الصيد	5381	4334	5247	7513	6762	7943	8756	6936	6702	8013	9764
صناعات أخرى	3146	3567	4468	5388	5825	5811	6415	7548	7892	8485	9547
قطاعات أخرى	21825	25188	35027	39268	43990	44606	49744	58636	66059	73425	77595
بناء وأشغال	3872	4569	6646	7789	9651	8889	9005	9606	10153	10988	11602
نقل ومواصلات	3711	4374	6755	7558	7823	8266	9440	11589	13623	15825	16224
تجارة ومطاعم	9649	11006	14638	16248	18376	20098	23012	28473	32495	35728	38092
خدمات أخرى	4593	5239	6988	7673	8140	7353	8287	8968	9788	10884	11677
مج/ق/ التحويلي	63204	65342	76740	90297	96305	106099	114783	128145	145884	155152	173453
مج/غير التحويلي	10331	10730	12382	13410	14523	15754	16680	17578	19538	20541	22848
الناتج الداخلي الخام بكلفة العوامل	73535	76072	89122	103707	110828	121853	131463	145723	165386	175693	196301
صافي الضرائب غير المباشرة	7851	8441	10393	12472	14105	14986	18355	17183	19636	20856	22206
الناتج الداخلي الخام بسعر السوق	81386	84513	99515	116179	124933	136839	149818	162906	185022	196549	218507

المبحث الثالث

الخطط الاقتصادية في الفترة ما قبل 1985 .

تنطلق أهمية التخطيط الاقتصادي في موريتانيا كما هو الحال في الدول حديثة العهد بالاستقلال من جسامة المسؤوليات الّتي يجب على الدولة أن تضطلع بها خاصة في ظل دولة ناشئة لا تملك الإمكانيات المادية والتقنية لاستغلال مواردها ، ولا تتوفر على البنية اللازمة (الاقتصادية والاجتماعية) ، إضافة إلى ضرورة توفير السلع الضرورية والخدمات الأساسية للمواطنين ، من هنا انطلقت المخططات الاقتصادية بعد عامين فقط من الاستقلال السياسي ، وتمّ وضع أربع خطط في الفترة 1963-1985 على النحو التالي[1] :

أوّلا : الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية 1963-1966.

ثانيا : الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية 1970-1973.

ثالثا : الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية 1976-1980.

رابعا : الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية 1981-1985.

المطلب الأوّل : الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية 1963-1966.

طرحت هذه الخطة بعد سنتين فقط من حصول البلاد على استقلالها السياسي ، وهذا ما جعلها تركز على :

- تجسيد استقلال البلاد بضمان استقلالها الاقتصادي والمالي وتوفير الأطر الوطنية واليد العاملة المؤهلة.

[1] - العوفي ولد الشيباني ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها ، بحيث لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص 17.

- إقامة البنى التحتية اللازمة للعملية الاقتصادية والاجتماعية والظرفية الداخلية (ضعف وهشاشة وعدم تنظيم القطاع الزراعي ، وغياب القدرة على وضع برنامج فعال لتنمية هذا القطاع) والخارجية كاهتمام الدول المتقدمة بقطاع المعادن وسهولة الاستثمار فيه وضمان مردوديته بالمقارنة مع القطاع الزراعي في موريتانيا في تلك الفترة. كل هذا أدّى إلى اهتمام الخطة بالقطاع المنجمي ، حيث نصت حرفيا على أنّه في دولة تكون فيها المواد الزراعية محدودة وتعاني الثروة الحيوانية من سوء وضعية المراعي وقلة المياه فإنّ التنمية الاقتصادية قد تجد دعامتها في الموارد المعدنية[1].

تزهر أهمية القطاع المنجمي في هذه الخطة من خلال ارتفاع نسبة الاستثمارات المخططة والبالغة 33,8 % من مجمل الاستثمارات ، بينما بلغت نسبة الاستثمارات الفعلية حوالي 34,1 % من إجمالي الاستثمارات الفعلية في المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات الفعلية في قطاع الصيد الذي بلغت الاستثمارات الفعلية فيه 1,15 مليار أوقية (17 % من إجمالي الاستثمارات) في حين كانت الاستثمارات المخططة حوالي 382 مليون أوقية أي نسبة 6,9 % من إجمالي استثمارات الخطة ، أمّا المرتبة الثالثة فقد احتلها قطاع التعمير والماء والكهرباء والبلدية بنسبة 15,1 % ثمّ قطاع النقل والمواصلات بنسبة 13,7 % من مجمل الاستثمارات المخططة والبالغة إجمالا حوالي 5548 ملون أوقية بينما بلغت الاستثمارات المنفذة فعلا حوالي 6727 مليون أوقية ، وبهذا تكون نسبة الإنجاز في الخطة 122 % ، وقد مثل المصدر الخارجي حوالي 90 % من الاستثمارات المنفذة وبلغ معدل نمو الناتج المحلي حوالي 7 %.

[1] - عبد الرحمان حموري ، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية (سلسلة دراسة الأسواق) بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، 1986 ، ص 64.

الجدول رقم 14: يوضح التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة 1963-1986 بملايين أوقية.

القطاع	المخطط	الفعلي	نسبة المخطط	نسبة الفعلي	نسبة الإنجاز
الإنتاج المنجمي	1876	2311	% 33,8	% 34,1	% 123,2
التنقيب والدراسات	316	173	% 5,7	% 2,5	% 54,7
النقل والمواصلات	762	973	% 13,7	% 14,4	% 127,7
الإنتاج الريفي	480	373	% 8,6	% 5,5	% 71,7
الصيد البحري	382	1150	% 6,9	% 17	% 301
التجارة والخدمات	130	256	% 2,3	% 3,8	% 197
التعليم والتكوين	184	174	% 3,3	% 2,6	% 94,2
الصحة	154	186	% 2,8	% 3,7	% 120,7
التعمير والكهرباء	837	843	% 15,1	% 12,4	% 41
الإدارة والسيادة	427	328	% 7,7	% 4,8	% 77,1
المجموع	5548	6767	% 100	% 100	% 122

المصدر : عبد الرحمان حموري ، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، 1986 ، ص 64.

الشكل رقم 01 : توزيع استثمارات الخطة الأولى.

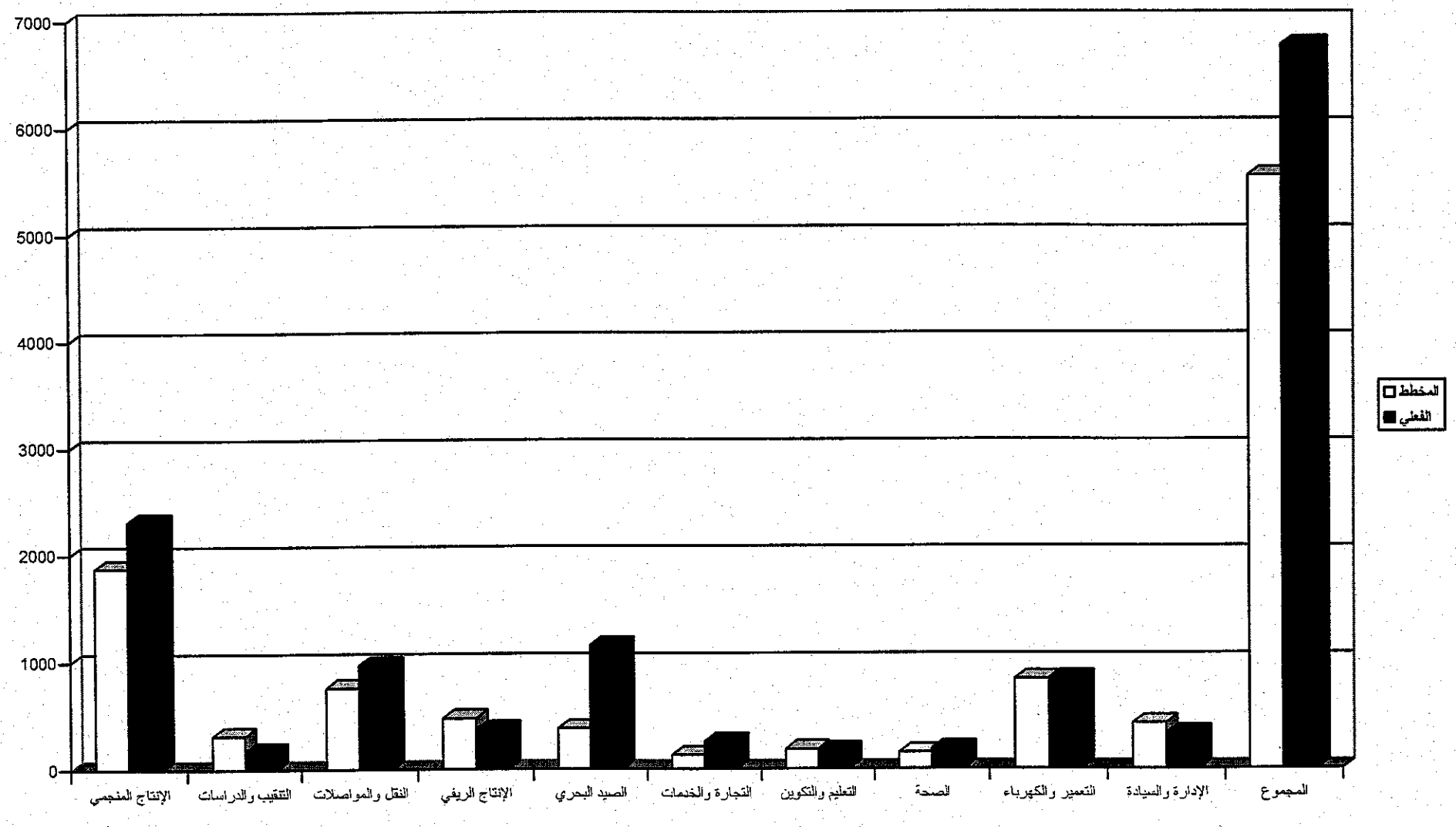

المطلب الثاني : الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية 1970-1973.

طرحت هذه الخطة بعد عقد من الزمن تقريبا من الاستقلال ، وهذه الفترة اعتبرت مقبولة لضرورة وجود تمثيل موريتاني في وضع الخطط ، وهذا ما تطلب تنظيم أيام عمل في النصف الأوّل من 1969 في مختلف عواصم ولايات البلاد ، وناقش الحضور مختلف الأولويات والاهتمامات والبرامج القطاعية.

بلغ إجمالي استثمارات الخطة حوالي 9427 مليون أوقية خصص منها 3246 مليون أوقية لقطاع الصناعة والتعدين (34,4 %) من مجمل استثمارات الخطة ، وحصل قطاع النقل والتخزين والمواصلات على 2454 مليون أوقية (26 %) من إجمالي الخطة ، وحصل قطاع الزراعة وتربية الماشية على 1312 مليون أوقية (13 %) من إجمالي استثمارات الخطة ، على الرغم من تأكيد هذه الخطة على أهمية القطاع الزراعي وضرورة إعطائه الأهمية اللازمة للنهوض به ، أمّا قطاع الصحة والتعليم فقد حصل على 9 % من إجمالي استثمارات الخطة.

وصلت الاستثمارات المنفذة فعلا في هذه الخطة حوالي 5520 مليون أوقية أي 58,6% من الاستثمارات المخططة ، ويرجع ضعف نسبة الإنجاز هذا إلى صعوبات الحصول على التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه الخطة بنسبة 75 % ، هذا بالإضافة إلى كارثة الجفاف الّتي عرفتها موريتانيا والّتي أدّت إلى تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج.

الجدول رقم 15 : يوضح توزيع استثمارات الخطة الثانية 1970-1973 (مليون أوقية).

القطاع	المخطط	الفعلي	نسبة المخطط	نسبة الفعلي	نسبة الإنجاز
الزراعة	1312	503,1	% 13,9	% 9,2	% 38,4
الصناعة	3245	2865,4	% 34,4	% 51,9	% 88,3
التشييد	23	1,4	% 0,2	% 0,0	% 6,1
الكهرباء	619	300,9	% 6,6	% 5,5	% 48,6
النقل (المواصلات)	2454	1682,2	% 26	% 30,4	% 68,5
التجارة	141	0,0	% 1,5	% 0,0	% 0,0
الصحة	847	160,8	% 9	% 2,9	% 19
أخرى	786	6,2	% 8,4	% 0,1	% 0,8
المجموع	9427	5520,3	% 100	% 100	% 58,6

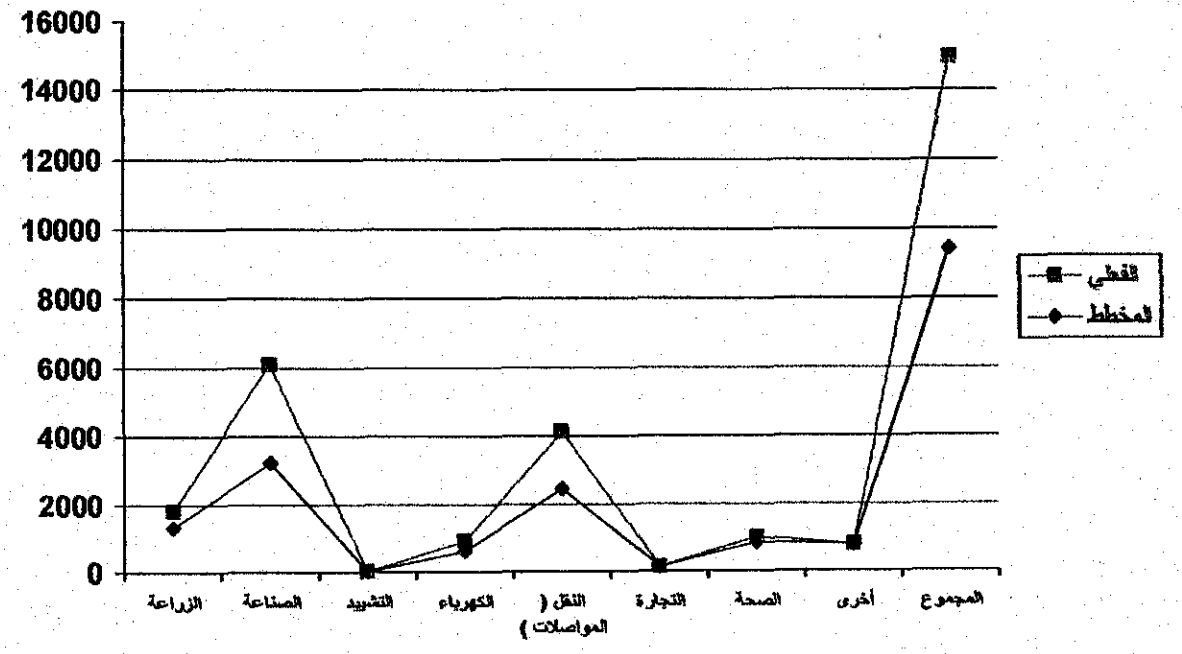

الشكل (2) : توزيع استثمارات الخطة الثانية

المصدر : الصوفي ولد الشيباني ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا ، بحث لنيل شهادة الماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص 21.

المطلب الثاني : الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية 1976-1980.

انطلاقا من الواقع الاقتصادي الموريتاني ، ومن أجل تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنطلق الخطة من الأسس التالية[1] :

- تعليم أساسي وفني وعملي ومهني يهدف إلى خلق كوادر وطنية متخصصة قادرة على تحقيق التنمية.
- تشجيع التنمية الصناعية والزراعية.
- تشجيع وتنمية الشركات الوطنية وإعادة تنظيم المؤسسات العاملة في المجالات الصناعية والتجارية والمالية.
- البحث عن إمكانية السيطرة على التجارة الخارجية.
- تشجيع المستثمر الوطني على الاستثمار وتعميم الاستثمار على جميع مناطق البلاد.
- تنويع مصادر المساعدات الخارجية.
- إدارة موارد القطاع بشكل عقلاني.
- دعم المؤسسات النقدية والمالية.

وقد دعت هذه الخطة إلى تحقيق النمو المتوازن للقطاعات كإستراتيجية عامة في التنمية عن طريق تطوير النشاطات الزراعية والرعوية، مشروعات زراعية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية والاستمرار في تنمية القطاع الصناعي في نفس الوقت.

بلغ إجمالي الاستثمارات في هذه الخطة حوالي 41783 مليون أوقية نفذ منها حوالي 32616 مليون أوقية ، أي بنسبة إنجاز تقدر بـــ 78,1 %.

دعت هذه الخطة إلى إستراتيجية النمو المتوازن ، وهذا ما لم ينعكس في توزيع استثمارات الخطة بين مختلف القطاعات الاقتصادية حيث حصل قطاع الصناعة على

---

[1] - الصوفي ولد الشيباني ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها ، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص 22

13658 مليون أوقية (32,8 %) من إجمالي الاستثمارات المخططة ، وحصل قطاع الزراعة على 5982 مليون أوقية (14,3 %) من إجمالي استثمارات الخطة.

الجدول رقم 16 : يوضح استثمارات الخطة الثالثة 1976-1980.

القطاع	المخطط	الفعلي	نسبة المخطط	نسبة الفعلي	نسبة الإنجاز
الزراعة	5983	3242	% 14,3	% 9,9	% 54,2
الصناعة والتعدين	13658	7672	% 32,7	% 23,6	% 56,2
التشييد والإسكان	2048	2026	% 4,9	% 6,2	% 98,9
الكهرباء والماء	1614	1531	% 3,9	% 4,7	% 94,9
النقل والمواصلات	12189	14823	% 29,2	% 45,5	% 121,6
التجارة	190	63	% 0,4	% 0,2	% 33,2
الصحة والتعليم	4099	2257	% 9,8	% 6,9	% 55,1
أخرى	2002	998	% 4,8	% 3,1	% 49,9
المجموع	41783	36612	% 100	% 100	% 78,1

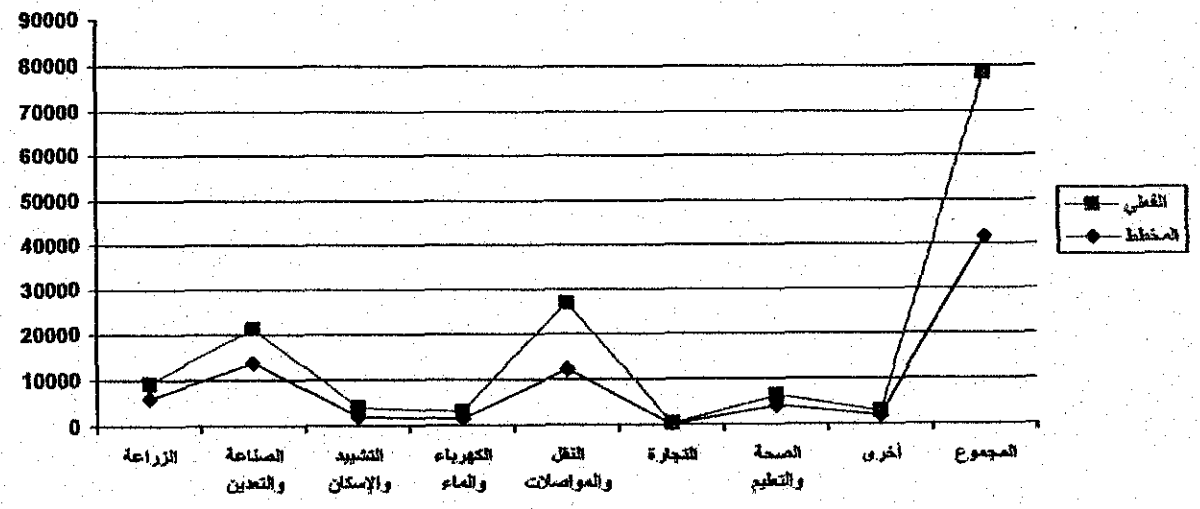

الشكل (3) : توزيع استثمارات الخطة الثالثة.

المصدر : الصوفي ولد الشيباني ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا ، بحث لنيل شهادة الماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص 23.

المطلب الرابع : الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية 1981-1985.

نصت هذه الخطة على ضرورة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق إستراتيجية بعيدة الأجل ، وأشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للدولة على مواردها وإدارتها بالشكل الأمثل ، مما يمكن من الانتقال من الاقتصاد التابع إلى الاقتصاد المستقل ، وهذا ما يتطلب الإجراءات التالية :

- تحديد النفقات العمومية وترشيدها.
- إعادة تنظيم سياسة الدولة فيما يخص المؤسسات العمومية وشبه العمومية.
- إعادة تنظيم الدين العمومي الخارجي.

إنّ بلوغ هذه الأهداف الإستراتيجية للمخطط سيتمّ على مرحلتين :

* المرحلة الأولى : متوسط المدى ، وهي فترة الخطة المذكورة ، وتكون بمثابة مرحلة انتقالية يتمّ خلالها تحقيق التوازنات المالية وتهيئة البنية الأساسية اللازمة لعملية الانطلاق الاقتصادي وتكثيف إجراءات تقويم المؤسسات العمومية وتنفيذ المشاريع الّتي تمّ الحصول على تمويلها.

* المرحلة الثانية 1986-2000 : يتمّ السعي فيها إلى تعظيم الإنتاج الوطني وإيجاد حل لمشكلة البطالة وإبقاء معدل خدمة الدين في حدود 20 % واختيار المشاريع المستقبلية الّتي توفر أكبر عدد ممكن من الوظائف ، هذه المرحلة لم يكتب لها التنفيذ بسبب تغير النظام السياسي في البلاد في أواخر 1984.

أشارت الخطة الرابعة إلى ثلاثة استراتيجيات نوعية تستحق الاهتمام الخاص نتيجة المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد هي :

- التعليم.
- الزراعة والتنمية الحيوانية.
- استغلال الثروة السمكية.

بلغ إجمالي الاستثمارات المستهدفة في الخطة الاقتصادية الرابعة 89205 مليون أوقية ، خصص للقطاع الصناعي منها 24,6 % ، والبنية التحتية 22,3 % ، والقطاع الريفي 21,7 % ، وقطاع الصحة 10,6 % وقطاع الصيد 6,4 %.

اعتمدت هذه الخطة على المصادر الخارجية في تمويلها بنسبة 88,2 % ، في حين كان نصيب التمويل الداخلي 11,8 % ، وقد بلغت نسبة الإنجاز حوالي 42 % ، ويرجع ضعف نسبة الإنجاز إلى دخول موريتانيا في مرحلة سياسية داخلية متميزة عرفت فيها توالي الانقلابات العسكرية وغياب الاستقرار السياسي مما انعكس سلبا على نسبة الإنجاز في هذه الخطة.

خلاصة الفصل الثاني :

يمكن أن نخلص من هذا الفصل أنّ موريتانيا توجد بها مصادر مهمة وأساسية للتنمية الاقتصادية بشكل عام إلاّ أنّها بحاجة إلى إستراتيجيات ناجعة وقادرة على أن تشكل من هذه الموارد توليفة مثلى تكون قادرة على تحريك الاقتصاد الوطني الذي يفتقر إلى مثل هذه السياسات ، لأنّ التاريخ يذكر لنا دولا استطاعت أن تتقدم بدون موارد تذكر كاليابان بفضل السياسات الناجعة ، في حين نجد العكس الصحيح.

ولقد لاحظنا ضخامة الموارد الاقتصادية لهذا البلد مقارنة مع سكانه الذين لا يتجاوزون 969 ألف نسمة سنة 1960 ، وفي إحصائيات سنة 1998 قدر عددهم بـــ 2,9 مليون نسمة غير أنّ الطريق الّتي استغل بها الاستعمار هذه الموارد الاقتصادية خلفت آثار بشعة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذا لم يخلف بعد خروجه أية بنية تحتية تكون لبنة أساس الاقتصاد ، وهذا ما جعل الدولة تعاني في جهودها الرامية إلى بناء اقتصاد مستقل ، وفي ظل هذه الوضعية حاولت الدول اتخاذ بعض الإجراءات من اجل التخفيف من الوضعية المزرية ، وقد حققت بعض النجاح رغم أنّها أخطأت عندما تجاهلت تطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية آنذاك.

الباب التطبيقي

الفصل الثالث

تأثير المديونية الخارجية على موريتانيا .

الفصل الثالث

تأثير المديونية الخارجية لموريتانيا

تمهيد :

التراكم الكمي لمديونية موريتانيا الخارجية، منذ الاستقلال 1960م وإلى اليوم يعكس وضوح الأعباء الّتي كانت تتحملها الدولة والأهداف الّتي كانت تطمح لتحقيقها عبر خططها الاقتصادية من جهة ومن جهة ثانية قصور أو ضعف الادخار المحلي عن مواكبة الاستثمارات المطلوبة، ممّا اضطر الدولة إلى اللجوء المصادر الأجنبية. كمصادر مساعدة تارة ومصادر رئيسية تارة أخرى، إنّ الحجم الّذي وصلت إليه مديونية موريتانيا لا يرجع إلى تراكم عمليات الاقتراض فحسب بل إلى الشروط المصاحبة لعملية الاقتراض والّتي لعبت دورا كبيرا في مضاعفة المشكلة والوصول إلى مراحل حرجة من الاستدانة[1].

ما إن حصلت الدول النامية على استقلالها كان أكبر تحد واجهها يتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع معدلات المعيشة من أجل تحقيق هذه الأهداف ثمّ وضع برامج استثمارية ومحاولات للتصنيع وبرامج الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، وعلى الرغم من أنّ بعض الدول النامية والّتي من بينها موريتانيا، قد حققت مكاسب من خلال سيطرتها على مواردها الوطنية عن طريق التأميم (تأميم ميفرما في السبعينات) ما بين : 1960 – 1980 م ممّا ساعد على رفع قدرته التمويلية فقد ظلت فجوة الموارد كبيرة في ظل تنامي طموحات التنمية، كما أنّ التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري من غير صالح الدول النامية فقد أعاق بشكل كبير قدرة الدول على التمويل الذاتي يضاف إلى ذلك أنّ بعض العوامل قد أثرت بشكل سلبي على إمكانية حصول هذه الدول على موارد مالية تنموية ميسرة وذلك نظرا لهيمنة الدول المتقدمة

[1] – د/ محمد ولد أعمر ، ديون موريتانيا الخارجية، بحث لنيل درجة الماجستير الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية – 1995 – 1996 ، ص 1.

على المؤسسات الّتي تمنح مثل هذه المعونات (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنوك التنمية الإقليمية) وهو ما يعني أنّ حصول الدول النامية على تمويل من هذه المؤسسات كان يستدعي الخضوع لمجموعة من الشروط يصعب على الدول حديثة الاستقلال قبولها نظرا لحساسية شعوبها نحو استقلالها كما أنّه قد تم استبعاد الاستثمارات الخارجية المباشرة لنفس الأسباب، على هذا الأساس فضلت الدول النامية الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل برامج تنموية ولكن يبقى السؤال، كيف تطورت هذه الديون وذلك ما سنحاول معرفته من خلال المباحث التالية والّتي سنقتصرها على حالة موريتانيا ، وتنقسم هذه المباحث إلى أربعة وهي :

- المبحث الأوّل : تطور حجم وخدمة المديونية الموريتانية.
- المبحث الثاني : التركيب الهيكلي للمديونية الموريتانية.
- المبحث الثالث : شروط الاقتراض.
- المبحث الرابع : أسباب تفاقم المديونية الخارجية لموريتانيا وتأثيرات ذلك.

المبحث الأول

تطور حجم وخدمة المديونية الموريتانية

قبل الحديث عن التطور حجم وخدمة المديونية الموريتانية لا بد أولا من إعطاء تعريف مختصر للدين العام الخارجي حيث يعرف الدين العام بأنّه الأموال الّتي تقوم الحكومة باقتراضها من الجهاز المصرفي ومن الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية، لتمويل عجز الميزانية العامة، ولسد فجوة الموارد المحلية (زيادة معدل الاستثمار عن الادخار المحلي) أو لسد فجوة التجارة الخارجية، زيادة الواردات من الصادرات ودعم القيمة الخارجية للعملة مواجهة الأزمات النقدية، فالدين العام عبارة عن تعهد من الحكومة برد قيمة الأصل للمالكين له في تاريخ الاستحقاقات مع دفع الفائدة المستحقة سنويا على الدين[1].

لقد وجدت الحكومات الموريتانية الّتي تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال وحتّى اليوم نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من أعباء تزيد الطين بلة ومن أجل تحليل ودراسة التطورات الّتي حصلت على حجم المديونية الخارجية لموريتانيا وما صاحب خدمتها من نمو وتطور نحاول تقسيم هذا المبحث إلى مطالب ثلاثة هي :

- المطلب الأوّل : تطور الحجم الإجمالي للمديونية الخارجية الموريتانية.
- المطلب الثاني : تطور الخدمة الديون الخارجية لموريتانيا.
- المطلب الثالث : مقارنة حجم وخدمة الدين مع حجم الصادرات الوطنية والناتج الوطني الخام.

[1] - محمد ولد أعمر ، مرجع سابق، ص2.

المطلب الأول : تطور الحجم الإجمالي للمديونية الخارجية الموريتانية:

يتضح من استعراض الخطط الاقتصادية والاجتماعية الموريتانية أنّها كانت تعتمد في تمويلها على الخارج بصورة كبيرة ذلك أنّ أول خطر كانت عام 1963م. وقد اعتمدت في 90,3% من تمويلها على العالم الخارجي حيث أنّ الخطة تم وضعها أساسا من قبل صندوق التنمية والتعاون الفرنسي والصندوق الأوربي للتنمية، وكانت المديونية الخارجية لموريتانيا في 1967م ، وهي أول سنة بعد المخطط الأول تتجاوز 20 مليون دولار ثمّ ازداد حجم المديونية إلى مبلغ : 25 مليون دولار سنة 1970 م بلغ حجم المديونية 27 مليون دولار[1] ولم تكن الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية (1970 – 1973) أوفر حظا من سابقاتها في الحصول على التمويل المحلي بل إنّ الخطة الثانية نفسها قد حددت معوقات التنمية في موريتانيا وفي مقدمتها اللجوء إلى الديون الخارجية بكل أثارها السلبية حيث أنّه من خلال استعراض هذه الخطة نجد أنّها اعتمدت 82% من تمويلها على الخارج، مقابل 18% فقط ثمّ رصدها من الداخل وهو ما يؤثر تطور حجم المديونية الخارجية لموريتانيا بصورة سريعة خلال عقد السبعينات، فبعدما إنّ كان حجم المديونية لا يتجاوز 27 مليون دولار سنة 1970م. ازداد بعد ذلك إلى 39,8 مليون دولار سنة 1971 بنسبة نمو سنوية قدرت بحوالي 45,8% ثمّ تطور حجم الدين الخارجي للسنة الثانية ليصل إلى مبلغ 56,7 مليون دولار بنسبة نمو بلغت 42,5% عن السنة السابقة وقفز إجمالي الدين الخارجي في سنة 1973 م ليصل إلى 105,5 مليون دولار نسبة نمو بلغت 86,6%.

إنّ هذا الاعتماد المتزايد على التدفقات المالية من الخارج قد تطور ما بين المخططين الثاني والثالث غير أنّ الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (1976 – 1980) قد سجلت نسبة أقل في الاعتماد على الخارج 75% مقابل 25% من التمويل المحلي وهي نتيجة تعود إلى تزايد الحصيلة من التجارة الخارجية بعد إتمام السيطرة على الشركة

[1] – الناجي محمد محمود : إشكالية المديونية الخارجية في موريتانيا ، بحث لنيل إجازة الدراسات العليا في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ، سنة 1986 ، ص 43.

الموريتانية للحديد (ميفرما)، إلاّ أنّ المديونية في السنة الأولى من الخطة قد عرفت قفزة كبيرة ليس فقط بسبب الاقتراض لتمويل الاستثمارات الجديدة وإنّما أيضا بسبب الأموال التعويضية لأصحاب رؤوس الأموال من المالكي لشركة (ميفرما) المتعددة الجنسيات وهكذا قد بلغ إجمالي الدين الخارجي في سنة 1976 الأول من سنوات الخطة الثالثة مبلغ : 392,1 مليون سنة نمو 108,8% عن السنة السابقة إلاّ أنّه لم يرتفع إلاّ بنسبة 17,2% في سنة 1977 حيث بلغ 460,2 مليون دولار، تطور بعدها إلى 618,6 مليون دولار في سنة 1979 ونسبة نمو بلغت 4,7% ثمّ 723,2 مليون دولار في عام 1980 ونسبة نمو 16,9% في العام السابق.

وإذا كانت نسبة التمويل قد تراجعت بشكل ملحوظ في الخطة الثالثة إلاّ أنّها عادت إلى الصعود مرة أخرى في الخطة الاقتصادية الرابعة (1981 – 1985) حيث بلغت فيها نسبة التمويل الخارجي 16,8% فقط للتمويل الداخلي[1].

وهو ما يترجم التصاعد الملحوظ في المديونية الخارجية الّتي بلغت 827,1 مليون دولار عام 1981 أي أنّها تزايدت بنسبة 14,2% عن العام السابق ثمّ قفزت إلى 1000,7 مليون دولار ثمّ ازداد بعد ذلك ليصل في عام 1983 م إلى مبلغ 1171 مليون دولار نسبة نمو 17% ثمّ واصلت هذه النسبة الانخفاض حيث بلغت 14,6% وذلك في عام 1984م.

ولقد كان حجم الدين الخارجي في نفس الفترة 1,342 مليون دولار وقد ارتفع هذا الحجم قليلا في السنة الموالية حيث بلغ 1,483 مليون دولار ونسبة نمو بلغت 10,5% وذلك سنة 1985 وفي عام 1986 بلغ حجم الدين الخارجي 1,752 مليون دولار وبنسبة نمو 18,1% عن السنة السابقة. إلاّ أنّ هذه السنة في نمو الدين الخارجي قد عرفت بعض التراجع في الأعوام الموالية حيث بلغت عام 1987 نسبة 17,2% وبلغ حجم المديونية 2,054 مليون دولار ثمّ حققت هذه النسبة في النمو مبلغا قياسيا في التراجع في عام 1988 حيث تراجعت إلى 1,2% وارتفعت إلى 2,079 مليون دولار[2].

---

[1] – الناجي محمد محمود ، مرجع سابق، ص 53.

[2] – د/ رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ديسمبر 1989، ص 120.

ويمكن إرجاع ذلك إلى سعي الحكومة إلى خفض الحساب الخارجي الجاري ليصل إلى نسبة 7,676 في عام 1988م مقابل 26,1% في عام 1984م وبالرغم من الموافقة إلى إعادة جدولة الديون فقد ظلت الحاجة كبيرة للتمويلات الخارجية الّتي نشطت الحكومة في التفاوض في شأنها مع الحكومات الشقيقة والصديقة ومؤسسات دولية، وكانت هناك ثلاث أنواع من المساعدات المطلوبة :

أ/ المساعدات الغذائية والتقنية.

ب/ تمويل الاستثمارات العامة.

- الاستثمارات القائمة وتبلغ قيمتها 27,7 مليار أوقية أي ثلث المبلغ المطلوب في تمويل البرامج.
- الاستثمارات الجديدة وتبلغ القيمة الإجمالية لها 470 مليون دولار.

ج/ إعادة جدولة الدين الخارجي المضمون بهدف تحقيق العبء.

والمدفوعات المستحقة وسعت الحكومة إلى الحصول إلى شروط جيدة (فائدة 5% وسبع سنوات) وبالفعل تمت الموافقة على هذه الشروط بنسبة 90% من الديون الخارجية وذلك خلال الاجتماعات نادي باريس سنة 1985. ولقد انعكست هذه الإجراءات الّتي أشرفا إليها في السابق على حجم المديونية الخارجية للبلاد فسجلت في سنة 1989 نسبة سالبة لأول مرة وربما يعود ذلك بالإضافة إلى ما سبق إلى تحسن الموسم الزراعي في هذا العام (1989) وقد بلغ حجم المديونية في هذه السنة 2,003 مليون دولار بنسبة نمو سالبة بلغت (-3,7%) ثمّ عادت هذه النسبة إلى الموجب في العام الموالي 1990 حيث بلغت 6,8% وكانت حجم المديونية قد بلغ بدوره 1753,93 مليون دولار، ويعود هذا الارتفاع إلى الأوضاع الصعبة الّتي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة ابتداء من مشكل السنغال وانتهاء بأزمة الخليج الثانية.

وإذا ما نظرنا إلى تطور حجم المديونية الخارجية لموريتانيا للنصف الأول من عقد التسعينيات نلاحظ أنّها قد استمرت في تطورها بنسب متناقصة خلال سنتي 1991 و1992 حيث بلغ الدين الخارجي سنة 1991 (1793,96) مليون دولار في سنة 1992 بلغ

1840,3 دولار في حين بلغت نسبة نمو الدين سنة 1991 (4,2%) عن السنة السابقة لها وبلغت سنة 1992 (3,1% عن سنة 1991، أمّا في سنة 1993 فقد بلغ حجم الدين الخارجي 1961,26 مليون دولار ويلاحظ من هذا أنّ الدين الخارجي خلال هذه السنة قد نما بنسبة سالبة بلغت (-4,3%) من السنة السابقة 1992[1].

وفي سنة 1995 بلغ حجم إجمالي الديون 2074,52 مليون دولار في حين كان حجم هذه الديون سنة 1999 (1980) مليون دولار وفي سنة 2000 (2011 مليون دولار) حيث نلاحظ انخفاض في إجمالي هذه الديون نتيجة مبادرة تخفيض ديون الدول الفقيرة الأكثر مديونية والّتي كانت من بينها بلادنا حيث انخفضت هذه المديونية بنسبة 35,3% (820 مليون دولار)[2].

الجدول رقم 16*: يوضح ذلك إجمالي الديون الخارجية بملايين الدولارات:

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الديون الخارجية	2074,52	2180	2158,57	2279,5	1980	2011	2019,6	1791,8	1959,7

المصدر : مديرية الديون الخارجية.

وخلاصة القول في الآثار المترتبة على أخذ موريتانيا بشروط إعادة جدولة الديون الّتي وضعها الصندوق والبنك الدوليين، أنّها أدت إلى تحقيق نتائج على مستوى الاقتصاد الرمزي أي انخفاض معدل التضخم وانخفاض عجز ميزان المدفوعات، ولكن مقابل ذلك ارتفعت معدلات البطالة وتفاقمت مشاكل أسعار الصرف وزادت مظاهر الركود، وتباطئ الأسواق وزاد عدد الفقراء بشكل كبير وارتفعت أسعار المواد الأساسية والخدمات والسبب هو أنّ موريتانيا لم تستفد من تلك الديون كما ينبغي بسبب الفساد المنتشر في كافة أجهزة الدولة.

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994، ملحق 6/11 الدين العام الخارجي للدول العربية 1985 – 1992 ، ص 338.

[2] – الجزيرة نت، إعداد عماد طاحون، ملفات خاصة، الديون العربية هموم وقيود ، 2002.

المطلب الثاني : تطور خدمة الديون الخارجية لموريتانيا :

لقد سارت عملة خدمة الدين الخارجي لموريتانيا بسرعة معقولة خلال العقود الماضية أي أنّها واكبت السياق العام الّذي تطورت فيه خدمة ديون العالم الثالث فقد بلغت في سنة 1967 وهي السنة الأولى بعد المخطط (1,1) مليون دولار ثمّ بقيت كذلك في العام الموالي 1968 وقد وصلت هذه الخدمة سنة 1970 إلى 3,3 مليون دولار ثمّ تواصل تطورها لتصل سنة 1973 إلى 12,9 مليون دولار ثمّ 14,2, 39,6, 77,4, 41,1 في السنوات 1974, 1975, 1976, 1977 على التوالي ثمّ انخفضت بعد ذلك لتصل إلى (26,2) مليون دولار سنة 1978 و66,1 مليون دولار سنة 1979 ثمّ انخفضت بصورة كبيرة إلى 30 مليون دولار سنة 1980 وقفزت بعد ذلك إلى 54 مليون دولار سنة 1981 ثمّ تراجعت مرة أخرى في عام 1982 إلى 39,7 مليون دولار أمّا في سنة 1983 فكانت 37 مليون دولار وبعد ذلك بدأت في الارتفاع حيث وصلت سنة 1984 إلى حوالي 42 مليون دولار وفي عام 1985 وصلت إلى 76 مليون دولار ولقد واصل حجم الديون الموريتاني في تطوره بعد سنة 1985 ولو أنّه قد تراجع بعض الشيء السنة الموالية حيث وصل إلى 75 مليون دولار ثمّ ارتفع في عام 1987 حيث وصل إلى 96 مليون دولار وقد اجتاز جدار المسألة مليون دولار في عام 1988 حيث بلغ 111 مليون دولار وكان يقدر عام 1989 بحوالي 176,6 مليون دولار أمّا في السنوات 1990 – 1991 – 1992 فقد كان على النحو التالي 80,64م.د. (74,98 مليون دولار) ، (93,55 مليون دولار) وفي سنة 1993 فقد بلغ إجمالي خدمة الدين الموريتاني (97,72) مليون دولار وفي سنة 1995 فقد بلغ 93,1 مليون دولار، وفي سنة 2000 بلغ 132,6 ففي سنة 2002 فقد بلغت خدمة هذه الديون 180,643 مليون دولار، ممّا يعني وجود تصاعد خطير في خدمة هذا الدين وخاصة منذ سنة 1996 حيث يرجع مدير الديون الخارجية (الديون المضمونة) هذا التصاعد.

- كثرة الاتفاقيات المتتالية مع الشركاء الدوليين.
- بدأ العمل في تسديد بما يعرف بالدين النائم.

في حين نجد تذبذب ما بين 1990 – 1995 حيث يعتبر هذا التذبذب حالة صحية بالنسبة لهذه الخدمة وكمثال على ذلك الاتفاقية الّتي حدثت في سنة 1995 (نابل Naples) والّتي بموجبها تم انخفاض خدمة الدين في السنة الموالية إلى (93,1) مليون دولار بعدما أن كان سنة 1994 (105 مليون دولار) [1].

الجدول رقم (17) : يوضح خدمة الديون الخارجية (الفوائد + الأقساط) لموريتانيا من 1995 – 2003 : (القيمة بالمليون دولار).

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي خدمة الديون الخارجية	93,1	102,6	128,8	131,8	130,3	132,6	134,1	180,643	-

المصدر : مديرية الديون الخارجية.

إنّ هذا التصاعد الخطير قد أثر بسرعة كبيرة على عوائد موريتانيا من صادراتها ممّا خلق عقبة كأداد أمام تلبية حاجات البلاد والخدمات المستوردة من الخارج وفي المستقبل القريب، لا يمكن التكهن بما سيحدث تحديد في مشكلة الديون الخارجة بالنسبة للدول النامية غير أنّ هذه الدول والّتي من بينها موريتانيا ستواجه مشاكل جمة بسبب مديونيتها الخارجية ويتمثل ذلك في تبعية سياسية واقتصادية أكبر للدول العظمى الدائنة إن لم تتدارك هذه الدول قبل فوات الأوان وتقوم بإصلاحات جذرية واسعة وهذا ما يؤكد أطروحة الاقتصاديين العالمين في أحدث أقدم كتابة بأنّه، « قد كان هناك سلسلة من أزمات الديون في أواخر الخمسينات وخلال الستينات وحتّى إذا نظرنا نظرة عابرة إلى الموقف فإنّنا سنجد أنّ مشكلات خدمة الديون في الدول ذات الدخل المنخفض ستصبح خطيرة في السنوات القادمة[2].

تطور حجم وخدمة الدين الخارجي لموريتانيا خلال الفترة 1990 – 2003 (القيمة بملايين الدولارات):

[1] – مقابلة خاصة أجراها الباحث مع مدير مصلحة الديون المضمونة في مكتبة يوم 2005/03/15.

[2] – إبراهيم نافع : ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير، شركاء في التنمية، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1971، ص 86.

الجدول رقم (18) : يوضح تطور حجم وخدمة الدين الخارجي لموريتانيا خلال الفترة 1990-2003 – القيمة بالملايين الدولارات.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
حجم الدين	1753،93	1793،96	1840،3	1961،26	2075،44	2074,52	2180	2158,57	2279,5	1980	2011	2019,6	1791,8	1959,7
خدمة الديون	80،84	74،48	97،72	97،72	105	93,1	102,6	128,8	131,8	130,3	132,6	134,1	180,643	-

المصدر : مديرية الديون الخارجية.

لا يمكن أن يكون هناك تعريف دقيق إحصائي لما يشكل " عبء دين ثقيل الوطأة " فلا توجد مقاييس حاسمة لهذا الغرض وليس من رأينا أن يتاح تخفيف أعباء الدين بغض النظر عن السياسة الّتي تتبعها الحكومة المدينة فإذا نشأت أزمة، المديونية كنتيجة واضحة لسوء الإدارة، و لم يكن هناك أمل معقول في حدوث تغيير في السياسة، فلا يمكن تبرير تخفيف أعباء الدين، وعلى أية حال فمن النادر أن تكون الصورة كئيبة بهذه الدرجة ذلك أنّ تراكم الديون الكثيرة عادة ما يكون نتيجة متجمعة لأخطاء الحكومات المدينة ودائنيها الأجانب وسوف تكون مظاهر الفشل من جانب المدينين واضحة وغالبا ما تذكر مسؤولية الدائنين الأجانب ومن أبرز الأمثلة على ذلك الزيادة بلا تمييز لقروض التصدير[1].

تبرز إدارة الديون الخارجية أنّ هذا التصاعد الّذي نلاحظه في الجدول ناتج من الإصلاحات الأخيرة الّتي بدأت الدولة في تنفيذها والّتي تستلزم الإقراض من الشركاء الاقتصاديين المعنيين بالأمر (نادي باريس) وفي أفق ما بين 1999 – 2006 نجد أنّ الدولة وضعت استراتيجية لخدمة هذا الدين (الديون الثنائية والمتعددة الأطراف مع دفع جديد) حيث نلاحظ تذبذب بين هذه الخدمة ويعتبر هذا التذبذب حالة صحية كما في الجدول التالي :

[1] – إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص 165.

الجدول رقم (19) : يوضح انعكاسات خدمة الدين (مع دفع مالي جديد) (القيمة بالملايين الدولار أمريكي)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ديون متعددة الأطراف	73،8	78،1	76،6	79،6	78،9	71،4	72،46	71،4
الديون الثنائية	22،2	23،2	27،6	27،6	26،1	26،6	27،8	28،3

المصدر : ملتقى نظمته وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، فبراير 2001.

المطلب الثالث : مقارنة حجم وخدمة الدين مع الصادرات والناتج الخام الوطني

إنّ مقدرة الدولة على خدمة ديونها يعتمد أساسا على إنتاجية الاقتصاد الوطني، تلك الدولة ومدى مساهمة القروض الخارجية، في تطوير وزيادة هذه الإنتاجية، ومع التزايد المستمر لمبالغ هذه الخدمة، والتراجع المتزامن في الإنتاج الوطني بدأت الدولة الدائنة تحس بخطر فقدان البلدان المدينة للقدرة على تسديد المبالغ المستحقة عليها ولقد قام الاقتصاديون الخبراء بوضع مؤشرات تقيس بعض جوانب ضغط عبء المديونية وهذه المؤشرات هي :

- مقارنة حجم الدين الخارجي بإجمالي للصادرات.
- مقارنة حجم الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج القومي.
- مقارنة مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات.
- مقارنة مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الناتج القومي.

وهكذا سنقسم هذا المطلب إلى هذه الفقرات الأربع:

1- حجم الدين الخارجي مقارنا بإجمالي الصادرات :

تعتبر الصادرات المصدر الأساسي لتسديد الديون في البلدان النامية سواء تعلق الأمر بالمدى المتوسط أو المدى الطويل، لذلك نرى أنّ البنك الدولي في وصفته للبلدان

المدينة ينصحها بالعمل على زيادة صادراتها، لذلك أعتمد هذا المؤشر لقياس مدى ثقل حجم مديونية البلدان المدينة، فإذا كان البلد لا يرغب في الوصول إلى مرحلة خطرة في الاستدانة الخارجية « فإنّ حجم الديون يجب أن لا يتجاوز نصف حصيلة صادرات البلد، كما أنّ معدل نمو الدين يجوز أن لا يتجاوز معدل نمو حصيلة الصادرات ».[1]

وبتطبيق هذا المؤشر على بلادنا نلاحظ أنّها قد تجاوزت مرحلة الاستدانة الخطيرة منذ بعض الوقت وربما نظل فيها للهم إذا تم إلغاء ديونها كلية وليس جزئيا كما حدث أخيرا (انظر إلغاء المديونية الأخيرة للجمهورية الإسلامية الموريتانية) بشكل من الإشكال، وممّا يؤكد كلامنا السابق أي اجتياز موريتانيا مرحلة خطر الاستدانة إلى المرحلة الأخطر، والجدول التالي يبين نسبة الدين العام إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في الفترة 1985 – 1993:

الجدول رقم (20) : يوضح إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في الفترة – 1993 1985:

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
النسبة %	368،4	394،1	467،5	435،8	387،2	448،8	509،8	455،2	342،3

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملحق 19/6 سنة 1994.

تقرير عن التنمية سنة 1995 المستقبل العربي.

2- **حجم الدين الخارجي مقارنة بالناتج القومي الخام (PIB):**

رغم التحسن الملحوظ في إجمالي المدخرات المحلية إلاّ أنّها تبقى عاجزة عن توفير احتياجات الاقتصاد الوطني للتمويل ومن أجل تغطية هذه الفجوة في الموارد استمرت الدولة في الاعتماد على القروض الخارجية إنّ نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام يعتبر مؤشرا مهما لقياس مدى تزايد التبعية والعكس صحيح وبتطبيق هذا المؤشر على موريتانيا نلاحظ أنّ هذه النسبة قد ارتفعت من 42% في عام 1975 إلى 218% عام

[1] – رمزي زكي ، مرجع سابق، ص 129.

1986، أمّا في عام 1993 فقد قدرت هذه النسبة 177,9%، حيث كانت نسبة العجز في الميزانية الموحدة للدولة في هذا العام 1993 إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 11,3% مقابل 7,4% سنة 1992، ويعود ذلك إلى بعض العوامل الّتي أدت إلى زيادة غير متوقعة في الإنفاق وتمثلت هذه العوامل في ارتفاع كل من خدمة الدين وتكاليف إعادة تأهيل النظام المصرفي[1].

إنّ هذه النسبة المرتفعة لإجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تبين لنا حقيقتين:

الأولى هي أنّ قيمة الصادرات لم تتطور على نحو يجعلها تغطي قيمة الواردات الضرورية وهو ما يعني بتعبير أوضح أنّ التبادل التجاري مع العالم الخارجي ليس في صالحنا ممّا دفع بالسلطات إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الّذي تراكم من 20 مليون دولار سنة 1967 إلى 1959[2] مليون دولار سنة 2003 بحيث أصبح يهدد استقلال البلاد الثانية هي الديون الأجنبية لم تحدث أي أثر إيجابي على الجهاز الإنتاجي للبلاد بدليل أنّ نسبة الديون إلى الناتج المحلي الأجنبي قفزت من 24,8% سنة 1971 إلى 177,9% سنة 1993.

الجدول رقم (21) : يوضح تطور نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من سنة 1971 إلى 1993:

السنة	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	86	90	91	93
النسبة %	24،8	26،9	43،8	34،4	52،7	78،7	93،9	117،1	110،5	111	77،2	125،7	139	171،4	145،1	158،3	214،7	177،9

المصدر : التقرير الاقتصادي الموحد، مرجع سابق، ص 324.

[1] – تقرير عن التنمية لعام 1995، البنك الدولي ، ص 258

[2] – مديرية الديون الخارجية.

3- نسبة خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي :

يشير هذا المؤشر إلى النسبة الّتي يقتطعها الدائنون الأجانب من الناتج القومي الإجمالي مقابل القروض الّتي قدموها للبلاد المدينة، ويمكن ملاحظة الارتباط بين نمو ديون البلدان المتخلفة ونمو حجم الحصة الّتي يقتطعها الدائنون بين هذه البلدان[1].

إنّ ارتفاع هذه الحصة المقتطعة تمثل خصما متزايدا مباشرا من موارد البلد الّتي كانت ستوجه إلى الاستثمار في المجالات الإنتاجية ممّا يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد المتخلف أي أنّها تمثل تيارا متسربا من الدخل القومي إلى الخارج ممّا يضعف كما ذكرنا من قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع.

4- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات :

يشير هذا المؤشر إلى نسبة خدمة الديون (الأقساط + الفوائد) إلى إجمالي حصيلة الصادرات، فكلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على ارتفاع ثقل عبء المديونية الخارجية، إنّ التصاعد الخطير لخدمة الدين الخارجي قد امتص الكثير من عوائد موريتانيا من صادراتها ممّا خلق عقبة كأداء أمام تلبية حاجيات البلد من السلع والخدمات المستوردة من الخارج، حيث أنّ نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات ظل في تصاعد مستمر الدليل على ذلك الجدول التالي :

الجدول رقم (22) : يوضح تطور نسبة الدين الموريتاني إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 1973 – 1993.

السنة	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93
النسبة %	9	6٫6	20٫7	37٫9	22٫5	14٫5	32٫9	17٫3	15٫9	11٫8	10	38	18٫6	56٫6	22٫5	23٫5	16٫1	25٫4	16٫7	13٫4	27٫4

المصدر : تقرير عن التنمية في العالم سنة 1993.

إلاّ أنّه في الفترة ما بين 1995 – 2000 إذا نظرنا في هذا المؤشر للدول العربية المقترضة نلاحظ أنّه في عام 2000 حقق 15,6% مسجلا انخفاض عن عام 1995 بمقدار 2,5% كما يوضح الجدول رقم (23).

[1] – د. رمزي زكي ، مرجع سابق، ص 130.

الجدول رقم (23) : يوضح نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات والخدمات.

الدولة	نسبة خدمة الدين إلى إجمالي صادرات والخدمات		مقدار التغير في النسبة
الفترة الزمنية	1995	2000	2000 - 1995
الأردن	14،4	15	+0،6
تونس	19،6	21،6	+2
الجزائر	32،6	24،7	-7،9
اد جيبوتي	7،6	7،5	-0،1
السودان	2،5	11،4	+8،9
سوريا	2،5	16،3	+13،8
الصومال	0	28،7	0
عمان	7،2	2،7	-4،5
لبنان	11،7	19،1	+7،4
مصر	13،7	8،6	-5،1
المغرب	30	23،1	-6،9
موريتانيا	20	23	+3
اليمن	2،8	5،3	+2،5
المجموع	18،1	15،6	-2،5

وفقا للجدول نلاحظ ما يلي :

- ارتفعت هذه النسبة في الأردن بمقدار 0,6% وفي السودان بمقدار 8,9% وفي تونس بمقدار 2% وفي سوريا بمقدار 13,8% وفي لبنان بمقدار 7,4% وفي موريتانيا بمقدار 3% وفي اليمن 2,5%.
- انخفضت هذه النسبة في باقي الدول العربية المقترضة.
- بلغت ذروتها في الجزائر بمقدار 7,9%.

المبحث الثاني

التركيب الهيكلي للمديونية الموريتانية

لقد فتح التصحيح الهيكلي الباب للمستثمر الأجنبي عبر قناة تحويل الدين الخارجي للاستثمار في البلد المدين، فبفضل إجراءات الخوصصة أصبح بإمكان الاستثمار الخاص التموقع داخل الاقتصاد الوطني بل ويعول عليه بدرجة كبيرة في النهوض باقتصاديات الدول المدينة في سبيل التخفيف من وطأة مديونيتها الخارجية.

وتعتبر التجربة السياسية من أبرز التجارب في هذا الصدد حيث قامت سنة 1985 بتحويل 30% من دينها الخارجي[1]. أمّا عن التجربة الموريتانية الّتي نحن بصددها فسينقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وذلك تماشيا مع المبحث الّذي نحن بصدده.

المطلب الأول : تطور الديون الثنائية.

إنّ تتبع المسار التاريخي لتطور المديونية الموريتانية يثبت أنّ أهم ميزة تتميز بها تلك المديونية هي أنّها بصورة عامة تعتبر ديونا ميسرة لأنّ الغالبية فيها من مصادر التمويل الثنائية ويعود ذلك إلى أنّ أغلب المديونية الموريتانية من الأقطار العربية الشقيقة والّتي تقدم التمويل لموريتانيا في إطار المساعدة الأخوية والتعاون العربيين، ويقسم هذا المطلب إلى فقرتين هما : تطورات الديون الثنائية خلال الفترة 1970 – 1983 ثمّ تطورها من 1984 – 1997 إلاّ أنّنا سنقتصر على الديون من 1984 – 1997.

- تطور الديون الثنائية وخدمتها خلال الفترة 1984 – 1997.

لقد تطورت الديون الثنائية والأقساط والفوائد المترتبة عليها فبلغت سنة 1984 (46446) مليون أوقية، وبلغت الفوائد المترتبة عليها (638) مليون أوقية، أمّا الأقساط

[1] – الجزيرة نت، إعداد عماد طاحون، ملفات خاصة، الديون العربية هموم وقيود ، 2002، مرجع سابق.

فكانت 225 مليون أوقية، أمّا في سنة 1992 فقد بلغت الديون الثنائية (8908) مليون أوقية وبلغت أقساطها (592) مليون أوقية، وفي سنة 1993 فقد بلغت الديون الثنائية 1077,58 مليون دولار وفي سنة 1994 فقد بلغت 1102,92 مليون دولار وفي سنة 1997 فقد بلغت 1089,28 مليون دولار[1].

حيث نلاحظ تزايدا لهذه الديون ممّا يعبر أنّ هذه الديون ظلت تتراكم على البلد، الشيء الّذي يؤكد أنّ هذه الديون (الديون الثنائية) غالبا ما يتم تسديدها في البلد وتترك للوقت حتّى يدور عليها الزمن ويتم تقليصها أو إلغاؤها كما حدث أو يحدث دائما (الديون الإماراتية، القطرية...) ويمكن توضيح هذا المسار العام الّذي سلكته هذه الديون وخدماتها خلال الفترة من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (24) : يوضح تطور الديون الثنائية وخدمتها خلال الفترة 1984 – 1992 ، (مليون أوقية).

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
حجم الديون الثنائية	46446	66760	76983	87548	87753	91189	86414	88670	89084
الأقساط	255	1233	1562	2216	1882	1661	1612	738	592
الفوائد	638	771	893	960	753	747	1129	901	423

المصدر : عبد الله العتيق ولد الشيخ معلوم : المديونية الخارجية لموريتانيا الواقع والأسباب والحلول، رسالة المتريز في الاقتصاد، جامعة أنواكشوط 1995 – 1996، ص 16.

المطلب الثاني : تطور الديون متعددة الأطراف :

يقصد بهذه الديون تلك الّتي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والّتي تهدف من ورائها غالبا خلق نوع من التعاون الإقليمي والدولي يعزز تلاحم الأسرة الدولية وتعتبر

[1] – عبد الله آب ولد سيدات : أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية الموريتانية، رسالة تحضير سنة ثانية ماجستير 2003، ص 123.

هذه الديون في منطقة وسط بين الديون الثنائية والديون الخاصة وذلك من حيث ثقل عبئها على الاقتصاد الوطني، واقتصر هذا التطور على الفترة 1984 -1997

كانت الديون المتعددة الأطراف في عام 1984 تقدر بحوالي (19650) مليون أوقية بينما كانت الفوائد المترتبة عليها (638) مليون أوقية والأقساط (574) مليون أوقية، ولقد وصلت هذه الديون نسبة مرتفعة من حجم المديونية الموريتانية حيث بلغت سنة 1992 (604404) مليون أوقية أمّا الأقساط المترتبة عليها فكانت (3384) مليون أوقية وكانت الفوائد (1184) مليون أوقية وفي سنة 1993 فقد بلغت هذه الديون (837,62) مليون دولار وفي سنة 1995 وصلت هذه الديون إلى (11050,2) مليون دولار وفي سنة 1997 وصلت إلى (1089,28) مليون دولار[1].

اللافت للمتتبع لهذه الديون من 1984 يلاحظ أنّها في التزايد حيث يرجع هذا التزايد حسب المراقبين إلى عدة أسباب منها :

- رغم عدم دفع مستحقات الديون الثنائية وبالتالي أصبح الباب مغلوق من جهتها والمتنفس الوحيد هو التوجه إلى الديون المتعددة الأطراف.
- التغيرات في العلاقات الدولية حيث أصبحت الديون الثنائية مستعصبة والباب الوحيد هو الديون المتعددة الأطراف وهذا ما تلخصه الوثيقة التالية:

هيكل الديون سنة 1990 (الأرقام بملايين الدولارات).

الثنائية العربية	702,10
نادي باريس	327,18
ثنائية أخرى	60,07
متعددة الأطراف	664,58
الجميع	1753,93

[1] - ملتقى نظمته وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية فبراير 2001.

هيكلة الديون سنة 1998 (الأرقام بملايين الدولارات)

الثنائية العربية	500,8
نادي باريس	460,50
ثنائية أخرى	79
متعددة الأطراف	1095,2
الجميع	2135,50

حيث نلاحظ عند مقارنة هذه الديون بين سنة 1990 و1998.

-زيادة الديون المتعددة الأطراف (51%) سنة 1998 بعدما إنّ كانت (38%) سنة 1990.

-تناقص الديون الثنائية في سنة 1990 هي (40%) وفي سنة 1998 (23%).

- تزايد نسبة نادي باريس حيث أصبحت نسبة الديون فيها سنة 1998 (22%) بعدما إنّ كانت (19%) سنة 1990.

تزايد الثنائية الأخرى من 3% سنة 1990 إلى 4% سنة 1998[1].

حيث يمكن إرجاع هذه التغيرات حسب المراقبين إلى صعوبة الديون الثنائية مقارنة مع الديون المتعددة الأطراف وهذا ما يرجع أساسا إلى التصاعد الخطير لهذه الديون (الديون المتعددة الأطراف) والجدول التالي يوضح ذلك أكثر.

الجدول رقم (25) : يوضح تطور الديون الثنائية والمتعددة الأطراف الخارجية العامة خلال الفترة 1984 – 1997 (الأرقام بالملايين الدولارات الأمريكية)

السنوات	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
الديون الثنائية	806,68	939,4	1025,5	1028,72	1071,7	1067,5	1089,35	1063,3	1077,58	1123,64	1102,92	1105,02	1132	1089,28
الديون المتعددة الأطراف	447,3	486,92	531,02	591,37	628,04	655,48	664,48	730,66	762,72	837,62	912,52	969,5	1048	1069,29

المصدر : ملتقى نظمته وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية فبراير 2001.

[1] – ملتقى نظمته وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية فبراير 2001.

الجدول رقم (26) : يوضح تطور الديون المتعددة الأطراف وخدمتها خلال الفترة 1992 1984 – (المبالغ بالملايين أوقية).

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الديون متعددة الأطراف	19650	25902	30347	38418	40716	47339	52880	55644	60404
الأقساط	574	2159	1190	2143	4064	2325	5240	2950	3384
الفوائد	638	1156	1041	1256	1580	1329	1621	1147	1184

المصدر : عبد الله ولد الشيخ المعلوم : مرجع سابق، ص 17.

المطلب الثالث : تطور الديون الخاصة :

في الوقت الّذي تتزايد فيه الديون الموريتانية شهدت بنيتها أيضا تغيرا في اتجاه الحصة النسبية للديون المستحقة لمصادر خاصة ومن المعروف أنّ الاقتراض من هذه المصادر أكثر تعقيدا من الاقتراض من المصادر الرسمية وأكثر منها كلفة وذلك حيث قصر المدة وارتفاع سعر الفائدة في موريتانيا على غرار الأقطار الأقل نموا قد انخفضت فيها نصيب الديون الخاصة نظرا لعدم قدرتها على الاقتراض من البنوك والمصادر المالية بسبب تدهور قدرتها على الوفاء بديونها وسنقتصر هذه الفترة ما بين 1984 – 1992.

لقد كان المسار العام لهذه الديون خلال السنوات الأربعة الأولى من هذه مسارا متزايدا بصورة ملحوظة فبينما كانت هذه المديونية في عام 1984 (8166) مليون أوقية وكانت الفوائد المترتبة عليها (191) مليون أوقية والأقساط (319) مليون أوقية كانت في عام 1987 (10565) مليون أوقية والفوائد (74) مليون أوقية، أمّا الأقساط فكانت (514) مليون أوقية، ثمّ عرفت بعد ذلك تراجعا واضحا حيث سجلت في عام 1992 مبلغ (7445) مليون أوقية أمّا الفوائد في هذه السنة فكانت معدومة والأقساط (169) مليون أوقية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (27) : يوضح الفوائد والأقساط.

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الديون الخاصة	8166	9945	10339	10565	90106	7724	7819	7703	7445
الأقساط	319	308	446	514	75	581	81	164	169
الفوائد	191	154	372	74	75	83	-	82	-

المصدر : عبد الله ولد الشيخ المعلوم : مرجع سابق، ص 19.

المبحث الثالث

شروط الاقتراض

لقد تغيرت الموازين وانقلب كل شيء في عالمنا المادي اليوم فلم يعد هناك شيء اسمه الإحسان، وأصبح المفهوم السائد هو على قدر ما تأخذ تعطى، بل قد تعطي أكثر ممّا تأخذ إذا كنت في موقف ضعف، وهكذا تفرض الدول الدائنة شروط صارمة تخدم مصالحها على الدول النامية المدينة والّتي من ضمنها موريتانيا.

وفي البداية لا بد من التذكير بأنّ شروط الديون الخارجية قد طرأت عليها تغييرات جذرية زادت من شدتها وذلك بعدما أنكرت ديونها الخارجية ورفضت تسديدها وذلك في عام 1982 وما صاحب ذلك من إغراء لدول نامية أخرى للتوقف عن سداد ديونها الخارجية، وتختلف شروط الخارجية اختلافا بائنا، وذلك تابع لاختلاف الجهات الّتي تقدم تلك الديون أو الأهداف الّتي تريد تحقيقها من وراء تلك الديون.

فأمّا من حيث الجهات فإمّا أن تكون حكومات (الدول الصناعية) أو مؤسسات تمويل إقليمية أو دولية أو بنوكا تجارية، ففي حالة القروض من الحكومات تتوقف الشروط على طبيعة العلاقات بين حكومة الدول الدائنة والدول المدينة، وبطبيعة العلاقات الاقتصادية بينها وفي الغالب تتعلق الشروط بسعر الفائدة وآجل السداد والضمانات وفترات السماح، ويمكن أن تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد منتجات معينة من الدول الدائنة أو نقل هذه الواردات على سفنها أو قصر تنفيذ المشروعات الّتي تمول هذه القروض على شركاتها. وفي حالة القروض من البنوك التجارية فإنّ الشروط تتركز عادة على سعر الفائدة والضمانات الّتي يقدمها المدين لهذه البنوك وإمّا من حيث الأهداف فإنّها تختلف حسب نوايا الجهة المقروضة وإذا كان هدفها الربح ركزت على الفائدة وفترات السداد الضمانات، وهي شروط تقليدية وأمّا إذا كانت هناك أهداف

أخرى فإنّ الجهة الدائنة تركز عليها عند الاتفاق على القرض مثل زيادة الصادرات إلى الدولة الدائنة وقد تكون الشروط في صورة إلزام الدولة المدينة سياسات اقتصادية معينة كما هي الحال لصندوق النقد والبنك الدوليين.

كما تلجأ الدولة عادة إلى مصادر التمويل الأجنبية عندما تكون المصادر المحلية غير كافية لتحقيق معدلات الاستثمار المطلوبة وبالتالي تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الخطط الاقتصادية المطروحة. وتختلف الدول من حيث المعدلات المطلوبة تحقيقها والفترة اللازمة لذلك من جهة، من جهة ثانية من حيث الإمكانات المتاحة، ومن جهة ثالثة من حيث النظم السياسية السائدة في البلد والّتي يترتب عليها مدى تحمل الدولة للكثير من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية أو عدم تحملها إلاّ أنّه يتفق الجميع على المبررات الاقتصادية للاقتراض، على الرغم من اختلافهم حول هذه المبررات[1].

1- شروط صندوق النقد والبنك الدوليين :

تظل شروط الديون الخارجية شروطا عادية طالما التزمت الدول المدينة وطالما كانت هذه الدول مواظبة على سداد خدمة هذه الديون (الأقساط والفوائد) في وقتها ولكن إذا تعثرت الدولة المدينة في السداد لأسباب داخلية أو خارجية وقعت في الفخ المنصوب لها و لم يكن أمامهما سوى خيارين أحلاهما مر.

- الخيار الأول : إنكار الدين والتوقف عن السداد، وهو أمر في غاية الخطورة على الجدارة الائتمانية والسمعة الاقتصادية للدولة وقد يعرضها لعقوبات اقتصادية وسياسية، بل ربما قد يتطور الأمر إلى تدخل عسكري ضدها.

- الخيار الثاني : اللجوء إلى سياسة الخضوع للدولة الدائنة حتّى تعيد جدولة الديون من جديد (نادي باريس) وبشكل يمكن الدولة من السداد وهو الخيار الّذي اختارته موريتانيا، وهناك تجد الدول العظمى الدائنة فرصتها الّتي طالما انتظرتها فتشترط شروطا على الدولة المدينة مقابل جدولة الديون من جديد وذلك هو ما يعرف بشروط صندوق

[1] - د. محمد ولد أعمر، مرجع سابق، ص 5.

النقد والبنك الدوليين وهي شروط تمكن الدول العظمى الدائنة عند تنفيذها من التدخل في الشؤون الاقتصادية للدولة المدينة وذلك عبر السياسات الّتي تعتبر آليات لتنفيذ تلك الشروط.

2- آليات تنفيذ شروط صندوق النقد والبنك الدوليين :

يوجد ثلاث محاور أساسية في قروض برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الّتي لجأت إليها الدولة المدينة والّتي من ضمنها موريتانيا عند إعادة جدولة ديونها وهذه المحاور الثلاثة تعتبر بمثابة لآليات لتنفيذ الشروط إعادة جدولة الديون هي :

- تحرير الأسعار : ويتضمن التزام بتحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج، والحد من تدخل الدولة في الأسعار، وهذا التحرير في الأسعار يؤدي عادة إلى ارتفاع الأسعار والأضرار بشرائح كبيرة من المجتمع وخاصة محدودي الدخل.

- سياسة الخصخصة : وهي سياسة يتوخى منها زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلص من الاحتكارات العامة، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يهدف إلى الربح، وهو الأمر الّذي يكون من تبيعاته تسريح العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات الّتي يقدمها القطاع الخاص.

- تحرير التجارة الخارجية : فالبنك الدولي يطالب الدول المدينة بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية والسماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الأسواق المحلية وخفض الرسوم الجمركية، والعمل على تشجيع التصدير، وعدم إتباع سياسة تقوم إحلال الواردات عن طريق الصناعة المحلية.

وبغض النظر عن الدخول في تفاصيل أكثر بالنسبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي الّتي اتبعتها الدول المدينة، والّتي من بينها موريتانيا، بعد أن لجأت إلى جدولة ديونها، فإنّ المهم هو أنّ هذه البرامج قامت هو ما يمكن أن نطلق عليه سياسة " الامتصاص والاقتناص " أي امتصاص فائض الطلب وزيادة الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية كضمان لسداد الديون ولرفع الجدارة الائتمانية للدولة، واقتناص فرصة تعثر

الدولة المدينة لالتزامها بإتباع آليات السوق وسياسات التحرير الاقتصادي في جميع المجالات حتّى يتوقف إيقاعها الاقتصادي مع إيقاع الدول الرأسمالية الدائنة ومع سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين.

المبحث الرابع

أسباب تفاقم المديونية الخارجية لموريتانيا وتأثيرات ذلك:

المطلب الأول : الأسباب الخارجية.

يقصد بالأسباب الخارجية مجموعة الأسباب الّتي تتبع من خارج حدود البلد وتقع خارج نطاق تأثير أدوات السياسة الاقتصادية المحلية ويمكن تقسيمها إلى :

1- ارتفاع البترول :

من المعروف أنّ أسعار البترول شهدت ارتفاعين خلال الفترة 1973 – 1980 حيث ارتفع 1973 من 3 دولار إلى 10,5 ثمّ ارتفع 1979 من 19 دولار إلى 32 دولار وكان من نتائج الارتفاع الأول تزايد كبير في عجز الموازين التجارية لمجموع الدول النامية المستوردة للنفط حيث ارتفع مجموع العجز من 16 مليون دولار إلى 40 دولار سنة 1975 ثمّ إلى 48 مليون دولار سنة 1979، وعلى الرغم من هذه الزيادة الأولى فإنّ الدول النامية لم تواجه مشاكل كبيرة من مديونيتها الخارجية وربما يعود ذلك إلى الأسباب التالية :

1- الانخفاض النسبي لحجم الديون.

2- السهول النسبية للاقتراض.

أمّا الزيادة الثانية سنة 1979 فلها أثر كبير على نمو المديونية وذلك للأسباب التالية :

1- تزايد العجز بسبب ارتفاع تكاليف النفط.

2- تزايد القدرة على الاقتراض بسبب الفوائد النفطية.

ويعتقد البعض أنّ ارتفاع أسعار البترول ليس بسبب كافي لتبرير الزيادة الكبيرة في مديونية الدول النامية مع بداية الثمانينات ويستدلون على ذلك بكون الدول النامية المدينة كانت من بينها مجموعة مهمة من الدول النفطية.

2- سياسات الاقتراض الدولية وتعظيم أسعار الفائدة :

من خلال دراسة سياسات الاقتراض الدولية خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية :

- التوسع في الاقتراض بسبب نمو السيولة لدى البنوك التجارية نتيجة تراكم الفوائض النفطية مما دفعها إلى التساهل في شروط الاقتراض (في سنة 1974 كانت الفوائض النفطية 49 مليار دولار وفي 1979 أصبحت 65 مليار دولار وفي سنة 1985 أصبحت 109 مليار دولار).

- معدلات الفائدة بسبب ارتفاع معدلات التضخم : حيث كان متوسط التضخم خلال الفترة 1974-1984 يتراوح بين 5 % - 15 % في نفس الفترة. خلال السبعينات كان سعر الفائدة الحقيقي سالبا 1,14 % لأنّ أسعار المواد الخام كانت ترتفع بنسبة تزيد على سعر الفائدة ، وكلن سعر الفائدة الحقيقي انقلب إلى 5,14 % موجب خلال 1981-1985 وبذلك فإنّ الكلفة الحقيقية للفوائد بالنسبة للدول المدينة ارتفعت بنسبة 6,28% مما أثقل كاهل الدولة[1].

- التشدد وتصاعد الشروط بالنسبة للقروض والمؤسسات المالية المتعدّدة الأطراف (صندوق النقد والبنك الدوليين).

- مع بداية الثمانينات ومع توسع الاقتراض في المصادر الخاصة وحتّى تحميل البنوك التجارية نفسها من مخاطر الاقتراض اعتمدت هذه البنوك معدلات فائدة عائمة (هامش + Libor).

3- ركود الاقتصاد العالمي :

كما سبقت الإشارة إلى ذلك فقد أدّى تبني الدول الصناعية الكبرى لسياسات انكماشية في أواخر السبعينات إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية وتدهور أسعارها وتصاعد نزعة الحماية التجارية مما نتج عنه تدهور الموقف التجاري لمجموعة

[1] - عبد الله آب ولد سيدات ، المرجع السابق ، ص 24.

الدول النامية وبالتالي تزايد العجز في الموازين التجارية والحسابات الجارية ومع تآكل الاحتياطات الدولية لهذه المجموعة وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها لم تجد أمامها بدا م زيادة الاقتراض الخارجي.

4- **النـــزاعات الإقليمية :**

إنّ النـــزاعات الإقليمية مثلها مثل النـــزاعات الداخلية ، يسبب نزيفا حقيقيا لموارد الدول المتخلفة من العملة الصعبة لأغراض التسليح وتمويل الحرب في إطار ما يعرف باقتصاد الحرب ، لا ريب فالدولة الّتي تخوض حربا ستلجأ إلى الخارج للحصول على تمويل وكلّما تطورت الحرب واستمرت كلّما لجأت للاقتراض ، وإن كانت ترى في ذلك أسلوبا مبررا ، فإنّها في الوقع تدمر اقتصادها بسبب تفاقم أزمة المديونية.

5- **الديون البغيضة :**

تعتبر الأموال الّتي يقترضها حكام دكتاتورية والّتي تستخدم في قمع أو شعوبهم أو الحصول على مكاسب خاصة بهم ديونا بغيضة ، وتتحمل الدولة أو البنوك الدائنة مسؤولية تقديمهم لهذه القروض. والمفروض أن لا يتحمل الشعب أي جانب منها ما دام أنّه لم يستفد منها. ويحمل التاريخ في ثناياه كثيرا من الأمثلة عن الديون البغيضة ، وعلى سبيل المثال فقد قام الفصل العنصري لجنوب إفريقيا في خلال الثمانينات في الاقتراض من بنوك خاصة مع تخصيص نسبة مئوية كبيرة من موازنته لتمويل قمع الأغلبية الإفريقية على أيدي الشرطة والجيش وغيرهما ، والآن يتحمل شعب جنوب إفريقيا أعباء مضطهديه.

المطلب الثاني : الأسباب الداخلية.

من الجدير بالذكر أنّ الأسباب الداخلية الّتي أدّت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية في البلدان النامية عديدة منها ومن بينها :

1- الميل إلى الاستثمارات الّتي تتطلب كثافة رأسمالية عالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تحتاجه تلك الدول ، مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع إلى غير ذلك ، فخلال الفترة الواقعة بين 1965 و1980 استوردت البلدان النامية من السلع الهندسية وحدها ما قيمته 446 دولار أمريكي[1].

2- العجز في ميزان المدفوعات : كثيرا من الدول النامية تلجأ إلى الخارج قصد سدّ ها العجز من خلال هذا الاقتراض فبسبب انخفاض حجم الصادرات وزيادة الواردات تعمق العجز في الحساب التجاري لميزان المدفوعات ، وعلى سبيل المثال فقد عانت الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل عجزا في الحساب الجاري والتجاري خلال الفترة 1975-1986 حيث أنّ النمو الذي حدث في المديونية الخارجية لهذه الدول كان مواكبا للعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات غير أنّ اللجوء للاقتراض لحل مشكلة العجز ما هو إلاّ هروب للأمام ، إذ أنّه لا يعدو أنّ يكون حلال مؤقتا ، يتسبب لاحقا في تأزيم وضعية البلد اقتصاديا في صورة تراكم الديون الذي يعيق أي محاولة للنهوض الاقتصادي[2].

3- الإنفاق على مشاريع غير منتجة : تطلب القروض نظريا لتحقيق استثمارات ذات عائد مقبول ، إلاّ أنّ الواقع في الدوال النامية هو غالبا على عكس هذا الاتجاه وعلى حدّ قول الاقتصادي بول باران ، فإنّ جزئا معتبرا من موارد هذه الدول يبدّد في أغراض تافهة مثل القصور الفاخرة والقاعات ، إضافة للإنفاق للمهرجانات الّتي لا يرجى منها أي فائدة كما الشكل في بلادنا وكثيرا من الدول الإفريقية ، حيث أنّها تنفق بإفراط على أنشطة غير منتجة وتشمل المشروعات ذات المردود الضئيل.

[1] – ددي ولد أحمد ولد بي ، المديونية الخارجية والتضخم المستورد ، حالة موريتانيا ، رسالة المتريز في جامعة انواكشط.

[2] – عبد الله ولد سيدات ، المرجع السابق ، ص 89.

4- الإنفاق على الدفاع : تخصص كثيرا من البلدان النامية نصيبا وافرا من العملة الصعبة للإنفاق العسكري وتصل نسبتها في من الناتج الداخلي في كثير من الأحيان إلى أعلى المراتب قبل باقي القطاعات كالتعليم والصحة مثلا.

5- هروب الأموال للخارج : يؤدي هروب أموال المواطنين للخارج إلى تقليص حجم الادخار المحلي مما يستوجب سدّ هذه الثغرة عن طريق الاقتراض ، ويندرج في هذا السياق الأموال المهربة من طرف أصحاب النفوذ في الحكم ليتمّ إيداعها في البنوك الغربية، وهو في الواقع سلوك مألوف في البلاد المتخلفة بسبب ما تعانيه من فساد وبيروقراطية.

6- الفشل الإداري : يتفشى في الدول المتخلفة داء عضال يسمى الفساد ، وذلك بدرجات متفاوتة ، وترجع هذه الظاهرة إلى غياب الوعي خاصة عند المسؤولين وأيضا غياب الديمقراطية في البلد ، الأمر الذي أفسح المجال لأصحاب النفوذ وعلى رأسهم القادة الدكتاتوريين لسلب الأموال من العملة الصعبة وجانبا من الأموال المقترضة لتهرب للخارج في شكل حسابات لدى البنوك الأجنبية ، وذلك في غياب تام للمراقبة والمتابعة.

7- الكوارث الطبيعية والحروب : لقد اقترضت الدول المدينة في أحيان كثيرة لمواجهة الكوارث الطبيعية والحروب والصراعات المسلحة ولعلّ القروض الموريتانية لمواجهة أزمة الجفاف وتمويل حرب الصحراء من الأمثلة على ذلك[1].

إنّ هذه العوامل مجتمعة سواء ما كان منها خارجي أو داخلي قد ساهمت في تفاقم أزمة المديونية الخارجية لموريتانيا ، الأمر الذي لا يبعث على التفاؤل هو أنّ معظم تلك العوامل لا تبدو في الأفق إمكانيتها مما يجعلنا نتوقع استمرار هذه الأزمة لفترة لا يمكن تحديدها مستقبلا[2]. ليبقى السؤال المطروح لدى المبررات الاقتصادية.

---

[1] – الأستاذ د. محمد محمود ولد محمد ، مقرر المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، محاضرات غير منشورة ، 2004.

[2] – الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها ، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، ص 198.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال استعراضنا السابق للتطور التاريخي للمديونية لاحظنا النمو المتسارع لهذه المديونية الّتي لم تجد أي عائق يقف أمام هذا التطور الفظيع حتّى الآن في حجمها ، قد رافق ذلك تشويه واضح على التركيبة الهيكلية لهذه المديونية ، وقد أرجعنا هذا التطور إلى مجموعتين من الأسباب الداخلية والخارجية ، ولمواجهة هذه الحالة غير الملائمة للدول ذات موارد اقتصادية متعدّدة وكثافة سكانية منخفضة جدا وترغب أن يكون لها شأن في منظومة الاقتصاد العالمي قامت الحكومة الموريتانية بتطبيق مجموعة من الخطط التنموية نجح بعضها وفشل البعض الآخر ثمّ عرفت البلاد بعض البرامج التصحيحة تحت إشراف ومراقبة البنك وصندوق النقد الدوليين وكل ما ترتب عليها من آثار اجتماعية ، أمّا لأثر على المديونية فكان العمل على تزايدها في الأمد الطويل حيث دخلت موريتانيا في مفاوضات مع نادي باريس لإعادة جدولة ديونها الخارجية بعد أن استوفت الشروط اللازمة لذلك والّتي كان من بينها التعامل مع صندوق النقد والبنك الدولي والإذعان لشروطهما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إنّ الدواء الناجع لمشكلة مديونية موريتانيا حسب اعتقادنا يتمثل في إجراءات قصيرة الأجل وإجراءات طويلة الأجل.

1- **الإجراءات قصيرة الأجل** : يمكن أن يساعد موريتانيا لتطبيق هذه الإجراءات إلى محاصرة المديونية ومنع تفاقمها والحدّ التدريجي من آثارها السلبية ومن هذه الإجراءات ما يلي :

- تشجيع الصادرات الموريتانية والعمل على حل مشاكل المصدرين.
- عدم اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل إلاّ عند الضرورة القصوى.
- الحرص على أن تكون القروض الجديدة ذات طبيعة إنتاجية، أي تساهم في خلق وتوسيع الطاقات الإنتاجية وأن لا تستخدم هذا القروض في تمويل الاستهلاك الجاري.
- العمل على اتخاذ إجراء وسياسة كفيلة بوقف هروب وتهريب الأموال وتشجيع دخول الاستثمارات إلى موريتانيا.

- أنّ تسعى موريتانيا لدى دائنيها لتسوية أعباء بعض ديونها من خلال الدفع بالصادرات الموريتانية بالنظر إلى اتفاقية الجدولة الّتي سبق وأن قامت بها موريتانيا وبالنظر للآثار الّتي تمخضت عنها فإنّ اتفاقية الجدولة اللاحقة يجب أن تتمّ في إطار ثنائي وبعيدا ما أمكن عن شروط نادي باريس.

- العمل على أن لا تقل الصادرات عن الواردات.

- العمل على وضع حدّ لانخفاض الأوقية الموريتانية.

- ترشيد الواردات وبالذات من السلع غير الضرورية والكمالية.

2- **إجراءات طويلة الأجل** : إذا تمكنت موريتانيا في الأجل القصير بأن تحقق الأهداف المضروبة وهي وفق تفاقم أزمة المديونية ، ومحاصرة آثارها من خلال السعي لإلغاء شطر كبير منها ، والهبوط بمعدل خدمة الدين إلى حدود المعقول بين 10 % إلى 11 % من حصيلة الصادرات وذلك في غضون زمني محدّد (3-4 سنوات).

فإنّ الطريق يكون ممهدا للتصدي لمهام الأجل الطويل وستكون المهمة الجوهرية هي اقتلاع جذور أزمة المديونية وضمان عدم الوقوع فيها مستقبلا ، ونقطة البداية هنا هي العمل على تطبيق فجوة الموارد المحلية ، فموريتانيا تقترض لأنّ هناك فجوة في مواردها المتاحة أي فجوة بين معدل الاستثمار الّتي تريده ومعدل الادخار المحلي ، وأعتقد أنّ الحل يكمن في المدى الطويل بان تعتمد موريتانيا على زيادة الادخار المحلي لتضييق فجوة الموارد المحلية وما يناظرها من فجوة مماثلة في ميزان المدفوعات ، ونشر أيضا إلى نمط التنمية الذي يضمن اقتلاع جذور أزمة المديونية يتطلب التوجه بالاستثمار نحو القطاعات الأكثر حيوية في التنمية ، ويأتي في مقدمة ذلك الزراعة.

وفي النهاية فإنّ أزمة المديونية تقرع منذ وقت طويل أو تبنه بخطورة السير على الاستدانة المفرطة سواء في موريتانيا أو غيرها ، ولذلك فإنّ الخطر الذي تنذر به يزداد حدّة وعليه يجب الاستجابة لما يمليه من تضحية وإعادة ترتيب الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع

فعالية التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في موريتانيا .

الفصل الرابع

فعالية التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في موريتانيا

تمهيد :

تعتبر موريتانيا من ضمن البلدان النامية، الّتي عانت الكثير منذ بداية استقلالها من نقص المصادر التمويلية الداخلية. بفعل عدم قدرتها على استغلالها ما هو متاح لديها شيء الذي دفعها إلى محاولة الحصول على الموارد المالية من مصادر خارجية من أجل خلق تنمية واستغلال مواردها المحلية وهذا الوضع دفعها إلى اعتماد على مصادر الخارجية فترة طويلة بفعل غياب أسس حياة فيها بداية الاستقلال.

وفي هذا الفصل سنحاول التعرف على فعالية التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في موريتانيا وسياسات الّتي حاولت موريتانيا عن طريقها تنمية مصادرها التمويلية الخارجية. حتى تتمكن من تكملة النقص الشديد الذي تعانيه مصادرها الداخلية والخارجية والذي يمنعها من تحقيق تنمية فعلية ومن أجل إحاطة بالموضوع قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

- المبحث الأول : التجربة الموريتانية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- المبحث الثاني : فعالية مصادر التمويل الخارجية في موريتانيا.
- المبحث الثالث : تمويل مؤسسات غير مصرفية في موريتانيا.
- المبحث الرابع : فعالية القروض ومساعدات في التمويل والتنمية في موريتانيا.

المبحث الأول

التجربة الموريتانية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

مثل عقد الثمانيات في موريتانيا مرحلة صعبة حيث كانت بداية هذا العقد هي نهاية حرب الصحراء. وبداية سلسل انقلابات العسكرية وتراجع الإنتاج الزراعي، نتيجة الجفاف، وتناقص حصيلة الصادرات السمكية نتيجة هشاشة المراقبة الموريتانية، وتناقصت إرادات صادرات الحديد نتيجة انخفاض أسعار هذه المادة عالميا، هذا بالإضافة إلى تناقص حصيلة الإرادات العامة نتيجة انعدام الصارمة في التحصيل.

إنّ المرحلة الصعبة الّتي تمر بها موريتانيا بفعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية وسياسية، قد تجلت بشكل كمي في توالي العجز في ميزان المدفوعات، وتزايد اعتماد على تمويل الخارجي، وتزايد العجز في الميزانية العامة للدولة وتدني الأجور الحقيقية، وتزايد معدلات البطالة هذا بالإضافة إلى الجانب الكيفي لأزمة المتمثل في تدني مستويات المعيشية، وتزايد السخط الشعبي، في السنوات الأخيرة.

كانت الديون الخارجية في المرحلة الأولى حلا مؤقتا إلا أنّ موريتانيا كغيرها من دول العالم الثالث اعتبرته مصدرا يمكن الاعتماد عليه باستمرار لكن سرعان ما تحول الحل إلى سراب وأصبحت الديون هي الأزمة الحقيقية الّتي تبح عن حل وبالذات في الوقت الراهن عندما أصبح معظم المشاكل الّتي كانت تحل بالاستدانة من الخارج هي: الآن نتيجة لاستدانة نفسها، فعجز ميزان المدفوعات في السبعينات كان عوض بالاستدانة إلا أنّ عجزه الآن هو أساسا نتيجة لتزايد مدفوعات خدمة الديون، ممّا أدى إلى توالى عمليات الجدول وتناقص الجدارة الائتمانية للدولة موريتانية.

لقد أدت العوامل الاقتصادية الجمة إلى ضرورة البحث عن حلول للأزمات الخانقة الّتي يمر بها الاقتصاد الموريتاني، وبالذات منها أزمة الديون.

ممّا أدى إلى اللجوء إلى القروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذا ما تطلب قبول الشروط المصاحبة لتدخل هذه المؤسسات. وهي المعرفة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي.

وسنحاول من خلال هذا البحث، تقسيمه إلى ثلاثة مطالب –المطلب الأول- برنامج التمويل الاقتصادي والمالي1988/1985 المطلب الثاني برنامج الدعم والدفع 1991/1989 والمطلب الثالث الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفقر في موريتانيا 2015/2001.

المطلب الأول : برنامج التقويم الاقتصاد والمالي1988/1985 .

لقد ساهمت عوامل خارجية وأخرى داخلية إلى الوصول بالاقتصاد الموريتاني إلى وضعية حرجة ممّا تطلب الحكومة الموريتانية أن تأخذ العبرة من الماضي القريب الذي امتاز ب:

- غياب سياسة وطنية ومحددة للاستثمارات ممّا أدى إلى الاستثمار في مجالات ومشاريع بغض النظر عن المردودية الاقتصادية وإمكانات التمويل الذاتي وآثار الاستدانة على الميزانية العتمة وأثرها على زيادة حجم المديونية.

- غياب سياسة قطاعية دائمة تحدد الأهداف والسياسات المنطلقة منها والجدول الزمني للإجراءات ومرتبطة بالسياسات الاقتصادية الشمولية مما أثر سلبيا على المديونية الخارجية للبلد وكذلك معدلات النمو.

- ضعف تسير القطاع شبه العمومي(منشآت عمومية، وبنوك) وهذا ما لم يؤدي فقط إلى أزمة سيولة بل إفساد جذري لنوعية الخدمات العامة.

- ضعف القطاع العمومي غير المستخدم للكفاءات اللازمة وهذا ما لم [1] يمكن من إدارة ومتابعة والتسيير الفعال لبرامج التنمية الاقتصادية.

[1] - ministère du plan programme de redressement économique en ginan car .pref.85/88.p29.

1- الأهداف الماكرو اقتصادية :

السياسات الاقتصادية الّتي ستطبقها الحكومة في إطار برنامج الإصلاح سيكون لها لا محالة أثر بالغ على تخصيص الموارد الداخلية والخارجية المتاحة. ويتجلى هذا الأثر في ضخامة أو تعدد إجراءات التثبيت و إعادة الهيكلة المطبقة منذ 1985.

إنّ تكميم هذه الآثار لهو من الصعوبة بمكان نتيجة ضعف قاعدة البيانات الّتي تمتلك من جهة، ومن جهة ثانية، تذكر بأن المتغيرات الاقتصادية في هذه الدول (المتخلفة) تابعة للبيئة الاقتصادية الدولية و بالذات الأسواق العالمية.

الإختلالات الاقتصادية الّتي تعاني منها موريتانيا، ومتطلباتها التنموية في المستقبل تتطلب وضع الأهداف التالية: [1]

- تحقيق معدل نمو لناتج في محدود 4% تخفيض العجز الخارجي، إلى حدود 10% من الناتج المحلي سنة 1988. مع العلم أنّ الصادرات بالأسعار الخارجية تزداد بنسبة 12% والواردات بالأسعار الخارجية تزداد بنسبة 19%.
- ضرورة تحديد سقف لحجم الاستثمارات العمومية في حدود 12.5مليار أوقية (150 مليار دولار) في سنوات البرنامج . وتحقيق ادخار عمومي في حدود 15% من الاستثمارات العمومية.
- تخفيض نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المالي وتخفيض الحجز الخارجي عن طريق العملات الدولية.

برنامج الإصلاح الاقتصادي يجب أنّ يقتنع الممولين لمنح الدعم اللازم لمواجهة الإختلالات الحادة في فترة 86-88 وهذا ما تطلب من الحكومة الأخذ في الاعتبار ، نمو الناتج والصادرات، ووضع المشاريع حسب الأولوية وتنشيط الادخار العمومي، والحصول على جدولة لخدمات الدين العمومي، وتقدى التمويلات الضرورية لهذه الفترة

[1] - ministère du plan .pref . Op. cit. p31.

86-88 بحولي 46مليار أوقية منها 14مليار مساعدات خارجية (خبراء تقنية ومساعدات غذائية....) و32مليار لتمويل مشاريع الاستثمارات.

برنامج الإصلاح الاقتصادي (التقويم الاقتصادي والمالي 85-88) يهدف إلى القضاء على تراجع نمو الناتج الداخلي للوصول به على الأقل إلى معدلات نمو السكان في موريتانيا (29%).

يعتمد الاقتصاد الموريتاني بشكل كبير قبل وبعد في برامجه على قطاعين الزراعية والصناعة، حيث شهد قطاع الزراعة تراجعا في مساهمته في الناتج نتيجة عوامل عدة منها، التصحر وعدم وجود المخابر والهجرة وتخلف طرق الإنتاج أمّا قطاع الصناعة، فقد شهد إنتاج المعادن منه تراجعا نتيجة عامل السوق الدولي وما تطلبه هذه الوضعية من تحسن أداء القطاع وتخفيض تكاليف الإنتاج والرفع من الإنتاجية.

استهدفت البرنامج الإصلاحي الاقتصادي في موريتانيا إلى تنوع الإمكانيات المحلية، وخلق بنية تحتية صناعية يتطلب تنشيط القطاع الخاص الموريتاني وبالذات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

السياسات الماكرو اقتصادية والقطاعية يجب أنّ يكون لها الأثر على تخفيض عجز الحساب الجاري الذي يجب أنّ يصل إلى 7.6% من النتائج سنة 1988 بدلا من 26.1% سنة 1984 وفي نفس الوقت ما زالت الحاجة إلى التمويلات الخارجية مرتفعة كما يوضح الجدول التالي.

الجدول رقم (28) : يوضح الديون الخارجية الموريتانية المضمونة في يوم 84/12/31:

	المضمونة		خدمة الديون المستحقة			
	المحسوبة	غير المسحوبة	1985	1986	1987	1988
المؤسسات المالية	127.7	11.5	20.8	22.7	21.5	20.9
موردون	66.5	2.2	8	7.9	7.8	7.6
المؤسسات الدولية	328	156.2	33.4	35	35.3	49.4
الدول العربية	154	92.2	16.7	17.6	17.8	30.9
أخرى	174	44.0	16.7	17.4	17.5	18.5
مؤسسات ثنائية	719.9	297.6	55.6	127.3	103.1	100.9
الدول العربية	603.4	194.7	46.8	116.2	91.5	89.3
الحكومات	362	60.9	29	93.1	65.5	62.1
الصناديق	241.4	133.8	17.8	23.8	26	27.2
أخرى	116.5	102.9	8.8	11.1	11.6	11.6
المجموع	1175.6	465.3	109.8	185	159.9	171.2

Source : Ministère du plan , PREF, p35.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أنّ خدمة الديون مرتفعة حيث تقطع 38% من إجمالي الصادرات (باستثناء التحويلات، وبما أنّ برنامج الإصلاح الاقتصادي يهدف إلى تحقيق عجز ميزان المدفوعات فقد يتطلب هذا من بين أمور أخرى الديون الموريتانية في اجتماع نادي باريس أبريل 1985.

من أجل تمويل الاستثمارات العمومية يفرق في هذا البرنامج بين أنواع ثلاثة:

- الاستثمارات الجارية (Investissement en cours) يصل غطاءها إلى حوالي 33.7مليار أوقية في الفترة 85-88 يحصل عليها في شكل دين ومساعدات (300دولار).
- الاستثمارات الجديدة (Investissement) يصل غطاءها إلى حوالي 271مليون دولار يحصل على 40% منها في شكل مساعدات ، وعلى الحكومة في هذا المجال أنّ تعمل على ترتيب المشاريع حسب الأولوية من جهة وسرعة المردودية والتشغيل من جهة ثانية.
- النوع الثالث هو إعادة تنظيم الديون الخارجية المضمونة لتحقيق سداد خدمة الدين المستحقة.

إذن كان التركيز كبيرا على مصادر الخارجية في تمويل الاستثمارات الجدية أو استمرارية الاستثمارات القائمة وهذا ما يضعف نسب الإنجاز نتيجة حساسية المصدر الخارجي وقابليته للنهوض في أي وقت والتعويل على المصادر الخارجية في التمويل يناسب في مرحلة معينة تخفيف التوازنات المطلوبة أو التخفيف من الاختلالات لكنه يطابق مفهوم التبعية. ويضعف إمكانات تحسين آراء المصادر المحلية للتمويل، ويعيق تحقيق مفهوم التنمية المستديمة.

2- السياسات الماكرو اقتصادية :

من أجل تحقيق الأهداف الشمولية السابقة، يطبق برنامج التقويم الاقتصادي والمالي السياسات التالية:

أولا: السياسات المتعلقة بالمالية العامة: تهدف هذه السياسات إلى تحقيق التوازن في ميزانية الدولة سنة 1986 وتحقيق ادخار في الميزانية في حدود 20% من الإيرادات العامة سنة 1988.

أ/ في مجال الإيرادات العامة: تهدف هذه السياسة إلى توسيع المطرح لضريبي وخلق نظام رقابي صارم على الجباية عن طريق:

- التحسين من فعالية إدارة الضرائب عن طريق دعم وسائل التحصيل والجباية ومحاربة التهرب الضريبي.
- التنسيق بين مختلف مصالح وزارة المالية الضرائب (الضرائب والخزانة) لدعم وسائل جباية الضرائب النوعية مثل الضرائب العامة على الدخل(I G R) وضريبة الأجور (ITS).
- توسيع المطرح الضريبي عن طريق دعم وسائل الإحصاء و ورقابة المكلفين.
- تعديل نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية انطلاقا من قانون الاستثمارات الموريتاني.
- وضع الحلول اللازمة لزيادة إيرادات الميزانية المتحصلة من القطاعات الرائدة كالصيد والمعادن دون إغفال دورها في الأنشطة الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق التوازن المالي.
- سينجم عن هذه الإجراءات زيادة متوسطة سنويا تقدر ب12% في فترة 86-88 لإيرادات الدولة ممّا سيؤدي إلى زيادة نسبة هذه الإيرادات إلى الناتج المحلي.

ب/ مجال النفقات العامة: تهدف الإجراءات إلى نقص معدل الزيادة السنوية للنفقات العام وتحقيق 6.2% كمعدل زيادة سنوي في الفترة 85-88 عن طريق:

- وضع سقف لحجم كتلة الأجور ووقف الاكتتاب.
- إحصاء ومراجعة قوائم موظفي الوظيفة العمومية للعاملين سنة 85-88.
- مراقبة النفقات المدنية والعسكرية إبتداءا من 1987 وربطها ببرامج محددة ودعم اختيار المشاريع.
- تقليص المعونات المالية وحجبها عن المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري إبتداءا من 1986 من أجل تحفيز هذه المؤسسات على تحمل مسؤوليتها كاملة والوصول إلى مستوى الكفاءة الإنتاجية المطلوبة انطلاقا من إمكانياتها ومواردها الذاتية.

- دعم نظام متابعة الديون الداخلية والخارجية عن طريق إنشاء لجنة وزارية فنية سنة 1985مكلفة بمراقبة تطور الديون وتسديد خدماتها المستحقة من أجل تفادي تراكم المتأخرات.

الجدول رقم(29) : يوضح مكونات الميزانية بملايين الأوقية بالأسعار الجارية.

الإيرادات العامة	1984	1985	1986	1987	1988
إيرادات ضريبية					
رواتب	2620	3142	3519	3836	4181
ضرائب على الطاقة	1796	2143	2336	2546	2775
ضرائب على الاستيراد	2426	3240	3561	3900	4275
ضرائب على الصيد	1058	1613	1958	2205	2493
نسيم	459	796	1395	1510	1624
أخرى	184	177	177	177	177
الجميع	8543	11111	12946	14180	15525
إيرادات غير ضريبية					
الصيد	464	430	350	300	250
مؤسسات عمومية	695	430	430	430	430
أخرى	594	480	480	480	480
الجميع	1753	1340	1240	1190	1140
الجميع	10296	12451	14186	15370	16665

Source : Ministère du plan, PREF, p 112.

88	87	86	85	84	النفقات
					التسيير
6923	6601	6297	5930	5354	الرواتب
3044	2860	2702	2568	2342	معدلات
1489	1489	1489	1489	1504	دعم/تحويلات
1545	1675	1845	1710	994	فوائد
300	300	300	296	269	أخرى
13301	12925	12633	11993	10463	المجموع
(3364)	(2445)	(1553)	(458)	(167)	الادخار
					رأس المال
1050	902	805	706	583	الاستثمار
120	130	140	145	142	قروض
14471	13975	13578	12844	11188	الجميع

Source : Ministère du plan, PREF, p 112.

ثانيا: السياسات المتعلقة بالنقود والقروض.

ستتخذ الحكومة إجراءات تقليصية وانتقائية للقروض تعطى فيها الأولوية لقطاعات المنتجة(الصيد، المقولات الصغيرة والمتوسطة) هذا بالإضافة إلى سياسة نقدية مضادة للتضخم وتشجيع الادخار الخاص.

يهدف البرنامج إلى إعطاء الأولوية للقطاع الخاص وتقليص التوسع في منح القروض إلى حدود 5% سنويا هذا بالإضافة توقيف القروض الممنوحة للحكومة تناسبا مع الوضعية المالية المنتظرة لإجراءات الجدولة وحالة التضخم وزيادة أسعار الفائدة المديونية والدائنين بنسبة 2% سنة 1985 ودراسة النظام البنكي وتنظيمه حتى يتمكن من مسايرة الإصلاح الاقتصادي وقد يتطلب هذا ما يلي:[1]

- تحويل أنصبة البنك المركزي الموريتاني في رأس مال البنوك التجارية إلى الدولة من أجل تخفيض مساهمة في هذه البنوك والتركيز على دوره الأساسي الممثل في الإشراف والرقابة على البنوك وتوجيه السياسة القرضية للدولة.
- تظهير ميزانية إتحاد البنوك التنمية (UBD) الناتج عن دمج من البنك الموريتاني للتنمية والتجارة(BMDC) والصندوق الوطني للتنمية (FND) وكذلك تطهير ميزانيات البنك الدولي لموريتانيا (B.I.M.A) والشركة الموريتانية للبنك (S.M.B) وقد تحملت الدولة تكاليف هذه العملية والتي شملت سداد المتأخرات اتجاه الوكلاء الأجانب ودفع الديون المجمدة على شركات الدولة ومعالجة القروض الخاصة الّتي لا يمكن استرجاعها، وإعادة تكوين رأس مال هذه البنوك.
- خصخصة البنوك بفتح رأس مالها أمام القطاع الخاص الموريتاني والأجنبي.
- دعم رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية

[1] - ministère du plan Bilan d'exécution du pref. 1989, p4

ثالثا : السياسات المتعلقة بالقطاع الخارجي.

يهدف البرنامج إلى تخفيض عجز ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم وقيمة الصادرات والنقص من حجم الواردات وهذا ما يتطلب نقص قيمة الأوقية بنسبة 16% في 15 فبراير 1985أي أنّ قيمة العملة الموريتانية نقصت بنسبة 24% في الفترة 85/84 ممّا سيصلح التشوه في سعر العملة المغالي فيه، بهدف زيادة القدرة التنافسية لصادرات الدولة وتقليص الطلب على الواردات الّتي سترتفع أسعارها بعد تخفيض يعر العملة كما قامت الحكومة بتخفيض عدد المنتجات الّتي يعتبر منح رخصة لاستيرادها ضروريا وألغي العمل بنظام الرخص بالنسبة للسلع الوسطية والسلع الصناعية والخدمات المرتبطة بها، وذلك من أجل تخفيض القيود المفروضة على الواردات وعلى مستوى آخر من أجل تشجيع الاستثمار في أهم القطاعات التصدير في الاقتصاد الموريتاني.

إنّ الإجراءات المتبعة في القروض والسياسات المتعلقة بسعر صرف الأوقية الموريتانية. وتخفيض معدل الاستثمارات العمومية كل هذا سيعمل على تخفيض الواردات الموريتانية. كما أنّ السياسات المطبقة في أسعار الفائدة (الدائنة والمدينة) والإجراءات المشجعة ستزيد الاستفادة من مدخرات الموريتانيين المقيمين في الخارج والدخول في عمليات للجدول واسعة النطاق ومحاولة الاستفادة من بعض المساعدات الدولية (المنح،الإعفاءات، القروض) وتخفيض التعرفة الجمركية وكل هذه الإجراءات ستخفض عجز الحساب الجاري من 17% من الناتج في سنة 1985 إلى 1988.

رابعا: السياسات المتعلقة بالإدارة والتسيير المالي والاقتصادي

تعد الإدارة الموريتانية من الإدارة الثابتة في الدول النامية وهذا ما أدى إلى حاجتها الماسة إلى الكفاءة الفنية والنصوص والإجراءات المنظمة الّتي لم تناسب التطور الحاصل حيث تمثل نسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي والإعدادي بنسبة من الموظفين (96%) وتقل نسبة الإطار المخصص من بين مجموع الأطر. كما أنّ القوانين المنظمة للأشخاص معدة بطريقة غير مناسبة.

هذا بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين القطاعات الاقتصادية (تخطيط المالية، البنك المركزي والقطاعات الفنية، التنمية الريفية، التجهيز، التعليم، الصحة) ممّا يعارض مع التسيير الاقتصادي ومبدأ السياسة الانتقائية للمشاريع.

إن معالجة هذه تتطلب في نظر البرنامج دعم قدرة التنفيذ ومتابعة المخططات من جهة عن طريق وضع خلية للتخطيط في كل قطاع فني ومركزة المعلومات وإعداد البرنامج السنوي، كما تكلف وزارة التخطيط ووزارة المالي، والبنك المركزي الموريتاني والأمانة العامة للحكومة بمتابعة برنامج الإصلاح عن طريق لجنة تنسيق مشتركة.

ومن جهة ثانية إعادة تنظيم الإدارة عن طريق تنظيم الإحصاءات وربط الاكتتاب بالمعايير المالية ومراجعة أجور الموظفين بالوظيفة العمومية المؤسسات شبه العمومية.

خامسا: السياسات المتعلقة بالأسعار والمتاجرة:

قبل 1985 كانت إدارة الرقابة الاقتصادية على الأسعار التابعة الإدارة التجارة ومن ثمّ وزارة التجارة تشرف على الرقابة على الأسعار والجودة والصلاحية (ردع الغش) وحل النـــزاعات.

في إطار وظيفة الرقابة على الأسعار تقسم الأسعار إلى[1] :

- مواد مسعرة (محددة السعر) وهي المواد الأساسية، الأرز، الشاي، السكر، الإسمنت، القمح، بعض المواد الصيدلية، المحروقات.
- مواد مسعرة عن طريق الهامش الربحي، بعض النظر عن تكلفة كل مستورد أو منتج محلي مثل مواد البناء، المعدات المترلية.
- مواد حرة وهي كافة المواد الأخرى الّتي لم تحدد أسعارها في كل نظام الأسعار الجبرية، أو نظام الهامش الربحي مثل العطور، السجائر، الدفاتر، الورق[2]

[1]- الأمر القانون رقم 320 بتاريخ 79/12/21. والأمر القانون رقم 233 بتاريخ 85/12/25.

[2]- محمد بن عمر، الرقابة الاقتصادية على الأسعار بحث المتربر في الاقتصاد، جامعة أنوا كشوط 1989/1988.ص 32.

إنّ تطبيق موريتانيا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي كغيرها من الدول[1] تطلب سياسة ليبرالية في الأسعار نفذت في النصف الثاني من سنة 1985 حيث أعلنت الدولة.إلغاء قائمة الأسعار المدارة (السلع المدعومة، أو المحددة السعر) وتركت الأسعار تخضع لقانون العرض والطلب من أجل الأصول إلى الأسعار الحقيقية وتشجيع الإنتاج الوطني ونقص الواردات.

سادسا: السياسات المتعلقة بترقية التشغيل.

إن وضع برامج إصلاح هو من الشروط الضرورية لإعادة وتحسن قدرة الاقتصاد الموريتاني على خلق فرص توظيف وبالذات في ظل وقف عمليات الاكتتاب و خوصصة المؤسسات العامة وما تؤدي إليه هذه الإجراءات من بطالة في الأمدة القصير في نظر هذه البرنامج لمواجهة هذه الوضعية تهدف الحكومة إلى إعادة توجه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة والخالقة لفرص العمل وإنشاء صندوق لدمج المواطنين في الحياة النشطة سنة 1985 تختص بإعطاء تمويل المشاريع صغيرة للمتقاعدين وأصبحت المؤهلات الجامعية غير العاملين وتشجيع العامل الموريتاني المهاجر على العودة إلى بلدة.

وهذه بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع غير المصنف وتشجيع العمل الجماعي والمنظم ووضع برنامج الإحلال العمالة الأجنبية بالعمالة الوطنية وهذا ما سيتطلب خلق وتطوير مؤسسات التكوين المهني وإعطاء الأولوية في هذا التكوين لحاجة السوق الوطني.

المطلب الثاني : برنامج الدعم والدفع 89-91.

تهدف موريتانيا خلال برنامج الدعم والدفع (89-91) إلى مواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي الّتي بدأتها في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، هذا بالإضافة إلى تصحيح الإختلالات الاقتصادية العميقة، وتحقيق إصلاح هيكلي في مختلف القطاعات.

[1]- الأمر القانون رقم 320 بتاريخ 79/12/21. والأمر القانون رقم 233 بتاريخ 85/12/25.

- تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية وتحقيق مستوى الاستثمارات العمومية في حدود 16.6% من الناتج المحلي.
- تحقيق معدل خدمة الديون الخارجية يتراوح في مابين 20% و25% من حصيلة عائدات الصادرات، ممّا يتناسب وقدرات الاقتصاد الموريتاني على الدفع تركزا على إستراتيجية التنمية في برنامج الدعم والدفع (89-91) على محاور أربعة رئيسية هي:
- الاستغلال الأمثل الإمكانيات النمو.
- البرمجة المنسقة لإجراءات السياسات الاقتصادية.
- تنمية المصادر البشرية.
- البحث عن التمويلات الجديدة بشروط ملائمة.

2- السياسات الماكرو اقتصادية:

من أجل تحقيق الأهداف الماكرو اقتصادية لبرنامج الدعم والدفع ستتخذ الحكومة الموريتانية جملة من الإجراءات تتعلق بـــ:

- الإدارة الحذرة للطلب الكلي.
- الإدارة المناسبة للعرض الكلي.
- التطبيق لسياسة قطاعية متماسكة وهذا ما يتطلب جملة من السياسيات هي[1]:
  - السياسة المتعلقة بالمالية العامة.
  - السياسة المتعلقة بالنقود والثروة.
  - سياسة الأسعار.
  - سياسة التشغيل.
  - السياسة الاجتماعية لبرنامج الدعم والدفع.

[1]- ministère du plan, PCR op. cit. , P4.

أولا: الساسة المالية العامة.

الهدف الأساسي لهذا هو تحقيق ادخار عادي في الميزانية تصل إلى 6%من النتائج المحلي الإجمالي مدة البرنامج عن طريق:

1- الإيرادات العامة:

من أجل نمو إيرادات الميزانية ستتخذ الإجراءات التالية:

- تقوية (زيادة) حصيلة الضريبة الصغرى التقديرية بتحويلها إلى رسم على رقم الأعمال بنسبة 4% من رقم الأعمال للمؤسسات الخاضعة لنظام الأرباح التجارية الصناعية.

- تحسين نظام الضرائب على قطاع الصيد سواء تعلق الأمر بالضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب على الرواتب والأجور والضرائب على الخدمات مع التركيز على هذه الأجرة.

- تغيير نظام الإعفاءات الجمركية وإجراء إصلاحات في قانون الجمارك بشكل يزيد من الإيرادات دون زيادة الضغط الضريبي.

- وضع سياسة صارمة للمراقبة وتطبيق نظام محدد للمراجعة المحاسبة وتقوية الجمركية وتعزيز إجراءات التحصيل بشكل عام إن تطبيق هذه الإجراءات ستمكن من زيادة متوسطة للإيرادات العامة 11.7% سنويا طيلة فترة البرنامج.

2- النفقات العامة:

يهدف البرنامج إلى التقليص التدريكي للنفقات العامة بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص وفي هذا الإطار يركز البرنامج على المستخدمين الحكوميين وفي نفس الوقت يتواصل تدعيم وتقوية القطاعات ذات الأولية وزيادة قروض الميزانية المواجهة لصيانة التجهيزات والأثاث وسوف يتم العمل من أجل رفع كفاءة المستخدمين الحكوميين وتقليص تكاليفهم دون المساس بقوتهم الشرائية هذا بالإضافة إلى عقلنة نفقات التعليم والتعاون مع البنك الدولي للوصول بمستوى التمدرس الملائم وتكييف

مخرجات التعليم العالي مع السوق من المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى الوصول بالنفقات العامة (باستثناء نشاط لديوان) إلى حوالي 17.3 مليار أوقية سنة1989{بنسبة زيادة قدرها 14.8% مقارنة ب 1988} وفي سنة 1990 ستكون 17.9 مليار أوقية {بنسبة زيادة 3.7% مقارنة بنسبة 1989} وفي سنة 1991 ستصل إلى 18.7 مليار أوقية (بنسبة زيادة قدرها 4%مقارنة 1990).

أمّا بالنسبة لخدمة الدين فإنه من المتوقع أن ترتفع الفوائد المدرجة في النفقات الجارية في المتوسط إلى 2.35مليار أوقية سنويا فترة البرنامج (89-91) في حين سيصل حجم الأقساط المدفوعة إلى 5.42 مليار أوقية سنويا، وسينمو مجموع خدمة الدين 4% مقارنة بنسبة1990.

أمّا بالنسبة لخدمة الدين فإنه من المتوقع أن ترتفع الفوائد المدرجة في النفقات الجارية في المتوسط إلى 2.35 مليار أوقية سنويا خلال فترة البرنامج (89-91) في حين سيصل متوسط حجم الأقساط المدفوعة إلى 5.42% مليار أوقية سنويا وسينمو مجموع خدمة الدين بنسب متزايدة خلال فترة البرنامج 3.6% و14.2% و17.2% في السنوات 89 و90 و91 على التوالي.

ومن المنتظر تحقيق ادخار عادي في الميزانية قدره 5.4 مليار أوقية في المتوسط وطيلة مدة البرنامج وهذا يمثل 6% من الناتج المحلي الإجمالي في مدة برنامج الدعم والدفع.

ثانيا: سياسة النقود والقروض.

قررت الحكومة الموريتانية مواصلة السياسات النقدية من خلال:

- المراقبة الصارمة لتزايد قروض الاقتصاد، وإنتاج نظام الأولويات.
- التمسك بسياسة سعر الفائدة الرامية إلى تعبئة المدخرات المحلية
- متابعة إصلاح قطاع البنوك وبالذات إعادة تنظيم البنوك الأولية التجارية ومراقبة مدى التزامها بتطبيق قواعد التسيير السليمة، من خلال تقوية إجراءات مراقبة البنك المركزي من أجل القضاء على الصعوبات الّتي واجهت الجهاز المصرفي كما

ستقوم الدولة بتطبيق سياسة نقدية إنكما شية تهدف إلى بقاء معدل نمو الكتلة النقدية في الحدود الملائمة حيث ظلت تزيد في مدة البرنامج بحوالي 11.6%.

ثالثا: السياسات المتعلقة بالأسعار.

تركز أساسا حول التحرير المتزايد والمراقب للأسعار، من خلال إلغاء الدعم للمنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية، وتقليص المنتجات المسعرة رسميا، وإصلاح تشوهات أسعار الخدمات العمومية.

وفي قطاع الصناعة شهدت سنة 1987 تعديلات مهمة لأسعار المنتجات الصناعية المحلية وألغى نظام الحد الأعلى لأسعار المنتجات الصناعية المحاسبة، وقلصت لائحة المنتجات المستورة الخاضعة لنظام الهوامش، وقلصت لائحة المنتجات المسعرة.

وفي قطاع الزراعة ألغى دعم المنتجات الزراعية وحددت المواد الغذائية الّتي تخضع أسعارها للمراقبة، ووضع جدول زمني لتحرير أسعارها في الفترة 90-91 من أجل الوصول إلى تناسب بين أسعار التكلفة وسعر البيع للمستهلك مع ترك هامش للموزعين في ظل عدم قدرة مفوضية الأمن الغذائي، جهاز تابع للدولة توكل إليه مهمة الأمن الغذائي -على مواصلة و تأمين مهمتها.

رابعا: سياسة التشغيل.

والتي تهدف الحكومة من خلالها إلى تخفيف حدة البطالة والقضاء على البطالة المقنعة وإعادة إصلاح النظام التعليم والتكوين المهني ليستجيب المتطلبات السوق عن طريق:

- دعم نظام التكوين والتخطيط.
- تحليل بعمق تشغيل سوق العمل.
- توجيه القرارات الخاصة (القطاع الخاص) وتحريضها على خلق فرص للعمل.
- إنّ سياسة التشغيل هي جزء من الجانب الاقتصادي والاجتماعي للبرنامج، وهذا ما تطلب بذل جهد في المجالات الآتية:

السابق –التقويم الاقتصادي والمالي- الذي زاد من مخصصات التعليم والصحة ممّا سيمكن من زيادة المشتريات من الدواء وزيادة المراكز الصحية الأولية، وفي مجال التعليم بالذات زيادة الغلاف المالي المخصص للتعليم الابتدائي، والعمل على تخفيض أو تثبيت بعض النفقات مثل منع التعليم الثانوي والتعليم العلي، هذا بالإضافة إلى تشجيع التعليم الخاص، واشتراك التجمعات المحلية (البلديات) في تكلفة بناء المدارس.

سادسا: السياسات الاستثمارية للبرنامج.

يهدف إلى الاختيار الحذر للمشاريع الّتي تدعم النمو الاقتصادي دون الإخلال بالتوازنات الجوهرية للمالية العامة (الميزانية) وميزان المدفوعات والحد من التضخم بلغ حجم الاستثمارات المقررة في البرنامج حوالي45317.7مليون أوقية(وهو ما يعادل 604 مليون أوقية) وهو ما يمثل 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا.

موزعة كالآتي:

- التنمية الريفية 34.3% من إجمالي الاستثمارات.
- التنمية الصناعية 13.2%.
- الإصلاح الترابي 25.1%.
- الموارد البشرية 10.1%.
- القطاع العمومي وشبه العمومي 3.1%.
- شركة سنيم 14.1%.

من أجل الحفاظ على الأهداف الماكرو اقتصادية لبرنامج الدعم والدفع ونتيجة مديونية البلاد. فإن هذا البرنامج سيمول من المصادر التالية 38.8% قروض خارجية و32.6% هبات و22.2% أشباه الهبات 6.4% من المصادر المحلية الموريتانية[1].

الحاجة إلى المصادر الخارجية مازالت كبيرة من خلال:

1. تمويل الاستثمارات العمومية.

[1]- ministère du plan, PCR op. cit. , P16.

2. تخفيف عبء الديون الخارجية.
3. تمويل العجز الخارجي.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في موريتانيا 2015/2001

تستمد إستراتيجية مكافحة الفقر على الفترة 15 سنة تمثل الأجل الذي تعطى فيه جميع السياسات المحدودة مفعولها ومن البديهي ، أنّ مختلف محاور الإستراتيجية لا يمكن إنجازها في نفس الوقت بنفس الوتيرة ولذلك فإن ضغوط المصادر والطاقات الإنجاز وجدوائية السياسات والبرامج تبرر تحديد الأولويات، ثمّ إنّ الإستراتيجية تشكل في حد ذاتها عملية متكررة تجربة إنشائها ومعرفة أفضل للفقر وللاقتصاد الوطني، وتقييم أثر البرامج المختلف وآراء مختلف الفاعلين، سيتم إنجاز إستراتيجية حسب فترات متسلسلة وتمتد الفترة الأولى من عالم 2001 إلى 2004.

وتهدف الإستراتيجية إلى تخفيض نسبة الفقر من 27% في حدود 2010 إلى 17% في حدود 2015 والوصل قبل حدود 2005 إلى الأهداف التنمية الاجتماعية المحددة على أساس مختلف مؤثرات القمم العالمية (التمدرس، محو الأمية، التغطية الصحة، الاستفادة من الماء الشروب، السكن) وتقليص الفوارق الاجتماعية والسكانية.

1- أهداف الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في فترة 2001 – 2004 :

تنطلق أهداف الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر من آفاق النمو الاقتصادي والميزانية وميزان المدفوعات وأوليات البرامج التنموية القطاعية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية المقررة عند نهاية خطة العمل 2001 – 2004 ضمان نسبة نمو سنوي متوسط يتجاوز 6% خلال الفترة وتخفيض الفقر إلى أقل من 39% وشدة الفقر إلى أقل من 22%.

إلى تحقيق هذه الأهداف يتطلب التغلب على المعيقات التالية:

- يرتبط النوع الأول من المخاطر بشدة حساسية الاقتصاد اتجاه الصدمات الخارجية الّتي تؤثر على مادتي التصدير الرئيسيتين الحديد والسمك، وتخضع سلامة ميزان المدفوعات وتوازن على المدى المتوسط وبالتاي مجموع الإطار الاقتصادي الكلي بشكل القوي التالية:

- الحفاظ على آفاق مناسبة على مستوى العالمية وهذا مرتبط باستمرار النمو الاقتصاد العالمي.
- سوق السمك والإنفاقات الثنائية وبالذات مع الدول الأوروبية.
- الإبقاء على حجم كاف من المساعدات الخارجية.

- يرتبط النوع الثاني من المخاطر بإنجاز برنامج بهذه الدرجة من الطموح يتطلب وجود قدرات مؤسسية في جميع القطاعات بعينة القيام بالإصلاحات المقررة على الوجه الأكمل وإنجاز المشاريع في الآجال وتعبئة العون الخارجي بشكل مرضي غير أنّ قدرة الدولة في مفهومها الواسع من إدارة القطاع الخاص والمجتمع المدني لا توال محدودة ويستطيع الوعي العميق لهذا الرهان والتزام الجميع بالإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وأكد من هذا الخطر.

- يرتبط النوع الثالث من المخاطر بنظام المتابعة والتقييم الذي ينبغي إيجاده من حيث الأساس وفعلا يعاني نظام المعلومات الإحصائية بشكل عام والفقر بشكل خاص من انعدام الدقة والتنظيم.

2- الفقر في موريتانيا :

الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية وهو رفع مستوى المعيشة وهذا ما يقاس بكمية السلع والخدمات الّتي يشكلها في فترة معينة (غالبا سنة) فإذا قلنا أنّ أسرة ما فقيرة، فهذا يعني النقص فيما تستهلكه من حاجات (الطعام، الشراب، المسكن، الملبس..).

إذا لماذا بعض الناس فقراء؟

الإجابة على هذا السؤال تختلف حسب الأشخاص فمنهم م يقول أن حجم الإنتاج ليس هو الحجم الملائم (الزيادة في الاستهلاك سبقها زيادة في الإنتاج)

وقد يرد البعض بقوله إنّ الفقر مرده إلى سوء توزيع الناتج القومي من مختلف السلع والخدمات.

على أفراد المجتمع إذن ينبغي إعادة توزيع الناتج عن طريق الضرائب لصالح الفقراء[1].

الفقير هو الشخص الذي يقل دخله عن 30% من متوسط الدخل على مستوى القومي. وذلك بالمناطق الريفية أو يقل دخله عن 40% بالمناطق الحضرية أمّا الفقير المدقع فهو الشخص الذي يقل الدخل عن ربع متوسط الدخل على مستوى القومي[2].

الواقع أنّ الفقير متغير ومتعدد الأبعاد ويصعب تحديده بدقة حيث:

- أن الأسر الّتي يقع مستوى دخلها فوق خط الفقر مباشرة لاتصنف فقيرة مع أنها في الواقع العملي قد تكون بالفعل فقيرة.
- إن مجموع الفقراء تحت خط الفقر يخفي في طياته اختلافات في الخصائص الفردية للفقراء وبالتالي فإنه لا يقيس درجة الفقر للمجموعات المختلفة من السكان الّتي تصنف باعتبارها فقراء.

وهذا ما أدى إلى الاختلاف بين الباحثين وبالذات عند اعتمادهم على بحوث ميزانية الأسرة وتأثرها بعوامل عدة من أهمها الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك[3].

لم تقتصر الدراسات على تحيد خط الفقر (الفقر النقدي) وإنما قدرت عوامل ثلاثة أساسية هي:[4]

---

[1] – د/ حسين عمر مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الأولى 1989 دار الفكر العربي ص 35.

[2] – د/ إبراهيم العيسري ملاحظات في ضوء التقرير المصري للتنمية البشرية لسنة 94التنمية والتخطيط المجلد 3 العدد 1 ص 18، 52

[3] – د/ مهدي محمد صبحي مصطفى، الفقر والفوارق الداخلية في مصر مجلة القضايا التنمية، جامعة القاهرة 1996 ص184.

[4] – د. محمد بن عمر، التعليم والفقر. التأثير، بحث مقدم لمؤتمر منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا 08/13 إلى 1998/09/02.ص 14.

- نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- كثافة الفقر أو مقدار المسافة بين الفقراء وبين خط الفقر.
- درجة عدم المساواة بين الفقراء (الجنسين، المناطق، لحضر والريف).

الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد والأشكال: الدخل، الظروف، العيش، الإمكانيات وهذا ما يؤدي إلى الترابط بين أبعاده المختلفة فعلى الصعيد الفردي بعكس انخفاض مستوى الدخل ضعف الإنتاجية الّتي تحدد أيضا عوامل عدة منها الصحة و التعليم وتتأثر الاستفادة من هذا بين الآخرين إلى حد كبير بالحالة النقدية للأسس ويمثل الإطار الاقتصادي الجمعي والسياسات العمومية والمحيط المؤسسي والثقافي كذلك على مستوى أعم عوامل محددة للفقراء أكد من الفقر إذن يمر عن طريق نشاط متزامن يتعلق بالمحيط العام وبظروف الإنتاج وإطار الحياة والمسلكيات الاجتماعية والثقافية [1] .

أولا : تحديد وقياس الفقر.

أ- مؤشر الفقر البشري:[2]

ظهر في التقرير العالمي حول التنمية البشرية 1997 يرتبط بالعجز الحاصل في ثلاثة مجالات أساسية:

- المكون الأول: متعلق بالعجز في الأعمار (الحرمان المتعلق بطول العمر) ويتمثل في النسبة المئوية للأفراد المعرضين للوفاة قبل أربعين سنة (F1)
- المكون الثاني: يتعلق بالعجز في مجال التعليم أي أنّ يكون المرء مقطوعا من فضاء القراءة والتواصل ويقاس بمعدل الراشدين (F2).
- المكون الثالث (F3) وهو يرتبط بالعجز الحاصل في ظروف العيش وينطبق بالذات على ما يوفره الاقتصاد بشكل عام، والأمر هنا يتعلق بمؤشر والأمر هنا يتعلق بمؤشر مركب يتألف من:

---

[1] - إسماعيل قيره،الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع، المستقبل العربي، العدد 241 بتاريخ 1999/3.

[2] - التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة (مرجع سابق) ص 37.

- F31 الاستفادة من الماء الصلح للشرب
- F32 الاستفادة من الخدمات الصحية
- F33 نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر، الذين يعانون من سوء التغذية

إذن: $$f_3 = \frac{f_{31} + f_{32} + f_{33}}{3}$$

أما معادلة الرقم القياسي للفقر البشري (HPI)

$$HPI = \left(\frac{\left(f^3_1 + f^3_2 + f^3_3 \right)}{3} \right)^{\frac{1}{3}}$$

وبهذا تكون قيمة مؤشر الفقر البشري في موريتانيا سنة 1994 هو 47.12% حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1997.

ب- **مؤشر التنمية البشرية:**

أمّا بالنسبة لنموذج حساب مؤشر التنمية البشرية، فإن المؤشرات الثلاثة الّتي تدخل في تشكيل مؤشر التنمية مؤشر التنمية البشرية يتم حسابها وفق صيغة عامة موحدة، فإذا كانت[1] متغيرا (مثل أمل الحياة) فحينئذ تكتب قيمة المؤشر الأول الذي يدخل في تشكيل مؤشر التنمية البشرية للبلد كما يلي:

$$\frac{\text{قيمة المؤشر في البلد المدروس} - \text{القيمة العالمية الدنيا}}{\text{القيمة العالمية القصوى} - \text{القيمة العالمية الدنيا}}$$

إنّ القيم الدنيا القصوى حددتها تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية كما يلي[2]:

- أمل الحياة عند الولادة 25 و85سنة.
- معدل محو الأمية عند الكبار 0و 100.
- معدل التمدرس لجميع المستويات 0 و100.

[1]- التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة (مرجع سابق) ص 37.

[2]- الملف الإحصائي، إحصاءات أساسية عن التنمية البشرية المستقبل العربي العدد 1998/9/227.

- نصيب الفرد من الدخل القومي (معبرا عنخ يتعادل القوة الشرائية) 100 و 40000دولار وفي موريتانيا وصل نصيب الفرد من الناتج الداخلي سنة 1993 إلى 1610 دولار (ت.ق.ش) وإذا وضعنا في الاعتبار النمو السنوي للناتج الداخلي الخام فيمكننا تقرير نصيب الفرد في سنة 1996 ب1842دولار (ت.ق.ش) وبمقتضى هذه الفرضيات وتطبيقا لصيغة آتكينسون فإن القيمة التصحيحية المتوسط الدخل العالمي لسنة 1996 هي 6035 دولار (ت.ق.ش) مقابل 5711 دولارات (ت.ش.ق) سنة 1993 وتحسب كالآتي[1]:
- لقد بلغ أمل الحياة في موريتانيا 512% سنة 1996، وقدر معدل الأمية ب52.35% ومعدل التمدرس لجميع السنوات ب4203 بينما ظلت القيم الدنيا والقصوى كما هي في تقرير برامج الأمم المتحدة للتنمية.

إنّ قيم هذه المؤشرات الفرعية:

- مؤشر أمل الحياة عند الولادة $\frac{25-51.8}{25-85}=0.447$.
- مؤشر التربية= ($\frac{2}{3}\times$ مؤشر محو الأمية + مؤشرات تمدرس جميع المستويات).
- مؤشر محو الأمية = $\frac{0-5235}{100}=0.524$.
- مؤشر التربية = $\frac{0.420+(0,524.2)}{3}=0.489$.
- مؤشر ن.د.خ (ت.ق.ش) = $\frac{100-1842}{100-6342}=0.278$

قيمة (م.ت.ب) سنة 1996 هي:

$$\frac{0.278+0.489+0.447}{3}=0.405$$

ويقع ترتيب موريتانيا حسب دليل التنمية البشرية بالمقارنة مع بقية دول العالم (175) 150.

[1]- التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة (مرجع سابق) ص 33.

ج- قياس وتحديد الفقر: [1]

1- عتبة الفقر:

إن مفهوم الفقر المطلق يسمح بعزل كل الأشخاص الذين يعيشون مستوى أدنى من المستوى المطلق لإشباع الاحتياجات الأساسية، إنّ استخدام مفهوم الفقر المطلق يتطلب اختيار عتبة الفقر، وهي أدنى مستوى معيشي يضمن للفرد داخل مجتمع معين تحقيق سواء حاجياته الأساسية (الضرورية لبقائه) هذا المستوى الحياتي الأدنى يصعب تقريره سواء على مستوى الاحتياجات الغذائية أو غيرها وعليه فإن اختيار خط للفقر يبقى دائما آمرا ذاتيا حتى الآن لم يعط أي تعريف لعتبة الفقر خاص وملائم للوضع لاقتصادي و الاجتماعي لموريتانيا إلا أنه في سنة 1992 استعملت عتبات الفقر المستخدمة عادة من طرق البنك الدولي بالنسبة للدول ذات الإنتاج الداخلي العام الضعيف من أجل تصميم مخطط عام التشخيص الفقر حيث مثلا اعتبرت العتبة الأدنى في موريتانيا 24800أوقية (فقر مدقع 280 دولار تقريبا) والعتبة الأعلى 32800أوقية إلا أنّ هذه الأرقام لم تثبت طويلا نتيجة الارتفاعات المذهلة لمعدلات التضخم في الفترة 1995/88 وتم اعتماد 53841 أوقية للمستوى العلى و40709 للحد الأدنى للفقر.

ثانيا: الفقر في موريتانيا.

أعدت موريتانيا عدة مسوحات بالعينة بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، شملت هذه العينة العاصمة أنواكشوط والمدن الأخرى، والضفة المحاذية للنهر وبقية المناطق الريفية في الفترة(90-1996).

لقد أوضحت الدراسة أنّ 56.6% من موريتانيا هم فقراء (1990) وأن الفقر ينتشر في الوسط الريفي أكثر من المناطق الحضرية حيث 68.2% من سكان الريف تحت خط الفقر، أنّ توزيع الفقر يختلف من منطقة إلى أخرى المجموع المواصفات الاجتماعية /الاقتصادية/ للفقراء في موريتانيا.

---

[1]- المكتب الوطني لإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا 1996/ الجزء الأول، مايو 1997، ص21.

- **الأمية**: انتشار الأمية في المناطق الريفية حيث تصل نسبة الأمية إلى أكثر من 68% في بعض المناطق، في حين تصل في المدن إلى 53% وتمثل النساء الأميات 65% إلى إجمالي النساء في حين تصل نفس النسبة في الرجال إلى حوالي 50% وتنتشر الأمية بين فقراء المدن بنسبة 58% وفي الريف 74%.
- **الصحة**: تزايد حالات المراجعة للمستشفيات العامة (التابعة للدولة) نتيجة عدم قدرة عدد كثير من الناس إلى اللجوء إلى المستشفيات الخاصة (نتيجة الفقر) كما يلاحظ ضعف التغطية الصحية للفئات الفقيرة نتيجة تركزها في الريف وأطراف المدن ، (معدلات تطعيم أطفال الفقراء أقل من غير الفقراء).
- **السكن**: تمثل نسبة السكان الذين يسكنون مساكن من الأحجار والإسمنت في الريف 94% في الحضر حوالي 67.6%.

الجدول رقم (30) : يوضح مؤشرات الفقر حسب مكان الإقامة(سقف 53841 أوقية)

	انتشار الفقر n=0	عمق الفقر n=1	قساوة الفقر n=2
أنواكشوط	20.6%	4.6%	1.6%
المدن الأخرى	37.8	12.3	5.5
الريف المحاذي للنهر	60.2	21.9	11.2
الريف الأخر	71.7	28.7	15
عموم الدولة	50	18.3	9.1

Source : ONS profil de la pauvreté en mouritanie 1996 p22/24.

يصل عمق الفقر مقاسا P_1 إلى 18.3 على مستوى الوطني ولكن هذه النسبة تخفي أهمية التباين من وسط الآخر ومن منطقة بيئية لأخرى، فالمقارنة بين الحضر والريف تبين أنّ الفقر أكثر خطورة في الوسط الريفي منه في الوسط الحضري وفي ما يتعلق بالمناطق

الريفية يتبين أنّ الفقر أكثر عمقا في الريف الآخر (P_1= 28.7) منه في الريف النهري (P_2= 21.9) وكذلك المدن الأخرى وأنوا الشوط 12.3% و4.6% على التوالي.

الجدول رقم (31) : يوضح مؤشرات المساهمة في الفقر سنة 1996 (عتبة الفقر 53841)

	مؤشر انتشار الفقر	مؤشر عمق الفقر	مؤشر قساوة الفقر
أنواكشوط	21%	4.6%	1.6%
مدن الشمال	15.8%	3.8	1.2
مدن الجنوب	56.9%	22.1	11
مدن الوسط	50.9%	15.9	6.9
ريف النهر	60.2%	21.9	11.2
ريف الشرق	69.6%	28.6	14.7
ريف الوسط	73.1%	28.8	15.3

المصدر: جريدة الشعب العدد 6230 بتاريخ 1998/4/20 ص8.

إنّ توزيع طبقة المن الأخرى إلى ثلاثة مناطق، المدن الشمالية، مدن الجنوبية ، المدن الوسط يبين أنّ حالة الفقر تتغير كثيرا من منطقة لأخرى، كما أنّ اتساع الفقر في مدن الشمال (أنواذيبو، أزويرات) أقل من اتساعه في أنواكشوط في حين أنّ هذه الاتساع في المدن الجنوب ومدن الوسط يفوق نظيره على مستوى الوطني ففي المنطقتين الأخيرتين وصل تأثير الفقر على التوالي إلى 59.6% و50.9%.

وفيما يتعلق بمدن الوسط يمثل الفقر نسبة 50% من السكان كما يمثل عمق الفقر 5.9% وتعاني هذه المدن في الغالب من العزلة والبعد مكن العاصمة انواكشوط الّتي تمثل حتى الآن مركز التموين الوحيد.

كما أنّ تقسيم الريف الشرق، ريف الوسط النهر، يوضح أثر تساقط الأمطار على الريف الموريتاني، حيث يتأثر عكسيا بالأمطار كلما قلت زاد الفقر (ريف الوسط 73.1% فقراء).

المبحث الثاني

فعالية مصادر التمويل الخارجي في موريتانيا

في إطار مسعى موريتانيا إلى تخفيف تنمية اقتصادية، اتبعت سياسة تمويلية خارجية من أجل الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف الخطط الاقتصادية الّتي اتبعتها، وقد أعطت أولوية كبيرة لهذا النوع من السياسات، بحكم أنها بلد حديث الاستقلال ومازال غير قادر على استغلال موارده الداخلية والخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في هذا البلد، ممّا استدعى منا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

- المطلب الأول : فعالية التمويل الخارجي في فترة 1984/1960.
- المطلب الثاني : فعالية التمويل الخارجي في فترة 1991/1989.
- المطلب الثالث : السياسات التمويل الخارجي في فترة 1996/ 2003.

المطلب الأول : فعالية التمويل الخارجي في فترة 1984/1960

بدأت موريتانيا منذ استقلالها بالاعتماد على مصادر الخارجية، بفعل عدم قدرتها على اعتماد على مواردها الداخلية بسبب عجزها عن استغلال مواردها بشكل كاف، وقد لوحظ الاعتماد الكبير على مصادر الخارجية من خلال خطتها الاقتصادية الرباعية الأولى، الّتي غطت الفترة 1966/1963 حيث خططت للحصول على نسبة 87% من البالغ اللازمة لتنفيذ استثمارات هذه الخطة والبالغ إجمالها 55 مليار أوقية، غير أنّ الإجراءات الهادفة إلى الحصول على الأموال الأجنبية كانت فعالية حيث أسهمت المصادر الأجنبية في تمويل ما نسبته 90% من هذه الاستثمارات وقد جاء ذلك جراء التسهيلات الّتي اتخذتها موريتانيا من أجل التنقيب والاستفادة من ثروتها الباطنية، ممّا خلق تنافسا شديدا بين الجهات الأجنبية[1] من أجل الحصول على حق استغلال هذه الثروة

[1] -office national de la statistique, annuaire statistique de la mouritanie 1979/ P61.

الطبيعية وجراء ذلك حصلت موريتانيا على نسبة 90% من الأموال اللازمة لتنفيذ استثمارات الاقتصادية 1984/1960.

وقد أسفر ذلك عن زيادة الاعتماد على هذه المصادر في الخطة الاقتصادية 1973/1970 بفعل الجفاف الذي ضرب موريتانيا، حيث خططت للحصول على نسبته 90% من المصادر الخارجية، فقد حصلت على قروض على مر سنوات الخطة، ففي سنة 1970 حصلت على قرض بقيمة 27.3مليون دولار، وفي سنة 1971 حصلت على قرض بقيمة 41.2 مليون دولار، أمّا السنة الأخيرة من البرنامج فقد حصلت فيها على 55.4 مليون دولار [1] وفي هذه الفترة حاولت أنّ تنشط صادراتها من ثروتها الحيوانية، الّتي تضررت كثيرا جراء الجفاف، وقد تم تصدير الكثير من الحيوانات إلى البلدان الإفريقية المجاورة ممّا نجم عنه الحصول على مبالغ مالية مهمة أسهمت في تنفيذ أهداف هذه الخطة الّتي طبعها سياسي، يهدف إلى تدعيم الاستغلال والحفاظ عليه.

أمّا الخطة الخماسية الأولى، والتي غطت الفترة 1980/1976 فقد تميزت بنوع من التقليل على اعتماد الأجنبي، بفعل تمكن الدولة من التحكم في بعض مواردها الداخلية وقد استطاعت بفعل ذلك أن توفر ما نسبته 15% من الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات الخطة أمّا الباقي فقد مول من مصادر أجنبية، وفي هذه الفترة حصلت موريتانيا على مبالغ مالية امتزج فيها عنصر المعونة بعنصر الهبة والقروض يبينها **الجدول رقم (32)**:

المصادر السنوات	1976	1977	1978	1979
مصادر رسمية	209.4	260.6	320	384
مصادر خاصة	174	192.4	107.1	130.9
المجموع	383.4	354	427.1	514.9

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بعض المعلومات.

[1] -ministère des pèches et de l'économie rapport. 1979.P61.

وقد تميزت هذه الخطة بالسيطرة على القنوات التجارية الخارجية المتمثلة في تلك الفترة في الثروة الحيوانية والملح، مع تصدير البعض القليل من الثروة السمكية والثروة المعدنية وتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في الثروة الموريتانية.

أمّا الخطة الرباعية الأخيرة والتي تغطي الفترة 1985/1981 فقد حدث فيهما تطور ملحوظ على مستوى التجارة الخارجية الموريتانية حيث جعلت من صادرتها السمكية والمعدنية رغم أنها خططت من أجل الحصول على نسبة 78% من الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المخططة من مصادر أجنبية[1] وقد حصلت على قروض مالية (المعونة، الهبة، قروض) وضعها الجدول التالي ، ويوضح **الجدول رقم (33)** ذلك :

المصادر السنوات	1981	1982	1983	1984
مصادر رسمية	162.3	183.1	113	164
مصادر خاصة	98.3	102	68	178.3
المجموع	260.5	285.1	181	324.3

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بعض المعلومات

1- تأثير الإجراءات الداخلية والخارجية على التنمية:

عند استهداف تقييم التنموية الّتي اتبعتها موريتانيا بدءا من سنة 1963وحتى سنة 1984، يلاحظ أن النتائج المتحصل عليها مشجعة بالمقارنة مع الوضع الاقتصادي في سنة 1960، في هذه الفترة تم إنجاز مجموعة كبيرة من المشروعات من أهمها على السبيل المثال تلك المشروعات المنجزة في الفترة 1963/ 1966، والمتمثلة في: بناء مرفأ أنواكشوط التجاري وإنشاء مسلخ في مدينة كيهيدي، وإنشاء مصنع لدقيق السكر بطاقة 40 طن سنويا وإنشاء منشأة في أنواذيبو لمعالجة حوالي 30 ألف طن من السمك سنويا ثمّ إنشاء

[1] – تقرير السنوي لوزارة الصناعة والمناجم 1985 ص53 وما بعدها.

ميناء لليد البحري في أنواذيبو ومعمل لتعليب التمور في إطار، وبناء مولد كهربائي في مدينة أنواكشوط لتزويد المواطنين بالماء الصلح للشرب من منطقة أدين[1]

أمّا الخطة الاقتصادية في الفترة 1973/1970 فقد فيها استصلاح سهل غر وغل واستصلاح 500 هكتار لزراعة القمح في تامورة النعاح، وإصلاح السدود بالحوض الغربي مع استصلاح سهل برقى وفي مجال الصيد البحري تم إنشاء مخبر للصيد، وشراء سبعة بواخر، وفيما يخص القطاع المنجمي فقد تم استغلال خامات الحديد، وإنشاء خلية للتنقيب عن النحاس في تازيارت، وإنشاء وحدات وطنية للأبحاث وعلى الصعيد البني التحتية تم البدء في تهيئة طريق الأمل الرابط بين العاصمة ومدينة النعمة وإنشاء مشروع صيانة الطرق المعبدة في نواكشوط وروصو وتوسيع ميناء نواكشوط وإنشاء مولد كهربائي في مطار أنواذيبو وتوزيع الكهرباء في كل من كيهيدي وروصو[2]

وقد تطور الدخل الوطني إلى 22.960 مليون أوقية، بعد أن كان لا يتجاوز 3.250 مليون أوقية في سنة 1960 في حين تزايد دخل افرد حتى وصل 4.006 أوقية بعد أن كان لا يتجاوز 400 أوقية أي حوالي 85 دولارا.

أمّا الانعكاسات التنموية للإجراءات التنموية الداخلية والخارجية في الفترة 1976 — 1980، فقد تمثلت في استصلاح آفطوط الساحل وكوركل الأسود وفي المجال الصناعي تم بناء بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لصناعة الحليب، والنسيج، الملابس، وإنشاء مركب للصلب في أنواذيبو وبناء مصفاة للنحاس في أنواكشوط وفي مجال البني التحتية تم تنفيذ طري الأمل الرابط بين أنواكشوط والنعمة بطول 1200 كلم، وتوسيع مطار أنواكشوط الدولي مع أنه حدث تغيير ايجابي على مستوى الدخل الوطني، ودخل الفرد مع تحقيق الميزانية العامة عجزا طيلة هذه الفترة وكان ذلك بسبب الإفراط في الإنفاق ويتضح ذلك من خلال الجدول المبين للحالة المالية.

[1] – محمد ولد محمد سالم، الاقتصاد الموريتاني مرجع سابق ص90 وما بعدها.

[2] – محمد ولد محمد وأثار برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا جامعة الجزائر 1999 ص 49 وما بعدها.

أمّا الخطة الاقتصادية المغطية للفترة 1981/ 1985 فقد كانت من أقل الخطط الاقتصادية من حيث حجم الإنجازات بسبب العراقيل الّتي وجهتها والمتمثلة في استفحال الجفاف، وظهور بعض القلاقل الساسة بسبب حرب الصحراء وانخفاض أسعار الحديد غير أنّ ذلك لم يحل دون تحقيق بعض المشاريع الّتي من أهمها: تشغيل مصفاة النفط في أنواذيبو ومعمل السكر في أنواكشوط وإكمال ميناء الصداقة بأنواكشوط.

وفي هذه الفترة حقق الميزان التجاري فائضا بفضل الإجراءات المحكمة الّتي اتخذتها موريتانيا من أجل التحكم في تجارتها الخارجية وهذا الفائض يوضحه **الجدول رقم (34)** (بمليون أوقية):

السنوات	1981	1982	1983	1984
الصادرات	25415	26525	27310	29206
الواردات	19590	21090	21941	22614
الفائض	5825	5435	5369	6592

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بعض المعطيات.

كما أنّ الناتج المحلي حقق هذه الفترة نموا معتبرا، انعكس على الناتج الإجمالي بفضل سياسة الضرائب غير المباشرة الّتي اتبعتها الدولة وذلك ما يتضح من خلال **الجدول رقم (35)**:

السنوات	1981	1982	1983	1984
الناتج المحلي	40208	41866	43828	45096
الضرائب غير المباشرة	4120	4717	5039	5640
الناتج المحلي الإجمالي	44328	46580	48867	50736

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بعض المعطيات.

وفي نفس الفترة تزايد حجم المديونية بنسب كبيرة حيث كانت في سنة 1970 تقدر ب 10610 مليون أوقية، أمّا في سنة 1981 فقد وصلت 39365 مليون أوقية وفي سنة 1982 تزايدت حتى وصلت 50993 مليون أوقية، وفي سنة 1983 ب61712 مليون أوقية وفي السنة الأخيرة من البرنامج وصلت 74262 مليون أوقية هذا مع تذبذب في خدمة المديونية.

وفي سنة 1984 حدث تطور كبير في الجهاز الصحي وأصبح يتكون من 75 مستشفى 730 مركزا طبيا، 570طبيبا عاما، 60 صيدلاني، 3420 ممرضا و420 قابلة.

وعلى مستوى التعليم ارتفعت نسبة التمدرس إلى أكثر من 35% وانتشرت المؤسسات التعليمية، حيث توجد في سنة 1984 جامعة، 15 مؤسسة في مجال التكوين الإداري والاقتصادي والعلوم الفنية، بالإضافة إلى العلوم الإسلامية.

وبلغت معدلات الاستثمارات العامة في هذه الفترة 20% والاستثمارات الخاصة 15% في نفس الفترة

وعلى مستوى المالية العامة في هذه الفترة 20% والاستثمارات الخاصة 15% في نفس الفترة

وعلى مستوى المالية العامة فقد كانت تتميز بنوع من التذبذب وكان ذلك بفعل عدم القدرة على التحكم الجيد في أقطاعها. **والجدول رقم (36)** يوضح ذلك الفترة 1984/1963

السنوات	1963	1964	1966	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإيرادات	702	860	1020	1565	2676	3510	4942	5265	5528	6106
النفقات	720	796	1160	1499	2500	3216	4812	5370	5900	6714
الفائض أو العجز	18-	64	140-	66	176	294	130	105-	372-	608-

السنوات	1978	1979	1980	1983	1984
الإيرادات	6615	7040	8427	9669	9845
النفقات	6965	7162	8318	9470	10500
الفائض أو العجز	350-	122-	109	199	655-

Source Ministère des finances. Rapport annuel .p38

2- الإجراءات المتبعة للتمويل الخارجي (1988/1985)

تعتبر الإجراءات الّتي اتخذت بدءا من سنة 1985 وحتى نهاية 2002، إجراءات واضحة نسبيا، وتتوفر عنها بيانات مدونة مقارنة مع السنوات السابقة ل 1985، ومن أهم الإجراءات الّتي اتخذت في الفترة 1988/1985:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 16% من أجل زيادة الصادرات وتقليص الطلب على الواردات الّتي سترتفع أسعارها بعد تخفيض العملة.
- واستهدف التشجيع على الاستثمار في أهم القطاعات التصديرية في الاقتصاد الوطني، حيث قامت بالسماح للمصدرين في سنة 1986 في قطاع الصيد بوضع 15% من عائدات الصادرات في حسابات بالعملة الصعبة[1].
- وأصدرت أمرا قانونيا رقم 87/020 صادر بتاريخ 20 مارس 1987، يقضي باعتماد بعض الشركات الأجنبية في قانون الاستثمارات من أجل إنجاز بعض المشاريع[2].
- وأصدرت أمرا قانونيا رقم 87/050 صادر بتاريخ 20 مارس 1987 بهدف إلى خلق بعض التخفيضات للشركات الأجنبية الراغبة في البلد[3].

[1]- ministère des pèches et de l'économie bulletin trimestel des statistique 1987 p 25.

[2]- الجريدة الرسمية، الأمر القانوني رقم 20 الصادر بتاريخ 25 مارس 1987 ص 39.

[3]- الجريدة الرسمية، الأمر القانوني رقم 5، الصادر بتاريخ 25 مارس 1987 ص 81

- كما قامت بتعديل نظام لإعفاءات الضريبة والجمركية، انطلاقا من قانون الاستثمار الموريتاني.
- وعدلت من الأسعار المطيقة من أجل الاستفادة من المساعدات الدولية وكذلك الاستفادة من مدخرات المقيمين بالخارج.
- وأصدرت في نهاية سنة 1987 قانونا 87/07، والمتعلق بتحويل رئيس الجمهورية المصادقة على بعض القروض التنموية من الجهات الأجنبية.
- وقد تلقت مبالغ مالية معتبرة على شكل هبات وقروض من مصادر أجنبية يوضحها **الجدول رقم (37)** (بمليون دولار).

السنوات	1985	1986	1987
هبات	150	86	98.9
قروض	210	123	150.6

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات

وقد أسفرت الإجراءات المتخذة على مستوى تخفيض العملة على زيادة الصادرات الموريتانية في كل من قطاع الصيد وقطاع المعادن وهذه الزيادة يوضحها **الجدول رقم (38)**:

السنوات	1985	1986	1987
الصادرات السمكية	13010	13780	13940
الصادرات المعدنية	10190	10370	10410

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بعض المعطيات

وقد أسهمت المصادر الأجنبية في تمويل المشروعات الاستثمارات للخطط الاقتصادية في الفترة 1985-1988 ب 87% أمّا التمويل المحلي فلم يوفر إلا ما نسبته 13%.

المطلب الثاني: فعالية التمويل الخارجي في الفترة 1989 – 1991.

واصلت موريتانيا إجراءاتها الخاصة بسياستها الخارجية يهدف تنمية مصادر التمويل الخارجية، بفعل ما تحقق من نتائج في ظل تنفيذ استثمارات الخطة الاقتصادية الّتي غطت الفترة 1988/1985 وقد تمت مواصلة هذه الإجراءات من خلال برنامج الدعم والدفع الذي هو ركيزة أساسية في فعالية التمويل الخارجي الذي غطى الفترة 1989 / 1991 والذي يعتبر مكملا للبرنامج الأول وفي هذا المطلب سنتعرف على الإجراءات الجديدة الّتي اعتمدت عليها موريتانيا في هذه الفترة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في البلد.

1- إجراءات تنمية المصادر الخارجية :

أصدرت موريتانيا مجموعة من القرارات تهدف إلى تنمية مصادرها التمويلية الخارجية من أهمها:

- إتباع سياسة صرف مرنة

تخفيض قيمة العملة الوطنية سنة 1989 بـ10% على أساس طلب المؤسسات المالية الدولية، الّتي ترى أنّ العملة الموريتانية مقيمة بسعر أكبر من قيمتها[1]

- البحث عن تحويلات جديدة بشروط ملائمة.
- توجيه التنمية الصناعية إلى تثمين المصادر الوطنية، وخلق اللامركزية وتشجيع المنشآت المنتجة للمواد القابلة للتصدير.
- أصدرت أمرا قانونيا رقم 87/10 الصادر بتاريخ 15 فيفري 1989، يقضي بحصول موريتانيا على قرض مالي يوجه إلى القطاعات الصناعية[2].

---

[1]-banque centrale de mauritanie, bulletin trimestel, 1991, P48.

[2]- الجريدة الرسمية، الأمر القانوني رقم 10 الصادر بتاريخ 15 فيفري 1989، ص14.

- ثمّ أصدرت أمرا قانونيا رقم 90/29 الصادر بتاريخ 17 مارس 1990 يقضي بتقديم بعض التسهيلات الضريبية والجمركية للشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في المجال المنجمي[1].
- وقد تحصلت على تمويل خارجي في شكل قروض وهبات، قدر مجموعها في هذه الفترة ب21.293 مليار أوقية، يوضحها **الجدول رقم (39)** (بمليار أوقية).

القطاعات	قروض	هبات	المجموع
قطاع المناجم	5.530	3.210	8.740
قطاع الصيد	4.170	1.900	6.070
القطاع الريفي	3.040	0.810	3.850
المصادر البشرية	1.071	0.680	1.751
التنمية المؤسسة	0.590	0.292	0.882
المجموع			21.293

Source :office de la statistique, annuaire statistique de la Mauritanie, 1992, p14

وبفعل الإجراءات الّتي اتخذتها الدولة، من أجل تنشيط قطاع التجارة الخارجية، تزايدت كل من صادرات المنتجات البحرية والمنجمية و**الجدول رقم (40)** يوضح التطور الذي حدث كل من الصادرات السمكية وصادرات الحديد (بمليون أوقية)

السنوات	1989	1990	1991
الصادرات السمكية	14319	15675	16350
الصادرات الحديد	15035	16918	17970

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بعض المعطيات

[1] – الجريدة الرسمية، الأمر القانوني رقم 29 الصادر بتاريخ 17 مارس 1990، ص26.

وواصلت جهودها التصحيحية، حيث قامت بإلغاء احتكار شركة التأمين، وشركة المنتجات البترولية، والسماح للقطاع الخاص بالمساهمة ، ثمّ قامت باعادة تأهيل الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير SONIMEX وسنلاحظ تأثير هذه الإجراءات على التنمية الاقتصادية في البلد من خلال الفرع الموالي.

2- تأثير الإجراءات الداخلية والخارجية على التنمية في الفترة 1991/1989

لم تكن الإجراءات التمويلية الداخلية والخارجية، فعالة في الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تنفيذ استثمارات الخطة الاقتصادية في الفترة 1991/1989 بفعل المشاكل الّتي طبعت هذه الفترة والتي من أهمها الأزمة السينغالية الّتي كانت سنة 1989، ثمّ أزمة الخليج خلال السنوات 1991/1990 الشيء الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وقد ساعد ذلك سياسة الدولة الهادفة إلى إعطاء الأولوية لبعض القطاعات قليلة بالنسبة للنمو الاقتصادي في تلك الفترة، مثل الصيد البحري، وقطاع المناجم، شبه الإهمال للقطاع الريفي، وقد أسفرت هذه الوضعية عن تراجع النمو السنوي إلى 3.64% بعد أنّ حقق في سنة 1988 نموا قدر ب3.96% [1].

غير أنّ الإجراءات الّتي اتخذت في هذه الفترة أسفرت عن تحقيق فائض في الميزانية العامة على مر هذه السنوات والجدول رقم **(41)** يوضح ذلك :

السنوات	1989	1990	1991
الإيرادات	17690	18720	19119
النفقات	15940	16460	17345
الفائض	2000	2260	1774

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بعض المعطيات.

[1]- ministère des pèches et de l'économie ,rapport annuel, 1992 p 62.

وقد كان ذلك راجع إلى الضغط على النفقات العامة، وزيادة الضرائب على الرواتب والطاقة وقطاع الصيد والاستيراد...إلخ، وبالتالي حققت ادخار قدر ب10% من الإيرادات العامة كما تحقق إنجاز بعض المشروعات في قطاعات الاقتصاد المختلفة، ففي قطاع الصيد، تم إنجاز 58 مشروعا، وفي القطاع المنجمي تم إنجاز 30 مشروعا، أمّا قطاع التنمية الريفية فلم تبلغ المشروعات المنجزة فيه سوى 10، هذا بالإضافة إلى إنجاز مشروعات أخرى في كل من التنمية المؤسسية، وقطاع المصادر البشرية[1].

وعلى مستوى الميزان التجاري تم تحقيق فائض لكن بنسبة أقل مما حققته في الفترة السابقة، ويظهر ذلك من خلال **الجدول رقم (42)** (بمليون أوقية).

السنوات	1989	1990	1991
الصادرات العامة	37800	37989	42722
الواردات العامة	29133	31040	39852
الفائض	8667	6949	2870

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بعض المعطيات.

ويلاحظ من هذا الجدول أن تحقيق هذا الفائض، ساهم فيه تخفيض الواردات التي بلغت في سنة 1988، 33450 مليون أوقية، وقد تزايدت نسبة البطالة في الحضر بسبب الهجرة من الريف السابقة، وفيما يخص الناتج المحلي الإجمالي فقد حقق نسبة نمو 1.75% في العام 1990 مقارنة بعام 1989، ويعزى ذلك إلى تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 41.2% وعجز قطاع الصيد، وقطاع المعادن عن تعويض هذا النقص، وقد بلغ الناتج المحلي

[1]- ministère des pèches et de l'économie ,rapport annuel, 1992 p 80.

الإجمالي في نهاية البرنامج 92616 مليون أوقية، بعد أن كان في سنة 1989، 81092 مليون أوقية[1].

أما نصيب الفرد من هذا الناتج الأسعار الثابتة، فقد حقق في سنة 1989 نسبة نموا قدره 2.9% مقارنة بالعام 1988، وفي سنة 1990 حقق نموا قدره 2.6% مقارنة بعام 1989 **والجدول رقم (43)** يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (بألف أوقية).

السنوات	1989	1990	1991
الناتج المحلي الإجمالي (مليون أوقية)	59190	59342	62067
نصيب الفرد منه (ألف أوقية)	29516	30310	30714

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بعض المعطيات

وفيما يخص معدلات التضخم، فقد حدث فيها تذبذب في سنوات البرنامج ففي سنة 1989 وصل معدل التضخم7.4 أمّا في سنة 1990 فقد انخفض حتى وصل 3.6% ثمّ ارتفع بعد ذلك في سنة 1991 حتى وصل 9.4%[2] وقد تزايدت المديونية الموريتانية بنسب تصاعدية، حيث وصلت في العام 1989، 146252 مليون أوقية ، أمّا السنة الأخيرة من البرنامج فقد بلغت المديونية فيها 152017 مليون أوقية. مع حدوث تناقص في خدمتها الإجمالية (الأقساط+ الفوائد) **والجدول رقم (44)** يوضح ذلك.

السنوات	1989	1990	1991
الأقساط	7515	3269	3622
الفوائد	2159	2714	2130
خدمة الدين	9674	5983	5752

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات

[1]- ministère des pèches et de l'économie bulletin trimestriel de statistique 1992 p 35.

[2]-banque centrale de mauritanie, rapport annuel , 1992, P14.

ولقد كان السبب الأساسي وراء تزايد المديونية الموريتانية اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل وتزايد صعوبة الاقتراض من صندوق النقد الدولي خاصة في الفترة 1985 /1991 رغم أنها استفادت من بعض عمليات الجدولة بدءا من 1985 وانعكست الإجراءات الداخلية والخارجية على الحالة المعيشية للسكان حيث حددت عتبة الفقر في سنة 1990 ب 30930 أوقية والفقر المدقع ب23520 أوقية وحدد الفقر البشري في موريتانيا ب 42% باعتماد على احتمال الوفيات قبل 40 سنة الأمية عند البالغين والحرمان من الماء والخدمات الصحية[1].

المطلب الثالث: التمويل الخارجي في الفترة 1996/ 2003.

من أجل تحقيق أهداف البرنامج الاقتصادية الّتي اتبعتها موريتانيا في الفترة 1996 / 2003 والتي حددها المباحث من الفصل الثالث التطبيقي انتهجت سياسة خارجية تهدف إلى توفير القدر اللازم ستعرض لهذه السياسة الخارجية من خلال مطلبنا هذا مع التعرف على تأثيرها على التنمية الاقتصادية وسنتعرف أيضا على الإجراءات الهادفة إلى تنمية المصادر التمويلية الخارجية.

وبغية تكملة النقص الذي تعانيه المصادر التمويلية الداخلية في موريتانيا والذي يمنعها من تحقيق الأهداف الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية سعت موريتانيا إلى اتخاذ بعض الإجراءات من أجل تنمية المصادر التمويلية الخارجية حيث قامت بتحسين العلاقة مع الممولين الأجانب عن طريق مواصلة أداء الالتزامات السنوية والقضاء على المتأخرات مع مواصلتها إصلاح المؤسسات العمومية، ومحاولة خفض العجز الخارجي[2] وقامت بتفعيل الدور التجارة الخارجية، حيث فرضت ضريبة على الواردات سنة 1999 تزايد على 2.6% وزيادة على الضريبة المفروضة عليها سابقا حتى تفعل من دورها في

[1]-ministère des pèches et de l'économie ,rapport annuel, 1992 p 46 .

[2]- ministère de l'économie et du développement. rapport annuel, 1992 p 22.

ميزان المدفوعات مع محاولة حمايتها للمصادر الوطنية حيث كثفت جهود المراقبة بالاشتراك مع بعض الدول الصديقة[1] وفي هذا الصدد اتخذت بعض الإجراءات الهادفة إلى الاستغلال الأمثل للثروة الوطنية: تماشيا مع تعليمات المركز الوطني للبحوث والمحيطات وقد أسفرت هذه الإجراءات عن تزايد الصادرات في كل من القطاع المنجمي وقطاع الصيد البحري وذلك ما يتضح من خلال **الجدول رقم (45):**

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
صادرات السمكية	18652	19510	21225	22269	30926	39890	40210
صادرات الحديد	28207	32743	40470	39521	46792	47666	24272

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بعض المعطيات.

ومن أجل تفعيل دور القطاع الريفي والتجارة الخارجية، أقرت بإدماج قطاع الفلاحة في الاقتصاد المصنف. بهدف تحسين الإصلاح العقاري، وسياسة القروض الأجنبية لهذا القطاع وتحسين آلية التسويق.

وفي سنة 1998 صدر أمر قانوني رقم 98/22 الصادر بتاريخ 1998، يقضي بإنشاء بعض الهيئات المتخصصة بهدف بتفعيل التعامل مع العالم الخارجي[2] فأنشأت بنك الإسكان يتوفى من خلاله حل المشكلة السكن بمساهمة أجنبية وقد تمت خوصصته بعد فترة والتي جاءت في إطار الخوصصة بعض المؤسسات العامة، وقد تم الفصل بين مؤسسة البريد والمواصلات لتسهيل خوصصة مؤسسة المواصلات، والتي تم فتح رأس مالها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي. وفي إطار محاولتها لتحقيق المديونية اتخذت مجموعة من

[1]- Même source p35.

[2]-الجريدة الرسمية، الأمر القانوني رقم 22 الصادر بتاريخ 14 يناير 1998، ص30.

الإجراءات حصلت بها على تخفيض ديونها في نهاية شهر أيار/ مايو 2001، غير أنّ هذه الإجراءات لم تكون واضحة[1] وقد قدر هذا التخفيض بنسبة 35.3% من إجمالي المديونية.

ومن اجل الحصول على المبالغ المالية في شكل قروض وهبات ومعونات عمدت إلى خلق بعض التسهيلات للجهات الأجنبية وأسفرت هذه الإجراءات عن الحصول على مبالغ مالية من مصادر مختلفة ونرصد بعضها من خلال **الجدول رقم (46)** (بمليون أوقية) :

السنوات المصادر	متعددة الأطراف	ثنائية	المجموع
1996	53.4	21.2	74.6
1997	73.5	16.8	90.3
1998	31.15	28.05	59.2
1999	64.9	17	81.9
2000	104.1	91.2	195.3
2001	90.3	12.6	102.9
2002	67.7	16.8	84.5

Source : office de la statistique, annuaire statistique de la mauritanie ,2003, P26.

[1] - التمويل التنمية تخفيض عبء الديون والإنفاق على الصحة سبتمبر 2001 ص10.

المبحث الثالث

تمويل المؤسسات غير المصرفية في موريتانيا.

بعد تصفية اتحاد بنوك التنمية لم يعد موجود في موريتانيا مؤسسة مالية تمتلك الموارد الضخمة المخصصة لتمويل الاستثمار وفي بلد يعتبر المحلي فيه ضعف، يكون تمويل النشاط الزراعي والمؤسسات المتوسطة والصغيرة يحتاج بالضرورة إلى دعم خارجي يتمثل في القروض الّتي يجب أن تعطى الأولوية لتنمية وتطوير آلة الإنتاج من أجل تنشيط وتقوية النمو وتوفير فرص العمل وسنتطرق في هذا المبحث إلى أربعة مطالب تشمل القنوات الموجودة لصرف هذه التمويلات خاصة بعد فشل اتحاد بنوك التنمية المؤسسات.

- المطلب الأول : رابطة القرض لصالح المؤسسات الناشئة والصغيرة (ACMPE).
- المطلب الثاني : برنامج الاستثمار والتنمية في موريتانيا : (IDM).
- المطلب الثالث : صندوق الادخار والقروض للصناعات التقليدية : (GEGA).
- المطلب الرابع : الاتحادية الوطنية لتعاونيات قروض الصيد التقليدي.

المطلب الأول : رابطة القرض لصالح المؤسسات الناشئة والصغيرة (ACMPE)

في عام 1993 بدأت الدولة الموريتانية الانشغال بمشكلة البطالة في فئة الشباب من أصحاب الشهادات، وأنشأت على ذلك الأساس هذه الرابطة، وتمت المصادقة على النظام المسير لها في سبتمبر 1993، ومنحت إذن بمباشرة إجراءات منح القروض من البنك المركزي في يناير 1994، وأجرت الرابطة أول عملية إقراض تمثلت في اختيار 45 ملفا

مقدمة من طرف الشباب حملة الشهادات، وتولت الرابطة تمويل 70% من تكلفة تمويل كل مشروع بينما يدفع أصحاب المشاريع 30% المتبقية، وتحدد نسبة الفائدة بـــ 12% على أن يكون دفع الأقساط المستحقة شهريا، من أجل المحافظة على الاتصال المستمر مع أصحاب العمل، وقد كلفت هذه العملية 81150000 أوقية[1]، وتحرص الرابطة بأن تأخذ ضمانات حقيقية، بالإضافة إلى رهن المعدات والأدوات الّتي تم شراؤها في إطار المشروع، وشروط الاستفادة من قروض الرابطة هي :

- أن تكون مدة القرض تتراوح ما بين 5 إلى 7 سنوات مع مدة سماح لا تتعدى 6 أشهر.
- سعر الفائدة 12% سنويا وتكون أقساط التسديد شهرية.
- تمويل ذاتي قدره 30% من تكلفة المشروع.
- متوسط مبلغ القرض 2 مليون أوقية.

ورغم قصر ما مضى على نشاط الرابطة من الزمن، إلاّ أنّ لها دروسا يمكن استنتاجها من عملياتها الأولى، إذ أنّ قرابة عشرة مشاريع قد اختفت تماما[2]، ويعود تفسير ذلك إلى أنّ النسبة المطلوبة من كل مستفيد وهي 30% من المبلغ الإجمالي كتمويل ذاتي لتكلفة المشروع الإئتماني، لا تتماشى مع ظروف الشباب العاطلين فهم غالبا لا يملكون هذا المبلغ ويضطرون للجوء إلى وسطاء يقترضون منهم بفوائد مدمرة، يرجعونها مباشرة بعد حصولهم على القروض من الرابطة، ممّا ينجم عنه نقص في المعدات، يجعل صاحب المشروع عاجز عن تشغيل المشروع أو أنّه يبيع الأدوات والمعدات المتبقية ويضع ثمنها في جيبه ثمّ يختفي، ونتيجة لعدم فعالية قانون التحصيل لدى الرابطة فإنّ عمليات التحصيل هذه لم ينتج عنها غالبا سوى مصاريف إضافية تزيد من أعباء المؤسسة.

---

[1] - Association pour le crédit à la micro et petite entreprise (ACMPE), en Mauritanie, note : (1) sur la transformation de l'ACMPE NOUKTT, 10/09/1995, P.1.

[2] - Note sur la transformation de l'ACMPE, add , P.8.

المطلب الثاني : برنامج الاستثمار والتنمية في موريتانيا: (IDM)

يمثل هذا البرنامج مجموعة من المساعدات والأموال المقدمة من طرف مجموعة من الدول الأوروبية لدعم الأنشطة والمبادرات الفردية مثل (الصناعات التقليدية والصناعات الصغيرة)، هذا بالإضافة إلى الدعم الّذي يقدمه للتعاونيات في مجال الزراعة والصيد، وقد لحقت بهذا البرنامج أزمة مالية في 1993 نتيجة لعدم تسديد قروضه الماضية، ممّا جعله يضع نظاما جديد التقديم قروضه يعتمد الإجراءات التالية:

- مساعدات المبادرات الإنتاجية : يلقى هذا النوع من المساعدات دعما من الصندوق الفرنسي للتنمية، وتتراوح مساعداته ما بين إنشاء المؤسسات الصغيرة الجديدة أو توسيع أخرى قائمة، وشروط هذا النوع من المساعدات هي[1]:
  - مدة القرض ما بين 2 إلى 7 سنوات مع مدة سماح تصل إلى 6 أشهر.
  - معدل الفائدة 13% وتدفع أقساط التسديد شهريا.
  - تمويل ذاتي يصل إلى 40% لإنشاء مؤسسات جديدة، و30% لتوسيع المؤسسات القديمة.
  - مبلغ القرض يتراوح ما بين 400 ألف أوقية كحد أدنى و 7,5 مليون أوقية كحد أعلى.

وفي نفس الفئة من المساعدات يقوم البرنامج بتقديم قروض للمبيعات المحلية وشروط هذا النوع من القروض هي :

- المدة تتراوح ما بين 6 أشهر إلى سنتين.
- معدل الفائدة 13% ويدفع قسط التسديد شهريا.
- ضمانات ودائع تصل إلى 20% أو 25% من إجمالي القرض.
- يصل الحد الأقصى لمبلغ القرض 500 ألف أوقية.

[1] - Mohammed ould cheikh abdallahy, opcit , P.20.

➢ أمّا المستوى الثاني من القروض فيتركز في المجالات الفنية مثل دراسات الجدوى وتقديم الخبرات الفنية وقد تصل إلى تقديم دورات تكوينية للأشخاص.

ويعتبر برنامج الاستثمار والتنمية شركة محدودة المسؤولية، وكان من المتوقع أن ترقى إلى درجة مؤسسة مالية تعاونية في القانون المصرفي رقم 95/011 بتاريخ 1995/07/17.

المطلب الثالث : صندوق الادخار والقروض للصناعات التقليدية (CECA)

لقد أنشئ هذا الصندوق عن طريق مكتب دعم المنشآت الصغيرة في موريتانيا، بالتعاون مع هيئة التعاون الفني الألماني، وهو على هيئة اتحاد تعاونيات لمجموعة من الصناع التقليديين، وقد أخضع لقوانين النظام المصرفي الأخير – رقم 95/011 – ولا تدخل الدولة كمساهم فيه، ويمثل مدخرات أعضائه أكبر مصدر لموارده، ويصل أعضاؤه حسب تقديرات 1996/01/31 حوالي 541 عضوا، وبلغ حجم مدخراته الإجمالية (6246193 أوقية)، وقد قدم في نفس الفترة حوالي 162 قرضا وصل مبلغها (7870010 أوقية) منها 29% قروض استثمارية[1].

ويشترط هذا الصندوق على أن لا تزيد قيمة القرض الواحد عن 200000 أوقية، وهي موجهة في الأساس لشراء بعض التجهيزات، وتغطية المصاريف الجارية لأعضاء الصندوق ويشترط للاستفادة من قروض الصندوق التزامات المستفيد بالتالي:

- أن يلتزم المستفيد بالنظام الداخلي للصندوق.
- أن يكون النشاط المطلوب من أجله القرض مضت عليه فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وإن يكون المستفيد من القرض ملتزم سلوكيا.
- أن تدفع بعض المصروفات المتعلقة بخدمة الصندوق (مصروفات إعداد الملف – مصروفات تسيير الصندوق)، هذه المصروفات تمثل معدل الفائدة.

[1] - Mohammed ould cheikh abdallahy, opcit , P.12.

- مدة السلفة ما بين 5 إلى 8 أشهر مع توفير تمويل يصل إلى 30% من مبلغ القرض .

وقد قام الصندوق بعقد اتفاق مع البنك الموريتاني العام وذلك بتقديم البنك للصندوق قرضا بمبلغ 5 مليون أوقية لتمويل القروض قصيرة الأجل للصناعات الصغيرة التقليدية، وبالمقابل يقوم الصندوق بتجميع مدخراته لدى حسابه في البنك الموريتاني العام بفائدة تصل إلى 12%، وللصندوق الآن ثلاثة فروع موزعة على: أنواكشوط - أطار - كيهيدى.

المطلب الرابع : الاتحادية الوطنية لتعاونيات قروض الصيد التقليدي.

تقوم هذه الاتحادية بتمويل العمليات القصيرة والمتوسطة الأجل للصيادين التقليديين وعلقت هذه الاتحادية دعما من الصندوق الفرنسي للتنمية، وذلك في إطار إنشاء مؤسسات صغيرة لتجفيف وتخزين السمك، تتراوح تكاليفها ما بين (3 إلى 5) مليون فرنك فرنسي، وتحصل عليها الاتحادية بشكل أقساط تنتهي بعد سنتين من الاتفاقية الّتي بدأت سنة 1996، كما فتحت لها قرضا آخر يصل إلى 12 مليون فرنك فرنسي بسعر فائدة 5% سنويا، ومدته خمس سنوات مع فترة سماح تصل إلى سنتين وتوزع نشاط الاتحادية على تعاونيتين هما:

- تعاونية القرض للصيد التقليدي في الجنوب : ويغطي نشاطها المنطقة المحاذية لنهر السنغال والممتدة من مركز الجريف إلى أنذياغو.
- تعاونية القرض للصيد التقليدي في الشمال : والّتي يمتد نشاطها على شواطئ المحيط الأطلسي، والممتدة من منطقة أنوامغار إلى مدينة أنواذيبو.

الهيئات الأجنبية الّتي تقدم مساعدات مالية لتمويل أو دعم المشروعات في موريتانيا:

تمثل هذه الهيئات شبكة من المؤسسات الخيرية توجد في كل مناطق البلاد وتتعامل مباشرة مع المواطنين والتعاونيات والجمعيات الأهلية، وذلك بتقديم إمّا أموال نقدية أو معدات أو مواد غذائية، حسب الحالات الّتي تقوم بمساعدتها، وأهم هذه الهيئات هي :

- **هيئة السلام الأمريكية :**

وتقوم بتقديم المساعدات للمؤسسات الصغيرة في البلاد، ولا تقوم بإنشاء مشروعات جديدة، وتكتفي بتوسيعها ومدها بالخبرات الفنية، وذلك في شكل أدوات ولوازم زراعية مثل : السياح ، البذور ، الأسمدة...، أمّا مساعداتها النقدية فهي جد رمزية حيث لا تتعدى 13000 أوقية للمشروع الواحد.

- **الجمعية الفرنسية للتطور والتقدم :**

تقوم بتقديم المساعدات الفنية وعمليات التكوين المهني، وبدأ نشاطها سنة 1989، ويتركز في ثلاثة ولايات هي : البراكنة – غورغول – غيدماغا.

- **كاريتاس** : (CARITAS)

تتمثل مجموعة من الهيئات الفرنسية وتمارس نشاطها منذ 1980/04/12[1]، وتندرج عملياتها تحت ظل اتفاقيات التعاون الموقعة بين فرنسا وموريتانيا، وتقوم بمساعدة التعاونيات الزراعية والصناعية، كما تساهم في عمليات التكوين المهني للأفراد حيث ساهمت في إعداد مجموعة من السيدات تصل إلى 131 سيدة في المجالات التالية (الخياطة – النسيج – الصناعة).

- **الاتحاد اللوثري العالمي** : (FLM)

وهي منظمة حكومية سويسرية بدأت نشاطها في موريتانيا منذ 1975 وذلك في ظل موجة الجفاف وتستهدف تقديم المساعدات الإنسانية مثل المواد الغذائية ودعم

[1] - Ministère du plan Mauritanie, les dossies du CIMDET, n°(2), Juin – 1994 , P.48.

التعاونيات الزراعية[1] بدءا من تقديم المبالغ النقدية والسياج، والبذور، وتعليم طرق تربية الدواجن...إلخ.

وبعد أن رأينا كيف يعاني الجهاز المصرفي الموريتاني من اختلال كبير في بنيانه حيث يفتقر إلى قيام البنوك المتخصصة، الّتي تلعب الدور الرئيسي في الإئتمان المصرفي في وقت تعتمد فيه عمليات تمويل التنمية، إمّا على الدين الخارجي أو على مجموعة من المنظمات الأجنبية الحكومية أو غير الحكومية، والّتي قد تترتب عنها تبعية إضافية للاقتصاد الموريتاني لاقتصاديات تلك المنظمات، كما أنّ المجتمع الموريتاني يشعر بالريبة في التعامل معها رغم الحاجة الماسة إلى مساعداتها الخيرية، ومرد تلك الريبة، ما يشوب نشاطها من ناحية أهدافها الدينية ممّا جعل أغلب الموريتانيين يعتبرونها مؤسسات تبشيرية قبل أن تكون مؤسسات دعم إنسانية، كما أنّ مساعداتها لا تمس المشاريع الكبيرة أو المتوسطة الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية مثل توفير المياه والكهرباء وإصلاح الأراضي وإنشاء الطرق أو توفير الآلات والمعدات الإنتاجية.

بل تكتفي بتقديم مبالغ نقدية رمزية، أو بعض اللوازم البسيطة مثل السياج، أو معلومات نظرية قد يصعب فهمها على الفلاح العادي أو الحرفي التقليدي لمحدودية قدراتهم المالية والتكنولوجية.

هذا النقص في وسائل التمويل الرسمية كان الدافع وراء إنشاء الاتحادات الإئتمانية وصناديق الادخار إلاّ أنّ هذه الاتحادات هي بدورها محدودة الموارد وذلك نتيجة اعتمادها على مدخرات أصحابها الضعيفة أصلا، ولا يمكن أن تكون مصدرا لتمويل مزارع كبيرة مثلا، أو منشآت صناعية متوسطة، كما تسيطر عليها وسائل المعرفة الشخصية والقرابة ممّا يجعل شروط منحها للقروض تسلك طريقها من خلال التكافل بين الأقرباء أو الأصدقاء.

---

[1] - Les dossiers du cimdet. Opcit , P.63.

المبحث الرابع

فعالية القروض والمساعدات في التمويل التنمية في موريتانيا

لقد سبق وأن أظهرنا الأهمية الكبيرة الّتي يحتلها التمويل الأجنبي، في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الّتي تبنتها موريتانيا سواء قبل البدء في تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي أو بعد ذلك حيث بلغت نسبة التمويل الأجنبي للاستثمارات المخططة في المخطط الرباعي (1963 – 1966) أكثر من 90% بينما كان مخططا أن تبلغ 87% وفي الخطة الّتي تليها (1970 – 1973) وصلت التمويلات الأجنبية للاستثمارات المخططة نفس النسبة (90%) وساهم التمويل المحلي بها نسبته 10% فقط، أمّا الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (1976 – 1980) فقد تراجعت فيها نسبة التمويل الأجنبية قليلا لتصل إلى 85% وارتفعت هذه النسبة قليلا في المخطط الخامس (1981 – 1984) لتصل إلى 87% وإذا كانت نسبة التمويل الأجنبي مرتفعة جدا في الخطط الاقتصادية والاجتماعية قبل برامج التصحيح الهيكلي ممّا يجعل البلد في غالب الأحيان مكبلا بالعديد من الشروط، فإنّ هذه النسبة ظلت تقريبا على حالها في هذه البرامج حيث بلغت نسبة التمويل الأجنبي في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي 1988/1985 نفس النسبة في الخطة الاقتصادية والاجتماعية الخامسة أي 87% بينما لم يتجاوز التمويل المحلي 13% ووصلت نسبة التمويل الأجنبي في برنامج الاستثمار العمومي (1994 – 1996) المرافق لبرنامج الإصلاح الهيكلي 1995-87,3/1997% من إجمالي المبالغ المستثمرة (64,5% منها في شكل هبات وأشباه هبات).

كما يمكن أن نذكر هنا أنّ نسبا معتبرة في بعض الأحيان من هذا التمويل الأجنبي الّذي تلقته موريتانيا كان بمثابة مساعدات اقتصادية إلاّ أنّ النسبة الكبيرة منه

كانت بمثابة قروض وبغرض إلغاء الضوء أكثر على هذه النقاط فسوف نتطرق إلى ثلاثة مطالب في هذا المبحث.

- المطلب الأول : دور المساعدات الأجنبية للتمويل التنمية في موريتانيا.
- المطلب الثاني : فعالية القروض الأجنبية للتمويل التنمية في موريتانيا.
- المطلب الثالث : الإنجازات التنموية المحققة في الفترة 2002/1996.

المطلب الأول : دور المساعدات الأجنبية في تمويل التنمية في موريتانيا:

لقد كان للمساعدات الأجنبية الّتي ظلت تتلقاها موريتانيا منذ الاستقلال حتّى يومنا هذا، دور كبير في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد كانت مصادر هذه التمويلات متعددة ويختلف حجمها عبر الأزمنة فبينما شكلت المساعدات المقدمة من طرف الخزينة العامة الفرنسية في بداية الاستقلال نسبا هامة حيث بلغت نسبة مساهمتها في ميزانية الدولة الموريتانية سنة 1960، 57% و39% سنة 1962، كما شكلت المساعدات العربية وخاصة الخليجية منها نسبة معتبرة من المساعدات وبالإضافة إلى المساعدات الّتي تقدمها دول معينة إلى موريتانيا فإنّ هناك مساعدات تقدمها مؤسسات مالية دولية وإقليمية منها على سبيل المثال المعونات الفنية المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الّتي بلغت عام 1989، 80 ألف دينار كويتي، كما استفادت موريتانيا في إطار العون الإنمائي الرسمي المسير من وكالات الأمم المتحدة الإنمائية من 201,4 مليون دولار خلال الفترة (1981 – 1988) وغالبا ما تكون المساعدات والهبات الأجنبية المقدمة إلى موريتانيا موجهة إلى استثمارات معينة محددة حسب الاتفاق بين الحكومة الموريتانية، والجهة المانحة للمساعدة لذلك فإنّه كان لهذه المساعدات أثر إيجابي كبير في بناء المدارس والمستشفيات وبناء الطرقات وتوفير المياه في مناطق عديدة من الوطن وبغرض تتبع حجم وآثار هذه المساعدات فسوف نقوم بالتقسيم التالي :

الفقرة الأولى : حجم ومصادر المساعدات الأجنبية.

يختلف حجم ومصدر المساعدات الدولية الّتي تتلقاها موريتانيا من فترة زمنية إلى أخرى فبينما شكلت المساعدات الفرنسية في فترة الستينات كما رأينا سابقا المصدر الرئيسي للمساعدات الأجنبية، فإنّه في نهاية الستينات والسبعينات شكلت المساعدات العربية نسبا معتبرة الحجم العام لهذه المساعدات، وفي الثمانينات كانت موريتانيا تحصل على الحجم الكبير من مساعداتها من طرف مجموعة (DAG) وأطراف أجنبية متعددة أخرى بالإضافة إلى المساعدات العربية، وفي بداية التسعينات تقلصت المساعدات الموجهة إلى موريتانيا وخاصة من مصادر العربية بسبب موقف موريتانيا المساند للعراق حرب الخليج وفي نهاية التسعينات كانت المساعدات الّتي تتلقاها موريتانيا تأتي أغلبها من مصادر أوربية سواء في الاتحاد الأوربي الّذي يقدم مساعدات لموريتانيا، ضمن ما يعرف باتفاقيات لومي أو إحدى دول هذا الاتحاد.

وفي الوقت الراهن فإنّ حجم هذه المساعدات لا يزال معتبرا حيث شكلت الهبات 24,88% من مصادر تمويل ميزانية الدول لعام 2000، كما شكلت أشباه الهبات نفس السنة 23,73% من هذه المصادر[1].

ومن المتوقع أن تصل النسبة الأولى في العام 2001، 28,74% والثانية 34,70% ونظرا لعدم تمكننا من الحصول على إحصاءات مفصلة عن حجم هذه المساعدات في التسعينات فإنّنا سنكتفي هنا بعرض تطور المعونات الفنية والمنح الّتي حصلت عليها موريتانيا خلال فترة الثمانينات

[1] - Projet de lais de finance 2000, P.19.

والجدول رقم (47): المساعدات الفنية والمنح الّتي حصلت عليها موريتانيا من جميع المصادر المانحة للعون . (بالمليون دولار).

الفترة	الفترة 1981 - 1984				الفترة 1984 - 1988			
المصدر	مجموعة الـ DAG	الدول العربية	متعددة الأطراف	المجموع	مجموعة الـ DAG	الدول العربية	متعددة الأطراف	المجموع
الحجم	231	55	119	405	354	54	115	523

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990، ص 390.

يظهر من خلال هذه المعطيات أنّ المساعدات الّتي تحصلت عليها موريتانيا في الفترة الأولى كانت معتبرة إلى حد ما حيث وصل مجموعها في نهاية الفترة إلى 405 مليون دولار يشكل الجزء الأكبر منها المساعدات (أكبر من 60%) الّتي قدمتها مجموعة الـ DAG بينما شكلت المساعدات المقدمة من الدول العربية والّتي يأتي أغلبها من الدول الخليجية والعراق ما نسبته حوالي 13,5% من مجموع هذه المساعدات، أمّا الجزء المتبقي من هذا المبلغ والّذي يمثل حوالي 26,5% فهو عبارة عن مساعدات متعددة الأطراف ويلاحظ في الفترة الثانية أنّ الحجم العام لهذه المساعدات ارتفع إلى 523 مليون دولار أي بزيادة قدرها 118 مليون دولار عن الفترة الأولى وقد كان السبب في هذه الزيادة هو الارتفاع الكبير في حجم المساعدات المقدمة من مجموع الـ DAG الّتي وصلت إلى 354 مليون دولار، بينما تبقى حجم مساعدات الأطراف الأخرى تقريبا عند مستواه في الفترة الأولى ولا شك أنّ لهذا الحجم الكبير من المساعدات أثر كبير على مستوى التنمية في موريتانيا.

الفقرة الثانية : الدور الاقتصادي والاجتماعي للمساعدات .

لقد لعبت المساعدات المالية دورا كبيرا في إنشاء العديد من المرافق الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، خصوصا بناء الشوارع والمدارس والمساجد والمستشفيات. ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أنّ أطول طريق في البلاد (1100 كلم) والّذي بدأ العمل

فيه في السبعينات واكتمل في أواسط الثمانينات تم تمويل نسبة أكبر من 80% من دولة الكويت وأنّ أغلب الإعداديات والثانويات الّتي بنيت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مولت بالكامل أو بنسبة كبيرة من طرف العراق وأنّ بعض منها تم تمويله من طرف الجماهرية الليبية، بالإضافة أنّ أكبر مسجد في البلاد تم تمويله بالكامل من طرف المملكة العربية السعودية وكذلك بعض المؤسسات التعليمية الهامة (كالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية...) كما تم إنشاء العديد من المستشفيات بتمويل أجنبي والّتي منها على سبيل المثال مستشفى صباح الّذي تم تمويله من طرف الكويت وكذلك مستشفى اكتمل بناؤه وتجهيزه العام الماضي فقد بلغت تكلفة الإجمالية أكثر من 11 مليون فرنك فرنسي ممولة بشكل كامل من طرف دولة الإمارات العربية.

نشير في الأخير إلى أنّ كل هذه المنجزات السابقة الذكر لا تمثل إلاّ أمثلة قليلة جدا من إنجازات كبيرة في ميادين مختلفة، ساهمت فيها ولا تزال تساهم المساعدات العربية الّتي لا تمثل في حد ذاتها إلاّ حوالي 13,5% من حجم المساعدات الأجنبية الموجهة لموريتانيا في فترة الثمانينات وقد تراجعت هذه النسبة كثيرا في بداية التسعينات، ولا تزال مستواها العام منذ تلك الفترة لم يصل إلى ما كان عليه في الثمانينات، ممّا جعل المساعدات الأخرى المقدمة من طرف المنظمات الدولية الأخرى ومساعدات الدول الصناعية تمثل نسبة هامة من الحجم العام للمساعدات الأجنبية الّتي تحصل عليها موريتانيا في الوقت الراهن، إلاّ أنّ المساعدات الأجنبية بشكل عام لم تكن كافية في أي فترة لتوفير التمويل اللازم الّذي عجزت الإيرادات المحلية عن توفيره، ممّا أدى إلى اللجوء إلى القروض الأجنبية منذ نهاية السبعينات وبشكل كبير في الثمانينات والتسعينات.

المطلب الثاني : فعالية القروض الأجنبية في تمويل التنمية بموريتانيا.

لم يكن أمام موريتانيا في ظل عدم كفاية الموارد المالية المحلية والمساعدات الأجنبية من جهة وتزايد حاجيات المواطنين وتوسع النشاط الاقتصادي للدولة من جهة أخرى، منذ أواسط السبعينات سوى التوجه إلى الأسواق المالية العالمية، الّتي تميزت في تلك الفترة

بوجود فوائض مالية كبيرة قابلة للإقراض، ممّا شجع البلدان التنمية بما فيها موريتانيا إلى اللجوء إلى هذه الأسواق لسد العجز في نقص الموارد المالية لديها.

ويتجسد هذا النقص فيما يعرف بفجوة الموارد الداخلية الّتي هي عبارة عن الفرق بين حجم الادخارات المحلية والاستثمارات، وهي فجوة كبيرة جدا في موريتانيا لأسباب سبق وأن ذكرناها كما تتجسد الحاجة لتمويل النقص في الموارد المالية أيضا من خلال ما يعرف بفجوة التجارة الخارجية والّتي هي عبارة عن الفرق بين حجم الصادرات والواردات للدولة، وتغير هاتان الفجوتان عن نفسهما بدرجة أو بأخرى من خلال مستوى العجز أو الفائض في كل من ميزانية الدولة وميزان المدفوعات لذلك فإنّ الأثر الاقتصادي للقروض الأجنبية يمكن قياسه من خلال معرفة دوره في تحقيق التوازنات الداخلية والّتي من أهمها تحقيق التوازن في ميزانية الدولة وكذلك التوازنات الخارجية الّتي تظهر هي الأخرى من خلال التوازن في ميزان المدفوعات، وإذا كان سد هذه الفجوة هو المبرر الأكثر منطقية للجوء إلى القروض الأجنبية في موريتانيا، فإنّه من الملاحظ أنّ الحجم الكبير من هذه القروض الّذي استلمته موريتانيا منذ السبعينات (تطور حجم الديون الخارجية لموريتانيا من 0,083 مليار دولار سنة 1970 إلى 1,362 مليار دولار سنة 1980 ووصل سنة 1984 إلى 1,552 مليار دولار وحتّى أواسط الثمانينات لم يسهم في تحسين وضعية ميزانية الدولة ولا ميزان المدفوعات، بل على العكس من ذلك زاد العجز في ميزانية الدولة إلى 8% من PIB وفي ميزان المدفوعات إلى 29% من PIB ممّا اضطر الحكومة الموريتانية في ظل هذه العجوز الكبيرة ووضعية اقتصادية متدهورة بسبب آثار الجفاف إلى اللجوء إلى تطبيق برامج التصحيح الهيكلي بغية الحصول على مزيد من القروض الأجنبية الّتي يفترض أن تعيد للاقتصاد الوطني التوازن العام الداخلي والخارجي وذلك قبل أن تترك بصمات حقيقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تحقق بالفعل حيث حققت ميزانية الدولة خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي فوائض هامة يمكن أن تسهم في تمويل استثمارات عامة كما أنّ البرامج الأخرى وخاصة الأخيرة منها حققت ميزانية الدولة فيها فوائض معتبرة وتم تقليص العجز في ميزان المدفوعات إلى حد

كبير وسجل في سنوات (1989 – 1995 – 1998) فائضا وبغرض تفصيل الدور الاقتصادي لهذه القروض فإنّنا سنقوم بالتقسيم التالي:

الفقرة الأولى : تطور حجم القروض الأجنبية.

تتفاوت البيانات المتعلقة بالدين العام الخارجي الموريتاني من مصدر لآخر إلى أنّ كل المصادر تتفق على ارتفاع حجم المديونية الموريتانية، حيث تطور حجمها من 0,083 مليار دولار سنة 1970 إلى 1,362 مليار سنة 1980 ووصل سنة 1984 إلى 1,552 مليار دولار وهو ما يمثل 340% من PIB. وبعد هذه الفترة بالذات بدأت موريتانيا بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي بغية إعادة جدولة ديونها والحصول على قروض جديدة، فواصلت بذلك مديونية البلاد ارتفاعها بوتيرة متسارعة إلى أن وصلت إلى 2,227 مليار دولار سنة 1990 وهو ما يعادل 226,7% من الناتج المحلي الإجمالي ولكننا قبل أن ندخل في تفصيل تطور حجم القروض الأجنبية منذ البدء، سنتطرق إلى مسألة هامة كان لها دور كبير هي الأخرى في ارتفاع حجم هذه الديون ويتعلق الأمر هنا بما عرف ببرامج إعادة الجدولة الّتي طلبت بها موريتانيا منذ 1984.

1- إعادة جدولة الديون الموريتانية :

قامت بلدان نامية عديدة خلال السبعينات وأوائل الثمانينات بزيادة قروضها زيادة كبيرة، وفي حين قامت البلدان متوسطة الدخل بالاقتراض في معظم الأحوال من القطاع الخاص، وبصورة خاصة من البنوك التجارية، كانت معظم البلدان المنخفضة الدخل أقل قدرة على الحصول على التمويل الخاص فاقترضت مباشرة من حكومات أخرى أو هيئات ائتمان تصدير رسمية، أو حصلت على قروض خاصة بضمان تلك الهيئات، وعندما بدأت العديد من هذه البلدان تعاني صعوبة في خدمة ديونها في أوائل ومنتصف الثمانينات، سارعت إلى المطالبة بإعادة جدولة ديونها، ووسط مخاوف الدائنين خصوصا غير الرسميين الّذين شكلوا ما يعرف بنادي باريس، قام الأخير بإعادة جدولة العديد من ديون البلدان النامية وفق شروط مختلفة يمكن إظهارها من خلال الجدول التالي، وفي نفس الوقت عرض صندوق النقد الدولي، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف،

وهيئات ائتمان التصدير، على البلدان المدينة قروضا جديدة لدعم برامج التكيف الاقتصادي الّتي بدأت تنفذها آنذاك.

الجدول رقم (48): يوضح شروط نادي باريس، لإعادة جدولة ديون البلدان النامية.

	التاريخ	عدد عمليات إعادة الجدولة	المبلغ الموحد (مليون دولار)	الرصد أو التدفق	رصيد العمليات
غير ميسرة	قبل أكتوبر 1988	81	22803	إتفاقات التدفق	–
شروط تورلتو	أكتوبر 1988 – يونيو 1991	28	5994	إتفاقات التدفق	–
شروط لندن	ديسمبر 1991 – ديسمبر 1994	26	8857	إتفاقات التدفق	–
شروط نابولي	منذ يناير 1995	34	14664	إتفاقات للرصيد	2518
شروط ليون	منذ يناير 1996	5	2775	إتفاقات للرصيد	709

المصدر : التمويل والتنمية ، ديسمبر 2000، ص : 42.

وهكذا وافق نادي باريس بصورة متزايدة على إعادة جدولة معظم أو كل مدفوعات أهل الدين والفائدة المستحقة على العديد من البلدان النامية، حيث وافق على 81 إعادة الجدولة للتدفق المالي بشروط غير ميسرة مع 27 من البلدان الّتي تعرف الآن بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مؤجلا مدفوعات تصل إلى حوالي 23 مليار دولار، كما قام النادي كذلك بإعادة الجدولة 28 من الديون لعشرين بلدا، وفقا بشروط تورنتو والّتي هي عبارة عن خيارات ثلاثة من اقتراح كل من فرنسا وبريطانيا وإحدى الدول الدائنة الأخرى يقضي الاقتراح الفرنسي بخفض المدفوعات المستحقة بنسبة الثلث وإعادة الجدول الباقي، بينما كان اقتراح بريطانيا يتمثل في خفض أسعار الفائدة على القروض

الّتي تتم إعادة جدولتها أمّا الاقتراح الثالث فيقضي بإعادة جدولة القروض بفترات سماح أطول رغم أنّ هذا لم يكن ليؤثر على القيمة الدفترية للديون المستحقة الّتي استمر تقديرها بمائة سنت للدولار الواحد وهكذا أصبحت هذه الاقتراحات تعرف باسم "شروط تورنتو "[1].

أمّا فيما يتعلق بموريتانيا فإنّها استفادت من نوعين من إعادة الجدولة[2].

1- حصلت موريتانيا بالاتفاق مع نادي باريس على ثلاثة اتفاقيات[3]، إعادة جدولة تخص الأعوام 1985 – 1986 – 1987 بالشروط التالية : فترة دعم متوسطة لمدة 14 شهرا خاصة بالمتأخرات في 1984/12/31، وفترة قرض إجمالية قدرها 12 سنة منها خمس سنوات إعفاء وسبع للسداد، وخلال هذه الفترة تمت إعادة جدولة 254 مليون دولار وفي الفترة 1988 – 1990 حوالي 103 مليون دولار وهذه الأخيرة تمت وفق شروط تورنتو.

2- أمّا على المستوى الثنائي فتمت إعادة جدولة الديون بصيغة أكثر ملاءمة، خصوصا مع البلدان العربية الدائنة كالسعودية والجزائر، وكذلك فرنسا والصين، في حين قامت العديد من البلدان بالإعفاء الكامل لديونها المستحقة على موريتانيا ومن هذه الدول الدانمرك وكندا وألمانيا وإعفاء جزئي من الديون الفرنسية وبذلك بلغت مجموع الديون المعفاة 111 مليون دولار.

وممّا لا شك فيه أنّ إعادة الجدولة هذه ذات أثر آني طيب على الأداء الاقتصادي، لكنّها في المقابل قد تمثل كوابح للتنمية في المستقبل إذا لم يتم التعامل معها بحكمة.

---

[1] – روبرت باول (Robert Powell) : مجلة التمويل والتنمية ، ص 44.

[2] – Synthèse de programme de redressement économique et financier. (PREF), Ministère de plans, 1993 – 1998 , P.10.

[3] – الصوفي الشيباني : مرجع سبق ذكره، ص : 128.

الفقرة الثانية : الآثار الاقتصادية للقروض الأجنبية في موريتانيا.

إنّ الآثار الاقتصادية وحتّى الاجتماعية للقروض العامة سواء كانت داخلية أو خارجية إنّما تتوقف بطبيعة الحال على أوجه استخدام حصيلة هذه القروض فإنّ القروض الأجنبية في موريتانيا والّتي كان لها دور كبير في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في البلاد، كانت تعمل من أجل تحقيق هدفين مختلفين يتعلق الأول منهما بالخروج بميزانية الدولة وميزان المدفوعات من حالة العجز إلى حالة الفائض وقد تحقق ذلك في ميزانية الدولة في غالب الأحيان طبعا وتناقص إلى حد بعيد مستوى العجز في ميزان المدفوعات.

أمّا الهدف الثاني فيتعلق بالرفع من الطاقة الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد فقط تم الرفع من المساحات المزروعة على ضفاف نهر السنغال وإقامة سدود كبيرة كان لها دور كبير في الرفع من الإنتاج الزراعي وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فقد تم استيراد أكثر من 70% من الأسطول البحري الموريتاني بعد 1985، وكذا إقامة موانئ بحرية ذات سعة كبيرة جدا وقد تم تحويل جزء كبير من هذه الاستثمارات عن طريق القروض الأجنبية فبينما الصداقة مثلا الّذي قامت جمهورية الصين الشعبية ببنائه تم تمويله بالقروض الأجنبية بنسبة كبيرة خاصة الصينية منها.

وفي هذا الإطار فإنّه يجب التنويه بالدور الكبير الّذي لعبته القروض الصينية في إقامة العديد من منشآت البنية التحتية ويرجع ذلك إلى اشتراط الصين الإشراف والتأكد من توظيف القروض الّتي تقدمها وفق ما طلبت له هذه القروض أصلا، أمّا في المجال الخدمي فإنّ القروض الأجنبية ساهمت إلى حد بعيد في مضاعفة عدد المدارس والمستشفيات الموجودة في البلد، غير أنّ هذا كله لا يعني أنّ كل القروض الّتي حصلت عليها موريتانيا استخدمت في أغراض التنمية بل وحتّى أنّ السياسة المالية كلها كانت في خدمة التنمية.

المطلب الثالث : الإنجازات التنموية المحققة في الفترة (2002/1996).

أسفرت الإجراءات المتخذة على المستوى الداخلي والخارجي في ظل الفترة 2002/1996، عن تحقيق إنجازات تنموية، غير أنّها لا ترقى إلى تطلعات الدولة والشعب الموريتاني، فقد وصل معدل النمو الاقتصادي في سنة 1996 إلى 4,2%، أمّا في سنة 1998 فلم يصل إلاّ إلى 4%، وفي سنة 2002 وصل إلى 5,3%[1].

وقد صاحب ذلك تذبذب في معدلات التضخم يوضحها **الجدول رقم (49)**:

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل التضخم	6،1	5،4	9،9	6،9	7،4	5،1	5،9

SOURCE : Banque Centrale de la Mauritanie, Rapport Annuel, 2003 P.23.

ويرجع هذا التذبذب إلى عدم قدرة الدولة على التحكم في مستوى الأسعار، بالإضافة إلى تذبذب قيمة العملة الموريتانية، وقد رافق ذلك تذبذب في الموازنة العامة، بفعل تراجع الدولة في إتباع سياسة مالية صارمة، في النفقات والإيرادات، ففي 1996 و1997 تم تحقيق فائض الميزانية العامة، لكن سرعان ما تحول هذا الفائض إلى عجز على مر السنوات 1998, 1999, 2000 الشيء الّذي دفع الدولة إلى الضغط على النفقات الموجهة إلى الطبقات الضعيفة في المجتمع، وزيادة الإيرادات الضريبية الّتي حققت تزايدا مذهلا، ممّا نجم عنه تحقيق فائض في كل من 2001 و2002، و**الجدول رقم (50)** يوضح تطور الإيرادات الضريبية في الفترة 2002/1996:

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإيرادات الضريبية	25372	25978	25825	29968	33560	35612	51411

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على بعض المعطيات.

وفيما يخص واقع التجارة الخارجية، فلم تفلح الإجراءات المتخذة من أجل تحقيق فائض تجاري بدأ في سنة 1998، وحتّى سنة 2002، وقد تظافرت جملة من المشاكل أدت

[1] - Ministère de l'économie et du développement, rapport annuel, 2003, P.72.

إلى هذا الوضع من بينها انخفاض قيمة صادرات الحديد، والمشاكل والصعوبات الّتي تضعها بعض الدول المتقدمة أمام صادرات البلدان النامية من المواد الأولية، **والجدول رقم (51)** يوضح واقع التجارة الخارجية في الفترة 2002/1996 (بمليون أوقية).

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الصادرات	32114	31160	26890	26020	25180	34967	35710
الواردات	24978	27910	27924	34150	34562	36610	37900
الفائض أو العجز	7136	3250	1034-	8130-	9382-	1643-	2190-

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على بعض المعطيات.

يلاحظ من الجدول أنّ قيمة الصادرات حدث فيها انخفاض في سنة 1997، وقد كان ذلك مع بداية وضع البلدان المتقدمة مجموعة من العقبات أمام صادرات البلدان النامية، ممّا نجم عنه تحقيق عجز في الميزان التجاري، وقد لوحظ انخفاض في معدلات الاستثمار العامة والخاصة حيث بلغت معدلات الاستثمار العام 16% والاستثمار الخاص 12% وعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي فقد حدث فيه نمو يختلف عبر السنوات، ففي 1996 حدث نمو يقدر بـــ 2,7% مقارنة بسنة 1995 وفي السنة الأخيرة من هذه الفترة حقق نمو يقدر بـــ 0,2% مقارنة بسنة 2001.

والجدول رقم (52) : يوضح نسب تزايد الناتج المحلي الإجمالي في كل سنة مقارنة بالسنة الّتي قبلها.

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نسبة النمو الناتج المحلي الإجمالي	%2,7	%3,03	%0,8	%2,7	%0,8	%0,04	%0,16

SOURCE : Ministère de l'économie et du développement, rapport annuel, 2003, P.72.

ويلاحظ من الجدول أنّه بفعل الأداء غير المشجع لهياكل الاقتصاد حقق الناتج المحلي الإجمالي نسبا سالبة، الشيء الّذي لا يطمئن على حدوث تنمية اقتصادية.

وعلى مستوى المديونية، فيلاحظ أنّها في السنوات الأخيرة، قد تزايدت بفعل القروض الأجنبية الّتي حصلت عليها موريتانيا والّتي لم تستطع توظيفها بشكل مناسب، والجدول رقم (53) : يوضح ذلك مع تزايد خدمتها:

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
إجمالي الدين	173196	179714	186509	190378	269986	150000	165394
الأقساط	600	770	539	591	486	1202	1256
الفوائد	2510	2870	3417	3469	3650	1703	1760
خدمة الدين	3110	3640	3956	4060	4136	2905	3016

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على بعض المعطيات.

ويلاحظ أنّ نسبة المديونية الموريتانية قد انخفضت، غير أنّ الأخطر في مشكلة المديونية عدم توضيح الديون بشكل عام، لأنّ الأرقام المعلن عنها لا تضم الديون العسكرية، الّتي تتفاقم يوما بعد يوم.

ومن حيث الإنجازات في هذه الفترة، فقد تم بناء بعض المنشآت الحيوية الهادفة إلى تقوية الاقتصاد الموريتاني والّتي من أهمها: بناء مصنع في أتواذيبا للإنتاج السمكي من أجل الرفع من إمكانيات قطاع الصيد، الّذي أصبح يمثل ركيزة من ركائز الاقتصاد الموريتاني.

وفي الأخير يلاحظ تزايد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة طيلة الفترة 1996 وحتّى 2002، فقد كان نصيبه في سنة 1996 ، 32406 أوقية، وفي سنة 2002 وصل إلى 42645 أوقية، مع أنّ الفقر في موريتانيا في ظل الفترة 2002/1996 وصل 40%، وتزايدت البطالة في كل من الريف والحضر جراء السياسات غير الملائمة حتّى وصلت 32%.

خلاصة الفصل الرابع :

حولنا من خلال هذا الفصل الذي خصصناه لدراسة فعالية التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في موريتانيا وأبرزنا فيه الدور الهام والحيوي الذي يمكن أن تلعبه في المجال التنموي ، فتناولنا بالدراسة والتحليل التجربة الموريتانية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فتعرّفنا إلى الأهداف الماكرو اقتصادية والسياسات الماكرو اقتصادية ، ثمّ تعرفنا إلى برنامج الدعم والدفع 91/89 ثمّ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في موريتانيا 2015/2001 مبرزين الآثار الإيجابية والسلبية لها.

وتعرفنا إلى فعالية مصادر التمويل الخارجي في موريتانيا وتناولنا تمويل المؤسسات غير المصرفية في موريتانيا ، وفي الأخير توصلنا إلى فعالية القروض والمساعدات في تمويل التنمية في موريتانيا ويمكن أن نستخلص من هذا الفصل أنّ كل السياسات الخارجية الهادفة إلى تنمية مصادر التمويل الخارجية ن ومدى نجاعتها في تكملة النقص الذي تعانيه مصادر التنمية الداخلية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية تنعكس بالفائدة على الاقتصاد الموريتاني ، ومن ثمّ الفرد الموريتاني ن ومن خلال تعرف على الإجراءات الّتي اتخذتها موريتانيا من أجل تنمية القنوات التمويل الخارجي باعتبارها مكلمة للقنوات التمويلية الداخلية من أجل تجاوز الوضعية الصعبة الّتي يعيشها الاقتصاد.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يمكن أن نلخص من هذا البحث والذي تدور إشكاليته حول تحديد مسار فعالية التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في موريتانيا ، وبعبارة أخرى ، هل استطاعت موريتانيا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال انتهاجها مسار التمويل الخارجي ، وأهمّ النتائج والعقبات الّتي واكبت هذا المسار خلال مراحل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج الإصلاح الهيكلي.

وحاولنا من خلال هذا البحث أن نبيّن أهمية العلاقة القائمة بين التمويل والتنمية من خلال توضيح مصادر تمويل التنمية والآليات الّتي اتبعتها موريتانيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية ، حيث تطرقنا في البداية للمفاهيم المختلفة المتعلقة بالتمويل والتنمية الاقتصادية والعلاقة الوطيدة بينهما وبوصفه المصدر الأساسي لأي تنمية اقتصادية ثمّ استعرضنا بعد ذلك مختلف مصادر التمويل الخارجي مثل القروض الأجنبية والمنح والمؤونات وتناولنا بعد ذلك أهمية التنمية الاقتصادية وبعض النظريات الخاصة بتطورها.

إذن عرفت الوضعية الراهنة للاقتصاد الموريتاني من خلال برامج إصلاح تغيرات جذرية مسّت مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية الهادفة بذلك إلى إعادة التوازن لهذا الاقتصاد الذي يعاني من اختلالات داخلية وخارجية كبيرة.

إنّ قياس نجاح هذا البرامج وهي عملية صعبة في الوقت الراهن تتطلب في نظرنا النظر إليها من زاويتين :

- الزاوية الأولى : هي تحقيق الأهداف الّتي رسمتا لنفسها في فترة 2003/1985 والقضاء على الاختلالات الكبيرة الّتي يعاني منها الاقتصاد الموريتاني (ارتفاع معدلات التضخم، البطالة ، عجز الميزانية العامة ، عجز ميزان المدفوعات). ومن هذا المنطلق يتحول الصراع ضدّ التخلف بكل أشكاله إلى مجرد برامج للتقويم الاقتصادي ، غايته الوحيدة هي العودة إلى التوازن وواقع الحال أنّ التنمية الاقتصادية لا يمكنها أن تتحول أن تقحم

في التوازن الذي يمثل مفهومها مجردا ويتغير محتواه ومدلوله بتغير المعطيات والأوضاع ، لأنّ التنمية مفهوم شامل يضمّ الصراع ضدّ المرض والبطالة والأمية وسوء التغذية واستعادة أو استرجاع الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار.

- الزاوية الثانية : وتتلخص في معرفة أو قياس درجة الرفاه الّتي حققها المجتمع الموريتاني ومن ثمّ الفرد ومن خلال تطبيق هذا البرنامج وفي المقابل ما هي التكلفة الاجتماعية الّتي تكبدها ويتكبدها المجتمع الموريتاني نتيجة تطبيق هذا البرنامج. لقد حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا بعض الأهداف الكمية الّتي رسمها حيث تحقق فائض في الميزانية في بعض السنوات وانخفضت نسبة الاستثمارات العمومية إلى الناتج القومي ، وتمّ تقليص الإنفاق العام لبعض بنود الميزانية وفي نفس الوقت عجز البرنامج عن الوصول بمعدل نمو الناتج المحلي إلى معدل مستهدف من قبل البرنامج ، وفشل في تخفيض معدلات التضخم الحقيقية إلى المستوى المطلوب ، ولم تؤد سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية إلى الأهداف المرجوة نتيجة عامل المرونة ، كما أنّ انخفاض حجم الديون الخارجية كان دون المستوى المطلوب وبالذات في السنوات الأولى من البرنامج ، ويرجع تناقص خدمة نسبة الديون إلى الصادرات في بعض سنوات البرنامج إلى عمليات الجدولة الّتي استفادت منها موريتانيا — الاستفادة الحقيقة هي في إلغاء الدين وليس في الجدولة -.

إنّ عمليات الخصخصة (الخوصصة ، نقل الملكية) الّتي يقام بها في موريتانيا في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ما زال يثار حولها الكثير من الشكوك ، حيث تتطلب هذه العملية ظروفا معينة قد يصعب تواجدها في موريتانيا في الوقت الراهن ، حيث يمتاز الخاص الموريتاني — في أغلب الحالات — بالهشاشة والضعف وانعدام الطرق العلمية للتسيير والإدارة... هذا بالإضافة إلى تركز نشاط هذا القطاع ، من حيث المكان في ثلاثة مدن أو أربعة ، انواكشوط ، انواذبو ، روصو ، كيهيدي ، ومن حيث النشاط في الصناعات التحويلية وصيد الأسماك وبعض الأنشطة الزراعية...

إنّ حداثة القطاع الخاص والمعوقات الكبيرة الّتي تقف أمامه تجعلنا نقول أنّ هذا القطاع ما زالت قدرته على أن يكون رائد عملية التنمية في البلدان ما زالت محدودة ،

وبالتالي فإنّ لنا الانتقال الكامل من القطاع العام إلى القطاع الخاص في موريتانيا قد لا يناسب الوضعية الراهنة ولهذا نشير إلى ضرورة التدرج في الانتقال — إن كان لابدّ منه — ومحاولة خلق الأرضية المناسبة له.

وفي إطار البعد الاجتماعي تحقق بعض التحسن في بعض المؤشرات الاجتماعية ، لكن تبرز بعض النقائص الّتي يتوجب على البلاد تجاوزها ، فمثلا في مجال التنمية البشرية يلاحظ عدم الوصول إلى الأهداف المطلوبة وبالذات في مجال الصحة والتعليم وما زال هذا الأخير يعاني من الكثير ومن أهمّها الاعتماد على كم بدل الكيف.

من الملاحظ التفاوت الكبير بين الحظر والريف والعاصمة والمدن الأخرى ، والرجال والنساء ، والطبقات السوسيواقتصادية ، في مجال الخدمات الأساسية والشغل..

إنّ التحديات الكبيرة الّتي تواجهها موريتانيا في السنوات الأخيرة يأتي على رأسها الفرع من معدلات التنمية البشرية والقضاء على الفقر ، وما زالت حتّى الآن الجهود مبذولة في هذا المجال دون المستوى المطلوب ، وهنا نقول إنّ رفع من المعدلات الحقيقية للتنمية البشرية ، وتخفيض معدلات الفقر وتخفيف التفاوت ، عناصر مطلوبة لتحقيق التنمية المستديمة في موريتانيا.

إنّ ضعف معدلات التنمية البشرية المحققة في موريتانيا ، والقضاء والتخفيف من الفقر والتفاوت صاحبتهم التكلفة الباهظة الّتي يتكلفها المجتمع الموريتاني نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وهذا ما يظهر من خلال تدني إشباع الحاجات الأساسية ، والتأثير السلبي على محدودي الدخل والطبقات الاجتماعية... نتيجة الضغط الملموس الّتي تقوم به الحكومة وبالذات مجال الإنفاق العام ، مما أثر على الخدمات الاجتماعية الضرورية ، التعليم ، الصحة ، الإسكان الشعبي ، الضمانات والإعانات الاجتماعية ، والدعم السلعي ، وهما ما يظهر من خلال تناقص نصيب الفرد من الإنفاق العام مقوما بالعملات الأجنبية.

إنّ المكاسب القليلة الّتي حققتها موريتانيا من خلال التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية تجعلنا نقول أنّ النوع المناسب من الإصلاح لا يحدث بالصدفة إذ يتعيّن على

البلدان النامية أن تضع برنامجا لمجموعة من السياسات الهيكلية والمحفزة للتصدير والادخار واتخاذ قرارات استثمارية سليمة واستخدام وسائل من شأنها تخفيض الكلفة وخلق بيئة من الاستقرار المالي الشامل ، هذا بالإضافة إلى مراعاة التوزيع المناسب في تخصيص الموارد والدخول.

إنّ دور الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية هو بتوفير التمويل الكافي وخلق الظروف الملائمة والمحافظة عليها حتّى تتمكن حكومات الدول النامية من الوصول بمستويات شعوبها إلى المستوى المطلوب ، وعلى الأقل ضمان الحدّ الأدنى نم المعيشة لمختلف فئات المجتمع.

إنّ السياسات البديلة (أو برامج الإصلاح بعد التعديل) يجب أن تركز على الأبعاد التالية :

- البعد الاجتماعي : وفيه ترصد الآثار السلبية للبرامج السابقة ومحاولة تفاديها ، وتركز الجهود على التنمية البشرية للقضاء على الفقر.
- البعد القطاعي : يتركز على تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية والاستغلال الأمثل للموارد ، وترتيب الأوليات في مجال الاستثمار.
- البعد التمويلي : تنمية المصادر المحلية وتقليل الاعتماد على الخارج ، الرفع من معدلات الإنجاز ، خلق البيئة الاستثمارية.
- البعد القانوني : تحديث تشريعات ورفع فعالية الجهاز التشريعي والقضائي.

* **توصيات :**

التوصيات الّتي يمكن أن نختم بها هذا البحث هي :

- مواصلة جهود رفع معدلات النمو والمحافظة عليها.
- استمرار جهود القضاء على عجز الموازنة العامة وإعطاء التنمية الاقتصادية البعد الأساسي.
- العمل على تخفيض عجز ميزان المدفوعات بدعم وتنويع الإنتاج والتصدير.
- السيطرة على المستوى العام للأسعار وتخفيض معدلات التضخم الحقيقية.

قائمة المراجع

- د. وداد أحمد كيكسو ، العولمة والتنمية الاقتصادية، مؤلف من البحرين، الطبعة الأولى ، 2002

- مهدي الصحاف ، ومصطفى طاهر، دراسة في جغرافية موريتانيا الحديثة، الطبعة 1 ، 1981

- سيد محمد ولد محمد الأمين ، مصائد الأعماق في الشواطئ الأطلسية الموريتانية ، المجلة الجغرافية الموريتانية ، العدد 1 ، انواكشط

- عبد الرحمان حموري ، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية (سلسلة دراسة الأسواق) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، 1986

- د/ رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ديسمبر 1989

- إبراهيم نافع : ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير، شركاء في التنمية، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1971

- الأستاذ د. محمد محمود ولد محمد ، مقرر المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، محاضرات غير منشورة ، 2004.

- محمد بن عمر، الرقابة الاقتصادية على الأسعار بحث المنتزير في الاقتصاد، جامعة أنوا كشوط 1989/1988.

- د/ حسين عمر مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الأولى 1989 دار الفكر العربي.

- د/ إبراهيم العيسري ملاحظات في ضوء التقرير المصري للتنمية البشرية لسنة 94 التنمية والتخطيط المجلد 3 العدد 1.

- د/ مهدي محمد صبحي مصطفى، الفقر والفوارق الداخلية في مصر مجلة القضايا التنمية، جامعة القاهرة 1996 .

- د. محمد بن عمر، التعليم والفقر. التأثير، بحث مقدم لمؤتمر منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا 08/13 إلى 1998/09/02.

- الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها ، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

- التمويل التنمية تخفيض عبء الديون والإنفاق على الصحة سبتمبر 2001

- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، استراتيجية التنمية بين عامي 98-2001 ، الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ، عرضت على المجموعة الاستثمارية ، الثالثة ، في باريس 25 — 28 مارس 1998

- الملف الإحصائي، إحصاءات أساسية عن التنمية البشرية المستقبل العربي العدد 1998/9/227.

- المكتب الوطني لإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا 1996/ الجزء الأول، مايو 1997.

- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة 1997 ، نوفمبر 1998.

- الجزيرة نت، إعداد عماد طاحون، ملفات خاصة، الديون العربية هموم وقيود ، 2002.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1997، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 125، يونيو 1998.

- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، إستراتيجية التنمية بين عامي 2001/98 ، الشراكة الدولية والقطاع الخاص ، عرضت على المجموعة الاستثمارية الثالثة في باريس 25-28 مارس 98.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994، ملحق 6/11 الدين العام الخارجي للدول العربية 1985 — 1992.

التشريعات والقوانين :

- الأمر القانون رقم 320 بتاريخ 79/12/21. والأمر القانون رقم 233 بتاريخ 85/12/25.

- الجريدة الرسمية، الأمر القانوني رقم 20 الصادر بتاريخ 25 مارس 1987

- الجريدة الرسمية، الأمر القانوني رقم 10 الصادر بتاريخ 15 فيفري 1989.

- الجريدة الرسمية، الأمر القانوني رقم 29 الصادر بتاريخ 17 مارس 1990.

- الجريدة الرسمية، الأمر القانوني رقم 5، الصادر بتاريخ 25 مارس 1987 .

-الجريدة الرسمية، الأمر القانوني رقم 22 الصادر بتاريخ 14 يناير 1998

المراجع الأجنبية :

- ONS Statistique l'annuaire de Mauritanie, 93, NKTT, 95.

- Secrétariat d'état à la condition féminin, Diagnostic de la situation des femmes en Mauritanie, Mars, 95.

- Robert. J. Berg, et/ Jennifer Seymaur Whitaker, Stratégies pour un nouveau développement en Algérie, Economica, 1990

- Ministère des économiques et du développement bilan économique et social, 90/98, 2001

- ministère du plan programme de redressement économique en ginan car .pref.85/88.

- ministère du plan, programme de consolidation et de relance, PCR ,89/91

- office national de la statistique, annuaire statistique de la mouritanie 1979

- ministère des pèches et de l'économie bulletin trimestel des statistique 1987

- banque centrale de mauritanie, bulletin trimestel, 1991

- banque centrale de mauritanie, rapport annuel , 1992

- ministère des pèches et de l'économie ,rapport annuel, 1992

الفهرس

المبحث الثالث : الخطط الاقتصادية في الفترة ما قبل 1985 69
المطلب الأوّل : الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية 1963-1966 69
المطلب الثاني : الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية 1970-1973..... 73
المطلب الثاني : الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية 1976-1980..... 75
المطلب الرابع : الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية 1981-1985..... 77
خلاصة الفصل الثاني 79
الفصل الثالث : تأثير المديونية الخارجية لموريتانيا..... 80
تمهيد 80
المبحث الأول : تطور حجم وخدمة المديونة الموريتانية..... 82
المطلب الأول : تطور الحجم الإجمالي للمديونية الخارجية الموريتانية 83
المطلب الثاني : تطور خدمة الديون الخارجية لموريتانيا 87
المطلب الثالث: مقارنة حجم وخدمة الدين مع الصادرات والناتج الخام الوطني 90
المبحث الثاني : التركيب الهيكلي للمديونية الموريتانية 95
المطلب الأول : تطور الديون الثنائية 95
المطلب الثاني : تطور الديون متعددة الأطراف 96
المطلب الثالث : تطور الديون الخاصة..... 99
المبحث الثالث : شروط الاقتراض 101
1- شروط صندوق النقد والبنك الدوليين : 102
2- آليات تنفيذ شروط صندوق النقد والبنك الدوليين : 103
المبحث الرابع : أسباب تفاقم المديونية الخارجية لموريتانيا وتأثيرات ذلك..... 105
المطلب الأول : الأسباب الخارجية..... 105
المطلب الثاني : الأسباب الداخلية 107
خلاصة الفصل الثالث 110
الفصل الرابع : فعالية التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في موريتانيا 112

تمهيد 112
المبحث الأول : التجربة الموريتانية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي 113
المطلب الأول : برنامج التقويم الاقتصاد والمالي1985/1988 114
المطلب الثاني : برنامج الدعم والدفع 89-91. 125
المطلب الثالث: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في موريتانيا 2001/2015 133
المبحث الثاني: فعالية مصادر التمويل الخارجي في موريتانيا 142
المطلب الأول : فعالية التمويل الخارجي في فترة 1960/1984 142
المطلب الثاني: فعالية التمويل الخارجي في الفترة 1989 – 1991. 150
المطلب الثالث: التمويل الخارجي في الفترة 1996/ 2003. 155
المبحث الثالث : تمويل المؤسسات غير المصرفية في موريتانيا..... 158
المطلب الأول: رابطة القرض لصالح المؤسسات الناشئة والصغيرة (ACMPE)158
المطلب الثاني : برنامج الاستثمار والتنمية في موريتانيا (IDM) 160
المطلب الثالث : صندوق الادخار والقروض للصناعات التقليدية (CECA). 161
المطلب الرابع : الاتحادية الوطنية لتعاونيات قروض الصيد التقليدي. 162
المبحث الرابع : فعالية القروض والمساعدات في التمويل التنمية في موريتانيا 165
المطلب الأول : دور المساعدات الأجنبية في تمويل التنمية في موريتانيا 166
المطلب الثاني : فعالية القروض الأجنبية في تمويل التنمية بموريتانيا..... 169
المطلب الثالث : الإنجازات التنموية المحققة في الفترة (1996/2002). 175
خلاصة الفصل الرابع 178
الخاتمة العامة 179
قائمة المراجع 184
الفهرس.....190